

جامعة أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية

مذمبج ابن الجزري في التواتر وأثره في القراءات القرآنية

مذكرة أعدت لنيل شهادة الماجستير تخصص : دراسات قرآنية

الطالب : محمد أغيات

لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	مكان العمل
الرئيس	أ. د . محمد اسطنبولي	أستاذ	جامعة أدرار
المقرر	أ. د . رابح دفرور	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ. د . محمد الأمين خلادي	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ. د . محمد دباغ	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ. د . حدي بلخير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أدرار

الموسم الجامعي : 1436 / 1437 هـ = 2015 / 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

- إلى سبب وجودي ، وحسن تربيتي ، رمز الكرم والعطاء؛ والدي الكريمين ، أسأل الله لهم الثبات والصحة والعافية .
- إلى رمز الوفاء والتفاني؛ زوجتي الفاضلة ، وعائلتها الكريمة.
- إلى رمز البرّ والأمل ؛ أولادي : عمّار ، عدنان ، هالة وأميمة.
- إلى رمز الإيثار ؛ إخوتي : خديجة ، يوسف ، مصطفى ، نصيرة وعثمان.
- إلى كل أساتذتي وأصدقائي .
- إلى وطني الجزائر أسأل الله أن يحفظه وأن يجعله آمناً مطمئناً وسائر بلاد المسلمين.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمه الجزيلة ، ومن بينها أن وفقني للنجاح في الماجستير ويسر لي تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه ، فأسأله سبحانه تمام النعمة.

كما أتوجه بالشكر إلى :

- أستاذي الدكتور رابع دفرور الذي كان نعم المشرف والموجه ، ومنحني من وقته ، لا أجزيه إلا بالدعاء له أن يمدد الله بالصحة والعافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه.
- الأستاذ الفاضل محمد عبد النبي الذي زودني بالدراسة السابقة .
- الأساتذة المناقشين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقويم اعوجاجها وتسديد أخطائها .
- والدي وكل شيوخي وأساتذتي الذين أخرجوني من ظلمات الجهل إلى نور العلم.

مقدمت

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

فإنه لما أيقن الرعيل الأول من أمة نبينا صلى الله عليه وسلم أن سر سعادتهم في الدارين يكمن في كتاب الله عز وجل ، جعلوا همهم في حفظ حروفه، وفهم معانيه، وتطبيق أحكامه، وتعليمه وتبليغه لمن بعدهم، ودعوة الناس إليه، فكان أحدهم لا يجاوز عشر آيات حتى يتعلمهن ويعمل بهن، فهم أهل القرآن حفظاً وتدبراً وعملاً، وهم أولوا الأبواب، وعلى هذا تولى الصحابة القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم غضا طريا كما أنزل، ثم نقلوه لمن بعدهم كما سمعوه، فنفروا في الأمصار، وكثر الآخذون عنهم، فصار كل منهم يقرأ ويقرأ وفق ما تلقى، فتشعبت الطرق وأوجه الأداء، إلى أن جاء عصر التدوين فقام رجال اصطفاهم الله عز وجل لحفظ كتابه، فدونوا كل ما رووه من قراءة عن شيوخهم ، ووضعوا لصحة القراءة ضوابط وأركاناً هي : موافقتها للرسم العثماني، والعربية ، إضافة إلى تواترها.

إلا أن الإمام ابن الجزري رحمه الله (ت 833هـ) نهج نهجاً وسطاً ، خالف فيه الجمهور، وحكم على رأيهم بالجهل، كما خالف مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) الذي اكتفى بصحة سند القراءة ، ولم يضيف ابن الجزري رحمه الله لهذه الأركان ركناً جديداً إلا ضبطها؛ حيث ضبط وقيد الأول بقوله : ولو بوجه، والثاني بقوله : ولو احتمالاً، ولم يعتد بالثالث بل عدل عنه بعد أن تبين له فساده إلى الاكتفاء بصحة سند القراءة مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول ، فارتأيت تسليط الضوء على هذا الركن الأخير، وعلى الثمرة المترتبة عن هذا الخلاف بين الإمام ابن الجزري ومن خالفه في القراءات القرآنية ، ولذا وسمت بحثي بـ : **مذهب ابن الجزري في التواتر وأثره في القراءات القرآنية .**

أسباب اختيار الموضوع :

إن وراء اختياري البحث في الموضوع ؛ رغبتني في نيل شرف خدمة كتاب الله تعالى والعيش بين معانيه والتضلع من خلال ذلك فهما وعلمنا وعملا بكتاب الله عز وجل، وذلك لما رأيت همم زملائي قد قصرت ، ونفوسهم تخوفت البحث في علم القراءات عزمت بعد أن استخرت الله عز وجل طرُق هذا الباب ليس تهوينا مني لهذا الفن بقدر ما هي محاولة اجتهاد مع قلة البضاعة .

بالإضافة إلى أهميته التي تكمن في اتصاله بكلام الله عز وجل بشكل مباشر؛ استمدادا، وتقعيدا وموضوعا، وإذا كان شرف أي فن يقاس بشرف المعلوم منه، فالمعلوم هاهنا هو كتاب الله عز وجل، أشرف الكتب، وأجلها نفعا، وأعظمها قدرا، والذي قال فيه الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَن يَهْلِي لَلْهَيْتِ أَقْوَمُ وَيُؤْتِي بِشُرِّ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَسْطِجَارِ ﴾ [الإسراء الآية 09]

وروى الإمام البخاري في صحيحه عن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في كتاب فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))

وقال ابن الجزري في طبيته :

وبعد فالإنسان ليس يشرف إلا بما يحفظه ويعرف

لذا كان حاملو القرآن أشرف الأمة أولي الإحسان

أضف إلى ذلك أهمية علم القراءات؛ إذ به يسان كتاب الله من التغيير والتحريف، وبه يرد على شبه المغرضين، وذال المعرفة ما يُقرأ به من كل حرف ثبت تواتره، وكذا كيفيات الأداء التي صح سندها واشتهرت، كما أن به يُعرف عظيم قدر هذه الأمة، وفضلها بهذا الكتاب ، الذي أثن الله بتلاوته على أوجه عدة تخفيها عليها في تلاوة كتاب ربها ، كما يَسرُّها أحكام دينها ، مصداقا لقوله تعالى :

﴿لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِّلذِّكْرِ فَلَمَّا مَدَّكِرٌ ﴿۱۷﴾ [القمر 17]

إشكالية البحث:

إن المتأمل في مباحث علم القراءات يدرك جهود الإمام ابن الجزري بالنسبة لمن سبقوه، خاصة منهم الإمامين الداني، والشاطبي، لا من حيث القراءات الثلاث والطرق الكثيرة المضافة بعد تحقيق سندها وثبات تواترها بالجملة عمليا، وإنما كذلك من حيث ضبطه لأركان القراءة الصحيحة، وعدوله عن ركن التواتر. وهذا ليس تنقيصا من شأن الأولين، لاسيما وأن كل منهم وضع لبنات في صرح هذا الفن الشاهق الرصين المحكم.

وبهذا الإدراك والتأمل تتبلور إشكالية مفادها: ما هو موقف ابن الجزري من شرط التواتر في قبول القراءة؟ وما أثر مذهبه في القراءات القرآنية من خلال كتابه النشر في القراءات العشر؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لإبراز ثمرة الخلاف والإشكالات التي لا حل لها إلا في منحى الإمام ابن الجزري، والانتصار له علميا وعمليا لا تعصبا، ومحاولة جمع وترتيب بعض ما يتعلق بالموضوع من نقاشات وحوارات في مكان واحد، يسهل المأخذ ويقرّب المطلب.

خطة البحث:

ولقد خصصت لهذا البحث فصلين، قبلهما مدخل يشمل ثلاث نقاط:

إحداها لترجمة الإمام ابن الجزري، والثانية للتعريف بكتابه النشر في القراءات العشر وبيان أهميته؛ لأنّ بحثنا يقوم على استقراء النماذج من هذا الكتاب، والثالثة لبحث أركان القراءة الصحيحة المقبولة عنده.

أما الفصل الأول فجعلته لدراسة مسألة اشتراط التواتر في قبول القراءات القرآنية دراسة نظرية في ثلاثة مباحث خصصت الأول لتعريف التواتر والشهرة والآحاد وفروق ذلك بين علماء الحديث وعلماء القراءات، يضاف إليه فروق مهمة لمصطلحات القراءات، لأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والمبحث الثاني لمناقشة اشتراط التواتر كركن في قبول القراءة والترجيح بين أقوال الأئمة بعد

عرض مستند كل فريق ، والمبحث الثالث لبحث طرق القراءات عند ابن الجزري ، ضمنته منهج ابن الجزري في انفردات القراء أصحاب الطرق .

أما الفصل الثاني فخصصته لبيان أثر الخلاف بين ابن الجزري والجمهور في القراءات العشر فرشا وأصولا، ما صح من ذلك من طرق النشر ، وما صح من غير طرقه ، في ثلاثة مباحث ؛ خصصت الأول لبيان هذا الأثر في أصول القراءات ، والثاني للأثر في فرش حروف السور، والثالث لأثر ما ثبتت صحته من غير طرق كتاب النشر ، ثم ختمت بخاتمة - أسأل الله حسنها - ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ، واختصرت رموز القراء ، والأصول المعتمدة في النشر في الملحق ، وعנית بعد ذلك بفهارس وهي :

فهرس الآيات، والأحاديث، وفهرس الأعلام أصحاب الطرق ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

منهج البحث:

لإعداد هذا البحث ودراسته دراسة مستوفية سأعتمد المناهج الآتية :

المنهج التاريخي الاستردادي: في ترجمة الأئمة والأعلام.

المنهج التحليلي: عند مناقشة تعريفات أئمة القراءة للقراءات ،وعند مناقشة آرائهم في أركان القراءة .

المنهج الاستقرائي: عند تتبع المسائل الجزئية والأمثلة (أوجه الأداء) التي اعتبرها ابن الجزري في النشر قراءة صحيحة ، بعد أن ردها غيره بحجة أنها غير متواترة رغم صحة سندها واشتهارها.

وسيرتي في هذا البحث الالتزام بالآتي :

. ضبط الآيات بالشكل وعزوها إلى سورها وذكر أرقامها بما يوافق رواية الإمام ورش عن نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق وبعد آي المدني الأخير.

- تخريج الأحاديث تخريجا مختصرا.

- توثيق النقول وأقوال الأئمة من مظانها ما استطعت إلى ذلك سبيلا.
- الاهتمام ببيان رموز القراء العشر والرواة عنهم حال انفرادهم واجتماعهم في الشاطبية والطيبة والدرّة، بالإضافة إلى بذل الجهد في بيان عدد طرق كل قراءة وكل رواية .
- تصحيح ما وقع من تصحيف أو تحريف في كتاب النشر، وغاية النهاية، معتمدا تحقيق الباحثين.
- شرح الغريب والمصطلحات الواردة في النشر وغيره في الهامش.
- اعتمادي في استخراج النماذج التي لم تبلغ درجة التواتر على أوجه الخلاف بين الطرق التي ورد فيها إنكار أو تضعيف من بعضهم ، وكذا على انفرادات أصحاب الطرق والكتب ، وأعرضت عن انفرادات القراء العشر والرواة عنهم لأننا لا نسلم بأنها لم ترق لدرجة المتواتر في القراءات العشر ، كما أنه لا يلزم من التفرد الشذوذ.
- ترجمة الأعلام الذين رأيت الحاجة لذكر تراجمهم باختصار مع الدلالة على مصادرها مع التزام بداية الترجمة بكنية العلم ، والتركيز على أصحاب طرق القراءات.
- جمع أقوال الأئمة ومناقشتها مناقشة تقوم على حسن الظن بهم ، والحمل على المحمل الحسن وذلك بعدم التنقيص من قدرهم وفضلهم وجهدهم المنوّه والمعتزف به في الأفق ، وترجيح بعضها على بعض.

الدراسات السابقة :

فمن فضل الله علي وتوفيقه أن وفقني للوقوف والانتفاع بهذه الدراسات :

1. (الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات) للأستاذ الدكتور رابح دفرور، وأصل هذه الرسالة بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأمير بقسنطينة ،قسم الكتاب والسنة ، شعبة القراءات ، وتعتبر هذه الدراسة النواة الأولى لهذا البحث ، حيث طرح هذه الإشكالية بقوة ودافع عنها ، باعتبار أنّ مذهب ابن الجزري يحل إشكالا وهو بعض أثر هذا الخلاف في القراءات ، وما بحثنا إلاّ امتدادا لهذه الفكرة وتوسعة لها.

2. (القراءات القرآنية والتواتر) للدكتور عبد الحليم قابة، و هو بحث أُعد لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، وبحث فيه صاحبه إشكالية تواتر القراءات القرآنية، من لدن نزول القرآن إلى يوم الناس هذا وبحث مسألة التواتر إجمالاً واستوعب الأقوال فيها، وانتصر لمذهب ابن الجزري، بل وصحح عنوان الركن الأول لقبول القراءة وعبارته هي: النقل المتواتر أو بسند صحيح مع الاستفاضة والشهرة وتلقي الأمة بالقبول، في حين أنّ بحثنا يقتصر على بحث شرط التواتر كركن من أركان قبول القراءة، وبيان أثر الخلاف بين ابن الجزري ومن خالفه .

3. (منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول) للدكتور السالم محمد الشنقيطي . وهو أيضاً بحث أُعد لنيل درجة الدكتوراه من قسم القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة 1421هـ الذي بحث فيه بالدراسة والاستقراء منهج ابن الجزري في عدة مسائل منها منهجه في تواتر القراءات، ومنهجه في الانفرادات، واستفدنا منه في تصحيح ما وقع من تصحيف في كتاب النشر طبعة دار الكتب العلمية والتي صححها الأستاذ علي محمد الضباع رحمه الله .

صعوبات البحث :

لقد واجهتني بعض الصعوبات منها :

. صعوبة الموضوع وخطورته وعدم وضوح معالمه وبداياته، والخلاف الحاصل في تحديد مفاهيم المصطلحات بين علماء كل فن، وتحديد نسبة القرابة بين العلوم، حتى وإن كانت العبرة بمصطلحات أهل كل فن، فإن علوم الشريعة يجذب بعضها بعضاً .

- كثرة أقول أهل العلم في مسألة التواتر واضطرابها، مما يورث الحيرة وتحديث النفس بالانصراف عن هذا الفن وتركه لأهله - الذين تلقوا تكويننا في هذا التخصص من مرحلة اللسانس - لولا رغبتني الملحة لرفع التحدي والوصول إلى نتائج مرضية .

- قلة المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع الدراسة مما يستلزم جهداً ووقت كبيراً لحل غموض وإشكالات هذا البحث .

وختاماً فإنّ ما بذلته في هذا البحث هو جهد المقل، فما كان فيه من صواب فمن فضل الله علي وتوفيقه ، وما كان فيه من زلل أو نقص فهو من قصوري وتفريطي ، وأستغفر الله منه ، وأسأله سبحانه أن يشملنا بعفوه وأن يجعلنا من أهل القرآن وخاصته ، وصلي اللهم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

مدخل

التعريف بالإمام ابن الجزري ، وأركان القراءة
الصحيحة

تمهيد : إن لمعرفة سيرة وحياة العلماء دور في معرفة مدى تأثيرهم وتأثيرهم في مجتمعهم ، وكيف واجهوا المشاق التي اعترضتهم ، وما هي الأسباب التي أوصلتهم لدرجة الاجتهاد والثريا ؟ وما هي جهودهم ، وإضافاتهم ، وأهم مؤلفاتهم ؟ ، ولما غيروا آرائهم ؟ ... هذا ما سنركز عليه في هذا المدخل من خلال بحث حياة الإمام ابن الجزري ، وبيان أهمية كتابه النشر في القراءات العشر ، الذي حفظ الله به القراءات ، وجدد الله به هذا العلم الشريف وأحياه ، ومعرفة كيف تم ضبط أركان القراءة الصحيحة من لدنه رحمه الله تعالى .

• حياة الإمام محمد ابن الجزري¹

اسمه ونسبه ونشأته: هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد² علي بن يوسف ، الدمشقي ، ثم الشيرازي للعُجْرِي الجَزْرِي ، نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه الجزيرة ، والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، الواقعة على الحدود السورية التركية شمال الموصل³ ، كان مولده بدمشق ليلة السبت الخامس والعشرون من رمضان سنة 751هـ ، بعد صلاة التراويح⁴ ، وكان عمر والده وقت ولادته ست وعشرين سنة⁵ ، وترعرع في بيت علم وصلاح ، نشأ أهله على محبة القرآن ، حتى أن الدعاء الذي خطر ببال والده عند شرب ماء زمزم هو أن يرزقه الله ولدا من أهل القرآن ، فأجاب الله دعائه ، كيف لا وقد قال الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم : ((ماء زمزم لما

¹ وإن كان لوصف الحالة السياسية ، والعلمية تأثيرا كبيرا على حياة الأعلام فإننا لن نتطرق إليها ونكتفي بالإحالة مخافة الإطالة على الكامل في التاريخ لابن الأثير ج 9 ص 230 ومنهج ابن الجزري ص 17

² خلافا لصاحب الشذرات الذي ذكر أنه : محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي... انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب . عبد الحي ابن العماد العكري . تحقيق: محمود الأرناؤوط . دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت الطبعة: الأولى ، 1406 هـ / 1986 م ج 9 ص 298

³ وينسب إليها الكثير من العلماء منهم بنو الأثير الثلاثة : عز الدين صاحب الكامل ، ومجد الدين صاحب جامع الأصول ، وضياء الدين صاحب النهاية في غريب الحديث ، وأبو طاهر بن مهران الجزري الشافعي المتوفى 577هـ

⁴ وهو ما حدثه به والده. انظر غاية النهاية ج 2 ص 247 ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة بيروت . ج 9 ص 255

⁵ وهو ما أثبتته ابن الجزري نفسه وبه نرد القصة التي ساقها السخاوي من أن أبا الإمام مكث أربعين سنة لا يولد له ... والصحيح أنه حج سنة 748 هـ وشرب من زمزم بنية أن يرزقه الله ذكرا يكون من أهل القرآن . انظر منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول السالم محمد الشنقيطي . الرياض 1421 هـ ص 24

شرب له))¹ بالإضافة إلى أنّ والده كان معلمه الأول ، قراء عليه القرآن وحفظه سنة 764 هـ ، وأمّ به الناس في السنة التي تليها وعمره أربعة عشرة سنة ، ومباشرة لهج بالقراءات واشتغل بها على علماء بلده ، وضرب أكباد الإبل من أجل جمع هذا العلم الغزير العزيز.

رحلاته وشيوخه وتلاميذه: لما صدقت حاجة الإمام الجزري لهذا الفن الشريف ، علت همته في طلبه ، وحرص على علو الإسناد، ولذا لم يكتف بما عند علماء بلده الذين أخذ عنهم مثل ، خال جده محمد بن إسماعيل الخباز الذي أجازه، والشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان ، والشيخ أحمد بن رجب ؛ وهو والد زين الدين بن رجب، وإنما رحل الرحلات الكثيرة، وتكبد فيها المشاق ، وتعرض لما تعرض ، من أجل الاستزادة من علم القراءات ، وغيره من العلوم ، فحصل له إدراك هذا العلم وإحكامه ، حتى أنّ كل من أتى بعده كان عالة عليه وعلى كتبه²، فكانت أول رحلاته إلى المدينة المنورة ، سنة 768 هـ حاجا رفقة والده ، فقرأ بها القراءات على شيخها أبو عبدالله محمد بن صالح بن إسماعيل المتوفى 785 هـ³، ورحلته الثانية كانت لمصر بمفرده، لَمَّا قفل من الحج في السنة الموالية ، ثم عاد إليها سنة 771 هـ ، رفقت والده فجمع القراءات بها على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي ، والعلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ ، والشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي، وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره ، وحاول الرحلة لليمن وغيرها فمنعه والده ، وكثرت من ينتابه للقراءة والأخذ عنه بدمشق ، والتي بها جمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي ، كل هذا وهو لم يتجاوز العشرين ، ثم رحل مرة أخرى إلى مصر سنة 788 هـ ، مصطحبا معه ابنه الأكبر؛ أبو الفتح⁴ ولم يلبث بها مليا وعاد لدمشق

¹ أخرجه ابن ماجه في المناسك (3062) وأحمد في المسند (14435) وابن أبي شيبة في المصنف (19467) والبيهقي في السنن الكبرى (9752) من حديث جابر رضي الله عنه وحسنه المنذري في الترغيب (2 / 136) وابن القيم في زاده (4 / 360) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته رقم 5502 ج 2 ص 966

² ويحضرني هنا قول الإمام الخطابي : من صدقت حاجته إلى شيء كثرت مسألته عنه ودام طلبه له حتى يدركه ويحكمه. انظر معالم السنن شرح سنن أبي داود . أبو سليمان حمد بن محمد بالخطابي . المطبعة العلمية حلب . الطبعة: الأولى 1351 هـ 1932/ م . ج 4 ص 289

³ انظر ترجمته في غاية النهاية ج 2 ص 155

⁴ ذكر السالم الشنقيطي أن هذه الرحلة كانت 778 هـ فيكون عمر ابنه الذي أخذه معه واستجاز له شيوخه سنة واحدة وهذا لا يصح عقلا والصواب ما أثبتناه ونظنه سبق قلم . انظر منهج ابن الجزري ص 27

وبقي فيها لسنة 793هـ ، وفي هذه السنة رجع لمصر ولما خاف من ظلم السلطان الذي أخذ ماله وحاول سجنه ، خرج منها خائفاً يتربص ، وذلك في جمادى الآخرة سنة 798هـ ، راكبا البحر، من الإسكندرية إلى بلاد الروم ، فوصل إلى مدينة بورصة¹ ، وبها نزل عند تلميذه : مؤمن بن علي الرومي ، وهو الذي عدَّ الملك بايزيد بقدر شيخه وفضله² ، مما أدى به إلى إكرامه وإجلاله ، وغزا معه القسطنطينية في آخر هذه السنة ، فوصف لنا مقدمة جيش الكفار وأنه بلغت ثلاثون ألف ، وبأنَّ الملك أمر له بخمسة أسرى يخدمونه لا يعرف أحدهم لغة الآخر³ ، ونشير هنا أنه لما دخل بلاد الروم لحق به ولده أبو بكر ودرّس بها وأقرأ وعلم أولاد السلطان ، ولم يفارقه ولده إلا بعد وقعة تيمورلنك حتى التقياً سنة 828هـ في الحج ، ولما رجع الإمام المجاهد ابن الجزري إلى عاصمة ملك بايزيد ؛ بورصة ، بدأ بتأليف كتابه النشر في القراءات العشر، أعظم كتبه، ومكث فيها نحو سبع سنين ؛ إلى أن قتل بايزيد⁴ وكسرت شوكته خليعة ومكراً من طرف تيمورلنك⁵ ، الذي بدوره أكرم ابن الجزري ، والتمس منه أن يبقى معه في دار ملكه سمرقند⁶ ، فكان له ما أراد إلى أن توفي الملك في شعبان 807هـ ، وإلى أن أذن ابن تيمورلنك لابن الجزري - بعد أن استأذن منه مرات - بالخروج فخرج ، وفي طريقه مرَّ ببخارى⁷ ، وبقي فيها أياماً ليتزود أهلها من علمه - وهذا شأن العلماء- وفي شهر صفر سنة 808هـ دخل مدينة هراة⁸ ، فالتمس منه ملكها وأهلها الإقامة فأجابهم إلى أن سمعوا منه صحيح البخاري ، وقرؤوا عليه مصابيح الإمام البغوي وبعض كتبه، وبعد ذلك بسنة دخل شيراز، مروراً بأصفهان ، فطاب له بها المقام ولم

¹ تقع شمال غرب تركيا بين اسطنبول وأنقرة وهي عاصمة الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية

² وذكر في إنباء الغمر بأبناء العمر. أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: د حسن حبش. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر 1389هـ/ 1969م. ج 1 ص 510 أنه تلميذه شيخ حاجي هو من عرف بايزيد به ، وفي ص 525 ذكر أنه يسمى

كامورا موير ، إلا أننا نرجح الأول لأنه قول ابن الجزري نفسه في غايته ج 2 ص 324

³ مما يدل على اختلاف بلدانهم ، واتحاد الكفار على قتال المسلمين .

⁴ أبو يزيد بن مراد بن علي بن سليمان بن عثمان من أكبر ملوك الإسلام وأكثرهم غزواً للكفار، محبا للعلم ومكرماً لأهل القرآن وكان ينكر على ملوك عصره تقاعدهم عن الجهاد وأخذهم المكوس ، وصفه في ابن الجزري : ب الملك العادل المجاهد بايزيد . انظر إنباء الغمر ج 2 ص 225 ، وغاية النهاية ج 2 ص 249

⁵ ملك طاغية أباد البلاد والعباد، وأكثر في الأرض الفساد، ملك العراق ودخل الروم والهند فحارب المسلمين بهما دون الكفار هلك بالقولنج، وأراح الله منه. انظر : إنباء الغمر ج 2 ص 299

⁶ تقع في الحدود الشرقية لأوزباكستان ومعناها قلعة الأرض ، فتحها قتيبة بن مسلم الباهلي

⁷ تقع في الحدود الجنوبية لأوزباكستان ، فتحها عبيد الله بن زياد سنة 54هـ

⁸ الواقعة شمال غرب أفغانستان تأسست في القرن الرابع قبل الميلاد على يد الاسكندر الأكبر

يغادرها حتى سنة 821هـ ، وفيها رحل إلى البصرة وبقي فيها سنة واحدة ، وفي ربيع الأول من سنة 823هـ وصل إلى المدينة حاجا ، بعد أن تكبد المشاق ، وطوقه الأعراب ، وكادوا أن يقتلوه لولا حفظ الله ، ووجد من يعينه في الرجوع إلى مدينة عُنيزة ، والتي وجد فيها من يكفل سفره للمدينة ، وقد سجل لنا هذه الواقعة في آخر درته التي نظمها في طريق هذه الرحلة ، وأُخرجت أحسن إخراج رغم كل هذا¹ ، ثم قصد مكة في رجب فجاور فيها إلى الحج ، والذي عاد إليه مرة أخرى بعد أربع سنين ، أي في 827هـ وفيها اجتمع بولده أبو الخير بالقاهرة، بعد بَينَ بينهما دام عشرين سنة ، وبعد الحج رحل لليمن تاجرا² في أول الربيعين سنة 828هـ، فأكرمه ملكها وسمع منه الحديث ، ووضع عنه ضرائب تجارته، وفي نفس السنة عاد لمكة حاجا من طريق البحر الأحمر، وفيها التقى بولده أبو بكر كما أسلفنا ، ثم سافرا معا إلى القاهرة³ في أول سنة 829هـ ، ثم غادرها إلى دمشق وافتقا هناك ثانية ، فظل أبو بكر بدمشق لتولى وظائف والده التي كانت لأخيه أبو الفتح ، الذي توفي بطاعون سنة 814هـ، وشرح العديد من كتب والده .

وفاته : واصل ابن الجزري رحلته على شيراز، وفيها بقي إلى أن وافته المنية بها في ضحى يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة 833هـ. - على الصحيح⁴ - بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم والتأليف ، والحل والترحال ، وفراق الأهل والأولاد ، وتعويضهم بالشيوخ وطلبة العلم ، والكتب والقلم والمداد ، والتحرير والتدقيق ، فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء.

¹ قال في الدرّة وَتَنْظِمَامُ الدَّرَّةِ أَحْسَبُ بَعْدَهَا ... وَعَمَّامُ أَضَاحِي فَأَحْسَنُ تَقُولًا
غَيْرِيَّةُ أَوْطَانِ بِنَدَجْدِ نَظْمِهَا وَعَظْمِ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَأَفْ وَكَيْفَ لَا
صَلَّتْ عَنِ الْيَبْتِ الْحَرَامِ زَوْرِي أَلْ ... قَامَ الشَّرِيفُ الْحُصَيْنِيُّ أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَوَّقَنِي الْأَعْرَابُ بِاللَّيْلِ غَفْلَةً فَمَا تَرَكُوا شَيْئًا وَكَيْفَ لَأَقْتَعُ
فَأَكْرَبِي اللَّطْفُ الْخَفِيُّ وَدَنِي ... عُنَيْتِي حَتَّى جَاءَ بِي مَنْ تَكْفَلَا
بِحَلِّي وَإِيصَالِي لِطَيْبَةِ آمِنًا ... فِي مَارِّ بَلْعُنِي مَوَاجِي وَسَهْلَا .

² ولم تكن هذه الرحلة خالية من العلم أيضا

³ وهذه المرة السادسة التي يدخل فيها مصر

⁴ خلافا للحافظ ابن حجر وابن العماد الحنبلي الذين ذكرا أنه توفي في السنة التي بعدها

ومن شيوخه الذي تأثر بهم : أبو الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى 774 هـ ، الذي أجازته وأذن له بالإفتاء في السنة التي توفي فيها ، وعمره ثلاث وعشرون ، والشيخ عمر بن رسلان البلقيني المتوفى 824 هـ الذي أذن له بالإفتاء سنة 775 هـ¹، وضياء الدين القزويني ، الذي أخذ عنه الأصول والمعاني والبيان ، وأجازته وأذن له بالفتوى سنة 778 هـ².

أما تلامذته الذين قرؤوا عليه وتأثروا به وشرحوا مصنفاته فهم كثيرون منهم بالإضافة لأولاده الذكور والإناث، نجد الشيخ أبو الحسن إبراهيم البقاعي المتوفى 858 هـ الذي ألف كتاب (القول المفيد في أصول التجويد)، وألف (كفاية القارئ في رواية أبي عمرو)، وأحمد بن أحمد الزبيدي الحنفي المتوفى 893 هـ الذي شرح منظومة الدرّة ، وأبو القاسم محمد النويري المتوفى 857 هـ الذي شرح طيبة النشر في مجلدين³.

وأما عن مؤلفاته فهي تزيد عن الثمانين بين المخطوط والمطبوع⁴ ، أهمها كتاب النشر في القراءات العشر الذي نظمها في طيبة النشر.

● أهمية كتاب النشر في القراءات العشر

من المقرر أن أي مؤلّف يستمد قيمته ومكانته من مكانة مؤلّفه ، فمؤلف النشر هو الإمام المحقق حافظ علم القراءات ومقرئ المماليك ، محمد ابن الجزري رحمه الله الذي ألف هذا الكتاب بعد اكتمال ونضج عقله ، وبعد طول بحث، وتحصيل، وتحرير، وتبوير، مما أهله أن يحظى بثناء أكابر العلماء كالحافظ ابن حجر، والسخاوي ، وابن العماد، والسيوطي ، والشوكاني ، والمتولي وغيرهم⁵ ممن أجمعوا على الاعتراف له بالفضل ، والبروز، والإمامة في القراءات ، والتفرد بعلو الرواية ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل .

¹ انظر ترجمته في إنباء الغمر ج3 ص259

² وشيوخه كثيرون تركنا جملهم بغية الاختصار انظر غاية النهاية ج2 ص248 وما بعدها

³ انظر ترجمتهم على الترتيب في: الضوء اللامع ج1 ص101 ، ص214 ، ج4 ص241 ، ج9 ص246

⁴ انظر مؤلفات ابن الجزري في : الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات . وهي رسالة دكتوراه للدكتور : رايح دفور . جامعة الأمير قسنطينة 2003م ص448 ، وشيخ القراء الإمام ابن الجزري . د محمد مطيع الحافظ . دار الفكر بيروت ، دمشق . الطبعة : الأولى 1416 هـ / 1995م . ص23

⁵ ينظر ثناء العلماء على ابن الجزري في : إنباء الغمر ج3 ص467 ، وشذرات الذهب ج9 ص298 ، والضوء اللامع ج9 ص258 ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني . دار المعرفة بيروت . ج2 ص259

ومنه تكون لكتابه النشر مكانة علمية بين العلماء تكمن في:

1. اشتماله على القراءات المتواترة رواية وإسنادا ودراية، ويبدو هذا بجلاء عند استدراكه على كثير من كبار مؤلفي الكتب كالهذلي وأبو عمرو الداني، والقاضي أبو العلاء، وابن شريح¹.
2. اعتباره المصدر الأول المعول عليه لتوثيق قراءة أي حرف، من حيث الصحة والشذوذ، من طرف الباحثين والعلماء في القراءات².

3. تنوع مصادره وموارده والتي بلغت ثلاث وستين كتابا، في القراءات المتعددة إسنادا ومتنا، إذا ما عدنا شروح الشاطبية الستة، والتي تحرر من مجموعها ألف طريق إلا قليلا، ولم يذكر فيه ابن الجزري إلا ما ثبتت عدالته، ولقيته لمن أخذ عنه القراءة، والغاية من التزام هذين الشرطين الذين في علم القراءات³ هو:

حفظ القراءات القرآنية من الخلط والتركيب⁴.

ويتفرع عن هذا:

اعتماده على مصادر مفقودة ك (الروضة) للطلمنكي، و (القاصد) للقرطبي و (الهداية) للمهدوي، و (الإرشاد) لابن غلبون، فغدا مصدرا بديلا لها⁵.

4. حسم الخلاف في مسألة القراءات الثلاث هل هي متواترة أم لا؟ فبالنشر أضحت معتمدة عند جميع المسلمين في المشرق والمغرب بما رزقه الله من القبول عند الناس.

5. احتوى على تعليل وتوجيه بعض القراءات⁶.

6. كيين لنا اختيارات المؤلف في المسائل المختلف فيها⁷.

¹ ومن أمثلة هذه الاستدراكات في النشر ج1 في الصفحات 149، 283، 278، 293، 388...

² انظر منهج ابن الجزري ص4

³ وإن سبقه إليهما البخاري في علم الحديث

⁴ انظر منهج ابن الجزري ص5

⁵ انظر إتخاف البررة... دراسة وتحقيق الجار الله ج1 ص17

⁶ ومثال ذلك في النشر ج2 ص280، عند قوله: واتفقوا على فتح السين... واتفقوا على إثبات من قبل تحتها....

⁷ انظر مثلا النشر ج1 ص291، 304، 383

7- وتبرز أهميته في إيضاح ما يقرأ به مما لا يقرأ به ، وذلك لاشتمال التيسير والشاطبية على أوجهٍ وأحرفٍ غير مقروء بها إما لانقطاع سندها ، أو لخروجها عن طرقهما ، أو لعدم اشتهرها¹ .

قال الإمام ابن الجزري وهو يصف جهده في كتاب النشر ويبين مناقبه لنا ومكانته وذلك بعد سرده للقراء العشر وروايتهم العشرين وطرقهم الثمانين:

وجمعته في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أَدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خُلُفاً إلا أثبته، ولا إشكالا إلا بينته وأوضحته، ولا بعيدا إلا قُربتُه، ولا مفقواً إلا جمعتُه ورببته، منبها على ما صح عنهم وشدت، وما انفرد به منفرداً وفذت، ملتزما للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبرا للمتابعات والشواهد²، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع بين طرق³ الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب⁴، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقا،⁵ وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقا تحقيقا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفوائد ذخرت⁶ له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حي بالنشر.⁷

¹ انظر إتحاف البررة ... دراسة وتحقيق الجار الله ج 1 ص 16

² الاعتبار والمتابعات والشواهد ، ثلاثة مصطلحات في مصطلح الحديث ومعنى الأول : البحث عما يرويه الراوي لمعرفة ما إذا كان قد انفرد به أم لا ، فإن شاركه من يعتبر حديثه سُمي تابعا ، وإن روي معناه من طريق آخر سُمي شاهدا ، وإلا سُمي فردا . انظر : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير . أحمد محمد شاكر . دار الآثار القاهرة . الطبعة الأولى 1423 هـ / 2002 م ص 58

³ في النشر (جمع طرق بين الشرق ...) وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص 462

⁴ الغرب : الدلو العظيمة . انظر تاج العروس من جواهر القاموس . مرتضى، الزبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين . دار الهداية .: مادة غرب ج 3 ص 458

⁵ الصواب 15 طريقا لأن الذي في التيسير والشاطبية عن شعبة طريقان . انظر التيسير في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . تحقيق: اوتو تريبزل . دار الكتاب العربي بيروت . الطبعة: الثانية 1404 هـ / 1984 م . ص 14

⁶ في طبعة دار الكتب العلمية بالمدال المهملة وهو تحريف . انظر منهج ابن الجزري ص 463

⁷ النشر ج 1 ص 56

• أركان القراءة الصحيحة المقبولة :

لقد ضبط الأئمة القراء صحة أي قراءة من عدمها بمدى توافر أركانها الثلاثة ، ولقد مر ضبط هذه الأركان بمراحل ، قبل أن تستقر على ما هي عليه الآن ، وإن السبب الداعي لتأسيسها والتعويل عليها : هو التمييز بين صحيح القراءات ، وغيرها ، والتي أصبحت لا تحصى كثرة بعد تفرق القراء في الأمصار، وكثرة الرواة عنهم ، مما نتج عنه كثرة الاختلاف ، وقلة الضبط ، واتساع الخرق ، والخوف من التباس الباطل بالحق ، لكون القراء ليسوا على مستوى واحد من الإتقان ، والضبط ، فما جاء منها داخلا وموافقا لهذه الضوابط عدوه قراءة صحيحة مقبولة ، والعكس.¹

وإن أول من تكلم عن هذه الأركان حفظا لهذا الفن من جهتي الإيجاد والعدم هو : أبو بكر بن مجاهد ، ثم ابن خالويه² ، ومكي ، وأبو شامة ، والكواشي³ ، والجعبري ، واستقر الأمر ، واستتب على الضبط الدقيق الذي انتهى إليه الإمام المحقق محمد ابن الجزري إلى يوم الناس هذا⁴ .

وسنحاول في هذا المدخل تفصيل هذه الأركان باختصار ، دون الغوص في كل مسائل الخلاف ، وبيان مدى الحاجة لهذه الأركان ، وإمكانية الاستغناء عنها بعد ابن الجزري⁵ . والله الهادي للصواب .

¹ انظر منهج ابن الجزري في كتابه النشر: ج1 ص85 و 86، والنشر في القراءات العشر، ج1 ص09، والقراءات القرآنية تاريخها ... ص156

² أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمداني النحوي ، صاحب التصانيف ، العليم بالعربية ، البصير بالقراءات ، ثقة مأمون ، أخذ القراءة عن ابن مجاهد وابن الأنباري ، وكان معظما عند بني حمدان ، توفي 370 هـ . انظر : غاية النهاية : ج1 ص240 ، وشذرات الذهب : ج4 ص378 .

³ أبو العباس موفق الدين الكواشي نسبة إلى قلعة في الموصل ، المقرئ والمفسر ، برع وفاق أقرانه في القراءات والتفسير والعربية ، قرأ على والده والسخاوي وغيره ، توفي 680 هـ انظر : معرفة القراء : ج1 ص368 وشذرات الذهب : ج4 ص638 ومعجم البلدان . أبو عبد الله ياقوت الحموي . دار صادر ، بيروت . الطبعة : الثانية ، 1995 م : ج4 ص486 .

⁴ انظر : علم القراءات نشأته ... ص36

⁵ القراءات القرآنية والتواتر ص175

الركن الأول: التواتر أو السند الصحيح

إنَّ أهمَّها ينبغي أن تعُلَّق عليه صحة القراءة هو هذا الركن ، إذ لا بد من ثبوت النقل أولاً ، ثم ينظر بعدُ في توافر الركنين الآخرين ، ولذ قال الشيخ أبو محمد الجعبري : " أقول: الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخراَن فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها ."¹

غير أنَّ من العلماء من اشترط في سند القراءة : التواتر ، ومنهم من اشترط التواتر أو الصحة المعضودة بالشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول، ومنهم من اشترط التواتر أو الشهرة أو الآحاد ، وسيأتي معنا تحقيق هذه المسألة في الفصل اللاحق .

الركن الثاني: موافقة الرسم العثماني

لقد وفق الله أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه إلى رسم القرآن رسماً يتفق مع العرضة الأخيرة ، وما أراد الله بقائه من الأحرف² ، والمراد بهذا الركن موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ، وقد ضبط ابن الجزري هذا الشرط بقوله: "... ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً"³ ففي هذا الضبط مزيد دقة مقارنة بقول من سبقه : أن توافق رسم المصاحف العثمانية ، خاصة وأن ابن الجزري بيّن مراده مع التمثيل في قوله : "ونعني بموافقة أحد المصاحف : ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض ، كقراءة ابن عامر قالوا أَخَذَ اللَّهُ وَلِلَّهِ فِي البقرة⁴ بغير واو... فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي... وقولنا بعد ذلك ولو احتمالاً نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً ؛ إذ أنَّ موافقة الرسم تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديراً، وهي الموافقة احتمالاً؛

¹ النشر: ج 1 ص 13

² انظر القراءات القرآنية تاريخها... ص 157

³ النشر: ج 1 ص 9

فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو: (السموات) و (الصلحت) و (الليل)¹ وقد تُوافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ، ويُوافقها تقديراً² .

وبهذا البسط من الإمام ابن الجزري ، تتضح لنا أنواع موافقة القراءات لرسم المصاحف العثمانية ، وهي :

1 - الموافقة الصريحة : وهي أن توافق القراءة رسم حروف المصحف حقيقة ، من غير تقدير لزيادة حرف ، أو نقصانه، نحو: الحمد ، رب ، الرحيم ...

2 - الموافقة التقديرية : وذلك بأن لا تقع موافقة القراءة للمرسوم إلا بتقدير زيادة حرف ، أو نقصانه ، أو إبداله... نحو: (والليل) التي رسمت في كل المصاحف بلام واحدة ، رغم أن المنطوق به لامين ، ونحو: (الصلوة) التي قرئت بالألف ، رغم رسمها بالواو ، واعتبر ابن الجزري : أن مثل هذا الخلاف مغتفر، ما دامت تمثيه صحة القراءة وتلقيها بالقبول ، بخلاف زيادة كلمة ، أو نقصانها ، وتقديمها ، أو تأخيرها ، فإنه لا يغتفر ولا يسوغ.³

3 - الموافقة الصريحة لبعض القراءات ، والتقديرية للبعض الآخر: نحو كلمة ﴿النشأة﴾⁴ التي رسمت بالألف ، فوافقت قراءة المد تحقيقاً ، ووافقت قراءة القصر⁵ تقديراً لاحتمال أن تكون الألف صورة المهمزة⁶ .

وبهذه القيود الإضافية يكون ابن الجزري قد وضع الحد الفاصل في حقيقة إتباع الرسم ومخالفته ؛ إذ ليس كل مخالفة ترد لأجلها القراءة ، كما أنه ليست كل مخالفة تقبل وتغتفر.⁷ والحق أن الإمام الجعبري أشار لهذه الضوابط قبل ابن الجزري عندما قال في كنزه : "ونعني بالمصحف

¹ ونلاحظ هنا أن ابن الجزري طبق القاعدة الأصولية " استصحاب حال الإجماع في محل النزاع "

² المصدر نفسه ص 11

³ انظر المصدر نفسه : ص 13

⁴ العنكبوت 19 ، النجم 47 ، الواقعة 62 حيث قرأها ابن كثير وأبو عمرو بفتح الشين وألف بعدها مع المد المتصل

⁵ قال د . السالم الشنقيطي قول ابن الجزري (قراءة القصر) سهو منه رحمه الله لأن القراءة الأخرى بإسكان الشين انظر النشر ج 2 ص 343

⁶ انظر المصدر نفسه : ص 11

⁷ مباحث في علم القراءات القرآنية . ص 20

أحد المصاحف العثمانية " كما أشار للموافقة التقديرية والاحتمالية وأرشد كل من يريد الاستزادة لشرحه لعقيلة أرباب القصائد للشاطبي ¹ .

وفي هذا إقرار بأن الرسم العثماني لا محيد عنه ، وأذنه ربما أبدع فيه الصحابة إبداعا بارعا ، يتحمل أكثر من حرف ، وبه عصم الله تعالى الأمة من الانحراف والاختلاف حول كتاب ربها كما اختلفت اليهود والنصارى ، ولد فإن هذا الجهد الذي بذله الصحابة رضي الله عنهم ، لتحقيق بالاحترام والالتزام ² ، كما قال إمام دار الهجرة ³ لما سئل : أيكذب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ قال : " لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى " قال الإمام السخاوي ⁴ معقبا: "والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، بعد الأخرى، ولا شك أن هذا هو الأخرى إذ في خلاف ذلك تجهيل بأولية ما في الطبقة الأولى " ⁵

وقال أبو عمرو الداني: "لا مخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك." ⁶

¹ انظر كنز المعاني، الجعبري، تحقيق يوسف محمد شفيق، إشراف محمد بن سيدي محمد الأمين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1420 هـ : ج 1 ص 72

² انظر مباحث في علوم القراءات : ص 23

³ أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الحميري الأصبحي المدني، أخذ القراءة عرضاً عن نافع ، ولد سنة 73 هـ روي أنه قال: ما أفنيت حتى شهد لي سبعون آني أهل لذلك، وقُل رجل كنت أتعلّم منه ومات حتى يستفتين ، وكان عظيم الحجة لرسول الله ، مبالغا في تعظيم حديثه. توفي بالمدينة سنة 179 هـ. انظر الشذرات : ج 2 ص 36 وغاية النهاية : ج 2 ص 35.

⁴ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني السخاوي، العلامة المفسر المقرئ النحوي الشافعي ، قرأ القراءات على الشاطبي وغيره حتى فاق أهل زمانه في القراءات، وانتهدت إليه رئاسة الإقراء والأدب بدمشق، وقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلا الله أشهرهم أبو شامة وابن الحاجب، وله تصانيف متقنة منها: "شرح الشاطبية" و"جمال القراء" وغيرها وكان متواضعا، حلوا المحاضرة، من أذكياء بني آدم. توفي في جمادى الآخرة، سنة 643 هـ انظر شذرات الذهب : ج 7 ص 385 ، ومعرفة القراء : ج 1 ص 340

⁵ انظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ، أبو داود، سليمان بن نجاح ، مجمع الملك فهد المدينة المنورة ، 2002 م : ج 1 ص 209 ، ففيه تخريج قول السخاوي من كتاب الوسيلة له ورقة 18 مخطوط

⁶ مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد الزرقاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثالثة . ج 1 ص 379 وانظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة : ج 1 ص 19 ، والنشر : ج 1 ص 12

وهذا خلافا لما ذهب إليه ابن خلدون¹ في مقدمته ولما تحمس له القاضي الباقلاني² الذين رأوا ضرورة التخلي عن الرسم العثماني إلى الرسم القياسي الإملائي وبهذا يندثر هذا الرسم، ولن يبقى له أثر.³ ،⁴

الركن الثالث : موافقة العربية

ويراد به أن القراءة الصحيحة سندها والموقفة لرسم أحد المصاحف العثمانية يلزم ولا بد أن توافق قواعد لغة العرب ، الذين نزل القرآن بلغتهم، وأن لا تخرج عن كلامهم بالكلية،⁵ وقد ضبط ابن الجزري هذا الركن بقوله : "ولو بوجه"⁶ وبين مراده بقوله "وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد

¹ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، ولي الدين الحضرمي الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي، البحاثة، ومولده ومنشأه بتونس ، وتولى قضاء المالكية بمصر، اشتهر بكتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر" في سبع مجلدات، أُلها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع، وتوفي فجأة في القاهرة سنة 808هـ انظر : الأعلام . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . الطبعة: الخامسة عشر ماي 2002 م : ج3 ص330 وشذرات الذهب : ج1 ص71

² أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلاني ، المالكي البصري ، المتكلم المشهور ، سكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره ، كان موصوفاً بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، وتوفي آخر يوم السبت، لسبع بقين من ذي القعدة سنة 403هـ ببغداد. انظر الديق المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب .. إبراهيم ابن فرحون، اليعمري . تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ج2 ص228 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس ابن خلكان تحقيق: إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة: الأولى 1971م : ج4 ص269 .

³ والملاحظ على قول ابن خلدون أن فيه جرأة على الصحابة لَمَا وصف الصحابة بالجهالة لأسس الخط العربي، انظر ديوان المبتدأ والخبر . عبد الرحمن ابن خلدون . تحقيق: خليل شحادة . دار الفكر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1408 هـ / 1988 م ، ص 526 وانظر الانتصار للقرآن . القاضي الباقلاني . تحقيق: د. محمد عصام القضاة . دار الفتح عَمَّان، دار ابن حزم بيروت . الطبعة: الأولى 1422 هـ / 2001 م ج2 ص 547 ، ومناهل العرفان : ج1 ص380، والقراءات القرآنية والتواتر ص170

⁴ لاحظنا أن صاحب المرشد الوجيز إكتفى بالعربية وصحة النقل ، لأنه حمل كلام من اشترط موافقة الرسم على ما يتعلق بالزيادة والنقص ، واستدل بجواز مخالفة الرسم في نحو الصلاة إجماعاً . انظر المرشد الوجيز . أبو شامة . تعليق إبراهيم شمس الدين . دارالكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى 2003 م ص 172 ، 173 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص179

⁵ انظر منهج ابن الجزري ج1 ص87 ، وحديث الأحرف السبعة . د عبد العزيز القارئ . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 1423 هـ . ص 105

⁶ سبق في ضبط هذه الشروط والله أعلم هو للإمام الجعبري

به وجهها من وجوه النحو ، سواء كان أفصح ، أم فصيحاً¹ ، مجمعا عليه، أ و مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله² وذلك بأن يكون هذا الوجه سائغا وشائعا عند العرب، لان القراءة لا تعتمد على الأقيس ، والأصح في العربية ، وإنما عمدتها على الأصح والأثبت في النقل والرواية ، إذ أنها سنة متبعة ، لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة³ ولذا لا يلتفت إلى إنكار بعض القراء، والمفسرين ، والنحويين ، والمستشرقين ، لبعض القراءات المتواترة ، إما لعدم وصول القراءة إليهم متواترة وإما جهلا بمسوغها عند غيرهم من العرب، وإما جهلا بتواترها عند غيرهم وهذا ظننا بالأولين⁴ ، أو تعصبا لمذهب ابتدعه ، أو قاعدة قعدوها ، أو حقدا على الإسلام ، والنماذج كثيرة خاصة في قراءة الإمام حمزة وسنكتفي بمثال وهو⁵: إنكار جمهور نخاة البصرة؛ كسيبويه، والمازني، وبعض المفسرين؛ كالزمخشري، وابن عطية لقراءة حمزة في قول الله تعالى: **وَأَقْبُوا اللَّهََ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ⁶ بجر (والارحام) بدعوى قاعدة قعدوها مفادها: لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر ، وهذا دليل على جهلهم بكلام العرب نثرا وشعرا ، فمن النثر فقد سمع من كلامهم : (ما فيها غيره وفرسه⁷) بجر فرسه عطفًا على الهاء المجرورة بالإضافة من غير إعادة الجار وهو المضاف .
وأما شعرا فقول القائل:

¹ لأنَّ الحجة في الإعجاز لا تتم إلا بنزوله كذلك ، لئلا يقال : إنه جاء بما لا قدرة للعرب أن يأتيوا بمثله ، انظر القراءات

القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية عبد العال مكرم :ص21

² النشر : ج1 ص10

³ انظر المصدر نفسه :ص 10 ، وجامع البيان في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . جامعة الشارقة الإمارات . ة الطبعة:

الأولى ، 2007 م : ج 1 ص51، و ج 2 ص860

⁴ انظر القراءات القرآنية تاريخها ... :ص160

⁵ للاستزادة يرجع للنشر : ج1 ص 10

⁶ النساء 01

⁷ رواه أبو علي بن محمد بن المستنير قطرب البصري (ت 206هـ) انظر شرح الكافية الشافية محمد ابن مالك الطائي .

تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى . ج3 ص1250

فاليوم بقت تهجوننا وتشتمننا فاذهب فما بك والأيام من عجب¹

بخفض "الأيام" عطفًا على الضمير "بك".²

وعليه فلا يلتفت إلى من ضَعَف هذه القراءة أو طَعَن فيها أو أنكرها، بل القراءة حجة للقاعدة النحويّة، تُبنى القواعد عليها، وما أحسن قول ابن مالك (ت 672هـ):³

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضميرٍ خفضٍ لازماً قد جعلاً
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنشر الصّحيح مثبتاً

وقد ذكر الدكتور عبد العزيز القارئ⁴ إلى أن هذا الشرط لا يتحقق فيه مفهوم الشرطية إذ لا يلزم من عدمه انعدام المشروط لأمرين : أولهما : عدم الوقوع⁵ ، والثاني : حتى مع افتراض ذلك فالواجب قبولها والقطع بقراءيتها ، وعليه فإن هذا الركن هو نتيجة لازمة ، وتحصيل حاصل لتوفر الركنين السابقين ، كما بينا أعلاه.⁶

قلت : إنما يقول بهذا من يشترط التواتر في كل حرف من أحرف الخلاف ، أما من يكتفي بصحة السند مع الشهرة ، فإنه يتحقق بجلاء مفهوم الشرطية في هذا الركن إذ لا تُقبل القراءة إلا بالثلاثة مجتمعة ، ويلزم من انتفاء أي منها انتفاء المشروط.

ثم إن نظرة ثاقبة من متأمل في هذه الأركان ، تجعله يدرك دورها وأهميتها كحصن ، وسيج متين ، لحفظ القراءات الصحيحة ، ودرء اعتبار الضعيف صحيحاً ، والعكس ، سواء كان

¹ هكذا ورد من غير نسبة في ما اطلعنا عليه من كتب القراءات واللغة ووجدنا أن سعيد الأفغاني نقل الخلاف في عزوه بين الأعشى وليس في ديوانه ، وعمرو بن معد يكرب ، وخفاف بن نديه. انظر حاشية حجة القراءات . لأبي زرعة .. تحقيق : سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة 1997م :ص 190

² انظر إبراز المعاني من حرز الأماني ، أبو شامة ، تحقيق إبراهيم عَض ، دار الكتب العلمية : ص 411 ، وإعراب القرآن ، النحاس ، تعليق : عبد المنعم خليل ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ : ج 1 ص 197 ، والإنصاف في مسائل الخلاف . الأنباري ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى : ج 2 ص 379. 386.

³ ألفية ابن مالك . محمد ابن مالك الطائي . دار التعاون ص 48

⁴ وهو الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

⁵ أي عدم وجود قراءة مقبولة خالفت قواعد العربية

⁶ انظر حديث الأحرف السبعة : ص 106 ، 107.

الضعف من جهة السند، وأمن جهة مخالفة رسم المصاحف العثمانية، وأمن حيث مخالفة قواعد العربية.¹

وخير ما نختتم به هذا المدخل، هو نقل كلام الإمام ابن الجزري في كتابه النشر عن هذه الأركان التي عول عليها كما عول عليها سلفه الذين ذكّر لنا بعضهم فقال: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها، ولا يجل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم، من الأئمة المقبولين، ومتى احتل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها: ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب² وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدي³ وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه".⁴

وبعدها نقل ابن الجزري كلام صاحب المرشد الوجيز الذي مضمونه التحذير من الاغترار بكل قراءة نقلت عن أئمة القراءة ما لم تدخل في هذه الضوابط لكون العمدة على اجتماعها فحسب لأنّ القراءات المنسوبة للسبعة وغيرهم تنقسم إلى الصحيح المجمع عليه وغيره إلا أنّ السبعة لكثرة الصحيح عنهم وشهرتهم تركز النفوس لنقولهم.⁵

¹ انظر مباحث في علوم القراءات: ص 21

² انظر مثلاً: الإبانة عن معاني القراءات. مكي بن أبي طالب. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل. دار نخبضة مصر للطباعة

ص: 51 و ص 90

³ هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام المهدي، نسبه إلى المهديّة بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، توفي بعد سنة 430. انظر غاية النهاية: ج 1 ص 92 ومعرفة القراء

ج: 1 ص 222

⁴ النشر: ج 1 ص 09

⁵ انظر المصدر نفسه: ص 10، وانظر المرشد الوجيز ص 135

والخلاصة : فإنه قد توقف العمل بهذه الأركان بعد أن وفق الله الإمام ابن الجزري إلى تقرير أنّ المتواتر من القراءات ، والصحيح المستفيض الذي تثبت به القرآنية محصور في القراءات العشر المشهورة ، التي تلقتها الأمة بالقبول ، وردوا ما عداها لعدم خضوعها لهذه الضوابط. لأنه لا يتصور اكتشاف أوجه من القراءات ، حرمت الأمة منها لقرون، وإن وجدت فلا تثبت بها القرآنية لانحرام أهم أركانها وهو النقل المفيد للقطع¹. والله أعلم

¹ انظر تقرير هذا الحكم في القراءات القرآنية والتواتر ص 234

الفصل الأول

شرط التواتر في قبول القراءات القرآنية

(دراسة نظرية)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التعريف بالتواتر والشهرة والآحاد ، وفروق مهمة

المبحث الثاني: اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة

المبحث الثالث: طرق القراءات عند الأئمة القراء

تمهيد :

لما كان لا يمكننا الوصول لمعرفة مذاهب الأئمة في مسألة اشتراط التواتر كركن من أركان قبول القراءة وأدلتهم ، إلاّ بعد ضبط مفهوم كل من التواتر والشهرة والاستفاضة والآحاد ، وتحديدنا لفروق مهمة في مصطلحات القراءات، وبحث طرق القراءات العشر، جعلنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث ، كما هو مبين أعلاه .

المبحث الأول

التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد ، وفروق مهمة

وفيه مطلبان

المطلب الأول : التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد

المطلب الثاني : فروق مهمة لمصطلحات القراءات

تدعوا الحاجة ، ويقوم الباحث لبيان وضبط مفاهيم المصطلحات ، وإيضاح مدلولاتها ، وبيان الفروق بينها ، خاصة تلك المصطلحات المشتركة بين عدة فنون ، أو المتداخلة والملتبسة في أذهان بعض طلبة العلم ، لأجل : حسن فهمها ، واستعمالها في موضعها المناسب :

المطلب الأول : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث ، وعلماء القراءات

الفرع الأول : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث

من المعلوم أن التواتر بمعناه الدقيق ليس من مباحث المحدثين وإنما من مباحث الأصوليين ووجوده في كتب الحديث عرضاً لا أصالة وما بحثنا له عندهم إلاّ لأنّ علم الحديث أقرب إلى علم القراءات من علم الأصول¹ .

1. **تعريف التواتر في اللغة:** يطلق على التابع بين الأشياء وبينها فجوات وفترات؛ إذ بوجودها، وعدمها ، يتحدد الفرق بين المتواتر، والمتدارك² ، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا بِآيَاتِنَا﴾³ وتواتر الخبر : مجئ المخبرين به واحداً بعد واحد ، من غير اتصال ، ومنه قول الصحابي حميد بن ثور⁴ :

قريئة سبُع إن تواترن مرة ضربة بن وصفت رأس وجنوب

¹ انظر تقرير هذا المعنى والدلالة عليه في توجيه النظر إلى أصول الأثر . الشيخ طاهر الجزائري . اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب . الطبعة : الأولى 1416 هـ / 1995 م . ج 1 ص 139 ، و القراءات القرآنية والتواتر ص 85

² انظر لسان العرب . جمال الدين ابن منظور الأنصاري . دار صادر بيروت . الطبعة: الثالثة 1414 هـ : ج 5 ص 275 مادة (وتر).

³ المومنون 44

⁴ وهو الصحابي أبو المثني حميد بن ثور بن حزن الهلالي ، شاعر مخضرم ، ذكره صاحب طبقات الفحول في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين ، وعاش إلى خلافة أمير المؤمنين عثمان أنظر: طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام . تحقيق: محمود محمد شاكر . دار المدني جدة ، ج 2 ص 503 ، والإصابة في تمييز الصحابة . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى 1415 هـ . ج 2 ص 109 ، 111 .

أما اصطلاحاً: فبعد وقوفنا على عدة تعريفات ، وملاحظات الباحثين عليها ، وانتقادات علماء الأصول بعضهم على بعض، وبيان مآخذها ، ومواطن الضعف فيها، وكون بعضها غير جامع ولا مانع ... فإننا نميل ونختار التعريف الذي صاغه واختاره الدكتور عبد الحليم قابة :
التواتر : هو إخبار جماعة - تحيل العادة تواطؤهم على الكذب - عن غير معقول إخباراً يفيد العلم الضروري بنفسه أو إخبارهم عن جماعة كذلك مسلسلاً إلى مصدر الخبر.¹
وعليه فإنه يخرج بهذا التعريف أموراً منها:

الأول : الخبر عن غير معقول ، وهي عبارة أضبط من قولهم : عن غير محسوس لأنه يمكن أن يكون عن أمر غير محسوس نحو قرائن الأحوال المصاحبة للواقعة المنقولة ، فإن الحس لا يميز بين احمرار الوجه بسبب الخجل ، أو الغضب ، أو الرعب، وإنما يميز بينها العقل ، فلا يبقى للتقييد بالحس معنى² .

الثاني: الخبر الذي أخبر به الواحد .

الثالث : الخبر الذي أخبر به جماعة لم يبلغوا مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، في إحدى طبقات الإسناد³ وإن قامت القرائن الدالة على صدقهم⁴ .

الرابع: العلم النظري الذي نشأ عن نظر واستدلال ، لأن التواتر يفيد العلم الضروري.

ولقد اختلف العلماء في العدد الذي يحصل به التواتر، والمذهب الصحيح الذي عليه الأكثرون : أنه ليس له حد، وإنما ما حصل به العلم اليقيني فهو كافٍ في إفادة القطع ، مثل الماء والطعام فالكل يجزم بأن الأول يروي والثاني يشعب لكن من غير تحديد للقدر الذي يقع بهما ذلك⁵ .

¹ القراءات القرآنية والتواتر ص 51

² انظر البرهان في أصول الفقه عبد الملك محمد الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997 م ج 1 ص 216

³ ومن باب أولى في الأكثر أو الكل.

⁴ انظر مذكرة أصول الفقه: على روضة الناظر . الشيخ محمد الأمين الشنقيطي . تحقيق سامي العربي . دار اليقين مصر . الطبعة: الأولى 1419 هـ / 1999 م ص 175

⁵ انظر: المصدر نفسه ، والمستصفي . أبو حامد الغزالي . تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي . دار الكتب العلمية

وهو ينقسم إلى المتواتر اللفظي ، والمتواتر المعنوي وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

2. تعريف المشهور والمستفيض :

فهو في اللغة : اسم مفعول من شَهَرَ يَشْهَرُ شَهْرًا وشُهْرَةً أَي : وَضَحَ ، ومنه شَهْرٌ سيفه.

أما المستفيض : فمأخوذ من فاض الماء إذا سال وانتشر، واستفاض الخبر بمعنى : شاع وانتشر بين الناس :¹

أما في اصطلاح المحدثين فهو: ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حد التواتر ، هذا الذي ارتضاه الحافظ² في النخبة ويسميه المستفيض ، لكن ابن الصلاح³ يسمي مروى الثلاثة عزيزا ، والمشهور ما زاد عن الثلاثة ، وتعتبره أحكام الصحة والحسن والضعيف⁴ وقد عرفه بعضهم⁵ : بأنه الخبر الشائع عن أصل .

فيخرج به الشائع لا عن أصل ، وقد يسمى مستفيضا ، ومن العلماء من فرق بينهما فجعلوا الأخير أعم من الأول ، فكل مستفيض مشهور، ولا عكس، أما عن نسبة المشهور بالمتواتر فهي :

الطبعة: الأولى، 1413هـ / 1993م ص110 ، والبحر المحييط في أصول الفقه . بدر الدين الزركشي . دار الكنتي . الطبعة:

الأولى، 1414هـ / 1994م: ج6 ص98

¹ انظر لسان العرب : ج4 ص432 ، وتاج العروس . ج12 ص262

² هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني العسقلاني المصري الشافعي، حافظ الدنيا في زمانه ، وأمير المؤمنين في الحديث ، صاحب التصانيف النافعة ، ولد سنة 773هـ وتوفي سنة 852هـ من مؤلفاته: " فتح الباري شرح صحيح البخاري " و "الإصابة " و "نخبة الفكر" انظر شذرات الذهب : ج1 ص74 وطبقات الحفاظ . جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1403 هـ . ص552

³ لهو: عَمْرُو بْنُ شَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ ، الإمام الحافظ شيخ الإسلام ولد سنة 577هـ صاحب كتاب "الموم الحليث" و "شرح مسلم" المتبحر في الأصول والفروع ، حسن الاعتقاد ، وهو الشيخ في علماء الحديث عند الإطلاق، مات في ربيع الآخر سنة 643هـ انظر طبقات الحفاظ : ج1 ص503 وشذرات الذهب : ج7 ص384

⁴ انظر منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين محمد عتر الحلبي . دار الفكر دمشق . الطبعة الثالثة 1418هـ / 1997م ص404 إلى 409 ، وانظر زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . بن حجر العسقلاني . تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . مطبعة سفير بالرياض . الطبعة: الأولى، 1422هـ، ص49

⁵ توجيه النظر : ج1 ص111

علاقة تباين بينهما ، إلا على قول أبي بكر الرازي ، وَالْمَأْوِيَّ¹ .

ومهما زادت شهرة لمشهور فإنه لن يصل إلى درجة المتواتر فضلا أن يرقى على درجته خلافا للمأويي² .

أما الآحاد : فهو في اللغة: جمع أحد والهمزة مبدلة عن واو، فأصلها واحد.³

وضابطه اصطلاحاً⁴: هو ما لم يدخل في حد المتواتر والمشهور،⁵ عند من يجعل قسمة الأخبار ثلاثية⁶ .

الفرع الثاني : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء القراءات⁷

لقد حرر الإمام السيوطي في إتقانه بإتقان هذه الحدود ، مستنبطاً ذلك من كلام ابن الجزري في النشر، وقسم القراءات إلى ستة أقسام وما يهمننا منها ثلاثة وهي :
الأول: القراءات المتواترة: وهي القراءة التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عادة، عن مثلهم إلى منتهاه⁸ .

وغالب القراءات القرآنية العشر كذلك ، وأمثلتها لا تحصى ، ويدخل فيها أغلب أصول القراء، وما اتفقوا عليه من غير ريب .

¹ حيث جعله أحد أقسام المتواتر غير أن جاحده يضل ولا يكفر ، انظر: كشف الأسرار شرح أصول البردوي . عبد العزيز البخاري وهو صدر الشريعة عند الأحناف . دار الكتاب الإسلامي . الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ ج2ص368 ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي الشوكاني . تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق دار الكتاب العربي . الطبعة : الأولى 1419هـ / 1999م ج1 ص137،

² الذي ذكر تقسيماً غريباً جعل فيه المستفيض أعلى رتبة من المتواتر ، انظر البحر المحيط ج6ص119

³ انظر لسان العرب : ج3 ص450 ، والقاموس المحيط . مجد الدين الفيروزآبادي . تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . الطبعة: الثامنة، 1426 هـ / 2005 م : ج1ص324.

⁴ مذكرة أصول الفقه : ص178 ، وانظر إرشاد الفحول : ج1ص133 ، والبحر المحيط : ج6ص128 .

⁵ ولو في إحدى طبقاته

⁶ وهو مذهب أكثر أهل العلم انظر توجيه النظر : ج1 ص111

⁷ وليس للقراء معنى أو إطلاق خاص انفردوا به عن المحدثين والأصوليين وإنما الفرق يتجلى بعد الإسقاط على واقع القراءات فيكون الفرق بينها وبين الأحاديث وعموم الأخبار. انظر القراءات القرآنية والتواتر ص88

⁸ انظر الإتقان ج1 ص264 ، ومناهل العرفان ج1 ص427

وهذا النوع قرآنٌ بإجماع الأمة ، فيجب قبوله ويكفر منكره بعد إقامة الحجة عليه ولا يصح التعبد إلاّ به بالإضافة إلى أحكام أخرى.¹

الثاني: القراءات المشهورة : وهي التي صح سندها ، ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ، والرسم ، واشتهرت واستفاضت عن القراء وتلقوها بالقبول ولم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ ، ويقرأ بها وتلحق بالتواتر وإن لم تبلغ حده على ما حققه ابن الجزري².

ومن أمثلتها بعض ما اختلف أصحاب الطرق في نقله عن العشرة فرواه البعض دون البعض ، وأحيانا ينفيه البعض الآخر ، ويأتي ابن الجزري ويصححه ويلحقه بالعشر، ويلحق باختلاف أصحاب الطرق، انفرداتهم ، لأنها فرع عن الاختلاف.

وقد سبق في المقدمة عدم الاعتماد على انفرد الأئمة القراء العشر، ولا انفرد الرواة عنهم ، لأننا لا نسلم بأنها لم ترق لدرجة المتواتر في القراءات العشر، ما دام أنه لا يلزم من التفرد والاختلاف الشذوذ ، ونشير هنا إلى الأمثلة التي ذكرها د. نبيل آل إسماعيل، وتابعه عليها الدكتور عبد الحليم قابة³ وغيره وهي : ما انفرد به أبو جعفر المدني عن سائر القراء في قول الله تعالى : ﴿ مَا أَعْظَمُوا ﴾⁴ حيث قرأ (أشهدناهم) بنون العظمة ، و (كنت) : بفتح التاء وليس في النشر ما يدل على أنها غير متواترة⁵، فكم من انفرد بلغ حد التواتر ما دام نسبة الوجه أو القراءة هي نسبة اختيار لا نسبة اختراع ، ومادام التواتر قضية وجودية ينفها البعض ويثبتها البعض ، والمثبت مقدم لزيادة علمه ، ومن يعلم حجة على من لا يعلم .

¹ انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 260

² انظر الإتقان ج 1 ص 264 ، ومناهل العرفان ج 1 ص 430 ، و القراءات القرآنية والتواتر ص 261

³ انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 261

⁴ الكهف 50

⁵ انظر النشر ج 2 ص 311 ، وتجوير التيسير ص 445 ح

الثالث: القراءات الأحادية : وهي ما صح سندها بنقل الآحاد ، ولم تشتهر بين القراء الاشتهار المذكور ولم تتلق بالقبول وخالفت الرسم، أو العربية، أو كليهما، أو لم تخالفهما أصلاً ولا يقرأ بها¹.

وقد عقد الإمام الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك باباً أخرجاً فيه أمثلة كثيرة صحيحة الإسناد من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري² عن أبي بكر³ أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: " متكئين على فراخ خضر وعبقري حسان"⁴ ، وقراءة ابن مسعود لقوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾⁵ بإسقاط (ما خلق)

وبناء عليه يمكن تحديد الفروق بين هذه المصطلحات ، عند علماء الحديث ، وابن الجزري ، الذي يمثل علماء القراءات - وإن كانت علوم الشريعة يجذب بعضها بعضاً - على هذا النحو:

¹ وقد جعلها الدكتورة قابة من أقسام القراءات الشاذة واستشكل على من يجعل الشاذة ، أو الضعيفة قسيماً للقراءات الأحادية والظاهر ما أثبتته أي أن الأحادية من أقسام القراءات الشاذة ، سواء صح سندها مع مخالفتها للرسم والعربية ، أو لهما معاً ، أو التي لم يصح سندها وهو الرأي الصحيح ولذا نجد يقسم الأحادية إلى صحيحة وضعيفة . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 264

² أبو مجشر عاصم بن العجاج الجحدري، البصري وثقه يحيى بن معين وأجاز إياس بن معاوية شهادته وحده، توفي سنة 128هـ. انظر: رجال الحاكم في المستدرک . الشيخ قبلُ بن هاشم الوادعي . مكتبة صنعاء الأثرية . الطبعة: الثانية، 1425 هـ / 2004 م . ج 1 ص 432 ، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي . الطبعة: الأولى، 2003 م . ج 3 ص 437 أخبار القضاة . أبو بكر محمد البغدادي ، المدُلقب بـ . وكيع . تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي . المكتبة التجارية الكبرى ، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد . الطبعة: الأولى، 1366هـ/1947م . ج 1 ص 331.

³ أبو بكر الصحابي نفيع ابن مسروح الثقفي مولى النبي ، وقيل اسمه مسروح . وبه جزم ابن إسحاق ، مشهور بكنيته لأنه تدلى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حصن الطائف ببكرة ، من فضلاء الصحابة ، سكن البصرة وتوفي بها سنة 51هـ وقيل في التي تليها وصلّى عليه أبو برزة الأسلمي . انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب . أبو عمر القرطبي . تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجليل ، بيروت . الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م . ج 4 ص 1614 ، والإصابة: ج 6 ص 369.

⁴ أخرجه الحاكم (2986) وقال صحيح الإسناد ، ولم يُخرجه وقال الذهبي منقطع وعاصم لم يدرك أبا بكره انظر : المستدرک على الصحيحين . أبو عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1411 هـ / 1990 م ، ج 2 ص 273 ، للمزيد من الأمثلة انظر الإتيان : ج 1 ص 264 ، و النشر : ج 1 ص 13 ، والإبانة : ص 51 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص 265

⁵ الليل 3

مصطلح التواتر : لا نسجل أي فرق إلا فيما يتعلق بالنسبة المروية بالتواتر في السنة والقرآن ، فنسبة المتواتر في السنة النبوية قليلة¹ ، كما يجوز روايتها بالمعنى ، أما القرآن فأغلب القراءات متواترة ، ويحرم روايته بالمعنى² .

مصطلح الشهرة والاستفاضة : ليس بين هذين المصطلحين فرق عند ابن الجزري ، ولا عند المحدثين ، تبعاً لأصله اللغوي ، فإن ابن الجزري لم يشترط للاشتهار في القراءة زمناً ولا عدداً محدداً ، بقدر ما اشترط موافقتها للرسم والعربية والسلامة من الغلط والشذوذ وذلك بأن تتلقى بالقبول .

مصطلح الآحاد : فمماذجه في السنة كثيرة وفيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه ، أما عند ابن الجزري فهو كل قراءة صحيحة السند خالفت الرسم أو العربية ، أو وافقتهما لكنها لم تشتهر الاشتهار السابق وتحرم القراءة بها ، كما يحرم إنكارها لاحتمال أن تكون من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن³ .

فيتبين من خلال هذه المقارنة أن ثبوت القرآنية لا بد لها من التواتر أو الشهرة والاستفاضة مع موافقة الرسم ووجهاً نحوياً سائغاً شائعاً .

أما إثبات ما كان يقرأ به فيكفي فيها مطلق الآحاد⁴ مع كونها حجة في الأحكام ولها حكم الحديث الصحيح⁵ .

¹ خلافاً لابن حبان الذي أنكر التواتر في السنة ، وعليه فإن من رد الآحاد رد كل السنة ، انظر : الإحسان في تقريب صحيح

ابن حبان . محمد بن حبان . ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي . تحقيق ... : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة

الرسالة ، بيروت . الطبعة : الأولى ، 1408 هـ / 1988 م : ج 1 ص 156

² انظر الإتقان : ج 1 ص 266

³ وهي التي أشار إليها مكي بقوله : " ولا يكفر من جحدته ، ولبئس ما صنع إذا جحدته " الإبانة ص : 51 وانظر النشر

ج 1 ص 14 ، 15

⁴ ونقصد بالإطلاق هنا : ما صح سندها سواء خالفت الرسم أو العربية ، أو وافقتهما لكنها لم تشتهر الاشتهار المطلوب

⁵ القراءات القرآنية تاريخها ... : ص 175

المطلب الثاني: فروق مهمة لمصطلحات القراءات

1. الفرق بين القرآن والقراءات:

لا خلاف في أن القراءات العشر المشهورة كلها قرآنا يُتَّعبدُ اللهُ سبحانه بها ويُكْفَرُ من أنكر حرفاً منها، لكن الخلاف واقع في هل القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان أم لا؟

فذهب الإمام الزركشي، وتابعه السيوطي¹، والقسطلاني، والبناء،² والدكتور شعبان إسماعيل، وغيرهم، إلى القول الأول، وكلام الزركشي نص في هذا³: واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كفيته من تخفيف وتثقيل وغيرهما⁴.

وذهب ابن دقيق العيد، ومحمد محيسن من المعاصرين إلى الرأي الثاني، ورد قول الزركشي مستندا على تعريف كل من القرآن والقراءات، وعلى الأحاديث الواردة في شأن القراءات⁵؛ فالقرآن: مصدر مرادف للقراءة، وُدَّ بَأَنَّ العمدَةَ على الحدود الاصطلاحية لا اللغوية.

والحق أن الارتباط الوثيق بينهما هو ارتباط الجزء بالكل يجعلهما ليسا متغايرين التغير المطلق ولا متحدين الإتحاد التام، إلا إذا أُريدَ بالقراءات الأحرف كما في عهد الرسالة، أو أُريدَ بها

¹ انظر الإتيان في علوم القرآن. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

طبعة: 1394هـ/ 1974م ج 1 ص 273، حيث أنّ صاحبه نقل عبارة الزركشي وتبنى الفكرة خاصة وأنه طرحها وترجم لها ب (تنبيهات) وذكرها في التنبيه الثاني.

² انظر إتخاف فضلاء البشر ص 7

³ من باب حسن الظن بالعلماء نجد الدكتور قابة حمل كلام الزركشي على الظاهرا، والظاهر: ما احتمل أكثر من معنى أحدها أرجح، ويقابله المحتمل المرجوح، لأنه يبعد عنهم أن لا يسموا القراءات قرآنا، ونحن نقول: إنّ كلام الزركشي نص لا يحتمل أكثر من معنى ومن حسن الظن به نقول أنه يقصد القراءات التي لم تستوفي أركانها. والله أعلم

⁴ البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه. الطبعة: الأولى، 1376 هـ / 1957م. ج 1 ص 318

⁵ انظر القراءات وأثرها في علوم العربية. محمد سالم محيسن. مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة. الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984م ج 1 ص 10

الاصطلاح الحادث للقراءات المتواترة أو المشهورة على رأي ابن الجزري اللاحق، فهما حقيقتان بمعنى واحد ، لكن ما أختل فيها أحد أركان القراءة الثلاثة لا يجوز تسميتها بغير القراءة لتجلي التباين بن المصطلحين .

وعليه فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص ، فكل ما هو قرآنا يسمى قراءة ولا بد ، وليست كل قراءة قرآنا .¹

2 الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه

من المعلوم إن لكل قارئ من الأئمة العشرة رواية ، ولكل راوٍ رواية، ولهذا كثرت الطرق وتشعبت ، بسبب أن النقل في القراءات يتعين فيه ذكر السند المتصل في كل طبقة ، وبتعدد المصنفات في القراءات تعددت الأسانيد ، إلا أن ابن الجزري اقتصر عن كل إمام براويين وعن كل راوٍ بطريقتين وعن كل طريق بطريقتين مشرقية ومصرية²، خلافا للشاطبية ، وأصلها ، فما هو الفرق بين هذه المصطلحات؟

فالقراءة : ما نسب إلى أحد الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة والطرق.

والرواية : ما نسب للراوي عن الإمام ولو بواسطة³.

والطريق : ما نسب عن الرواة عن واحد من الرواة العشرين مهما نزلوا .

والطرق في كتاب النشر لابن الجزري رحمه الله نوعان :

¹ انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 73 وما بعدها، والقراءات القرآنية تاريخها ... ص 31، 32 ، وإعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء . صبري الأشوح . مكتبة وهيبة القاهرة . الطبعة : الأولى 1419 هـ / 1998 م . ص 14 . 16

² انظر النشر ج 1 ص 54

³ مثل رواية البزي وقنبل فهي بواسطة عن ابن كثير ، وكذا رواية الدوري والسوسي عن أبي عمرو ، بالإضافة إلى راوي ابن عامر ، وراوي حمزة الزيات انظر النشر ج 1 ص 120، 143، 133، 165

1- طرق نصية : وهي ما عزاها ابن الجزري للكتب التي هي أصوله ، وعددها اثنان وثمانون وتسعمائة طريقا (982).

2 - طرق أدائية : وهي ما عزاها ابن الجزري لبعض مؤلفي الكتب دون ذكر الكتاب ، وعددها سبعة وعشرون طريقا (27)¹. مثل قوله في رواية قالون: ومن طريق أبي الكرم ، قرأ بها على الشريف أبي الفضل...² ولمعرفة هذه الطرق فوائد؛ منها تحقيق الخلاف ، وعدم التخليط والتركيب بما لم يقرأ به³.

وأما الوجه: فهو ما عدا ذلك ، مما يروى عن الأئمة ، ويخير فيه القارئ ، ولا يشترط إتيانه بجميع الأوجه ، إذ هو على سبيل الإباحة ، فيحصل التلقي بالإتيان بوجه واحد منها ، ولا يعتبر ذلك إخلالا بالرواية ، ويسمى بالخلاف الجائز، مثل أوجه البسملة بين السورتين لمن أثبتها، وأوجه الوقف على المد العارض للسكون ، والأوجه الواردة لورش في كلمة (الآن) ⁴ ، وهي : سبعة أوجه وصلا ، وتسعة وقفاً⁵.

وقد يكون الوجه الواحد قراءة عند البعض ورواية عند الأخر، وطريقا عند آخرين، ومثال ذلك كما في النشر: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم ، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصفهاني عن ورش... وطريق صاحب التبصرة عن الأزرق عن ورش... ونقول لك في البسملة بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه ولا نقل ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق⁶.

¹ إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة . الشيخ مصطفى الإزميري . دراسة وتحقيق : عبد الله الجارالله . 1427 هـ

ج1 ص19

² النشر ج1 ص100

³ أنظر إتحاف البررة تحقيق عبد الله الجار الله ص19

⁴ من الآية 92 من سورة يونس

⁵ انظر تفصيل ذلك في إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع . الشيخ الضباع . دار الصحابة للتراث بطنطا .

طبعة : 1427 هـ 2006 م ص59 ، وأصول رواية الإمام ورش . د . عامر العربي . دار اليمن للنشر طبعة: 2003

ص20

⁶ النشر ج2 ص200 ، وقد يطلق على الطرق وغيرها أوجه على سبيل العدد لا على سبيل التخيير كما في النشر

3 الفرق بين الخلاف الواجب والجائز:

الخلاف الواجب : وهو ما كان الخلاف فيه خلاف نص ورواية ، ولا يحصل التلقي إلاّ بالإتيان بجميع أوجهه ، لئلا يعتبر ذلك إخلالا بالرواية ، مثل أوجه مد البدل مع ذوات الياء في رواية ورش من طريق الأزرق، وأوجه الوقف على الهمز لخلاد عن حمزة من طريق ابن شاذان .

أما **الخلاف الجائز** : فهو المراد بالوجه أعلاه¹.

4. الفرق بين الأصول والفرش:

الأصول : جمع أصل وهو : ما اطرده حكمه وجرى على سنن واحد ، أوهي : القواعد الكلية التي تنطبق على ما تحتها من الجزئيات، مثل الإدغام ، والإمالة ، وغير ذلك من الأصول، وتسمى بـ القاعدة ، والمذهب، يقال: قرأ فلان بكذا على أصله ، أي على قاعدته ومذهبه².

الفرش: وهو ما كان حكمه مقصورا على مسائل معينة ، ولم يطرد على سنن واحد، فهو ما قلّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسمي فرشاً لانتشاره، فكأنه انفرش، وسماه بعضهم الفروع مقابلة له بالأصول، ويقال: له فرش الحروف عند الأكثرين، ويقال له: فرش السور عند بعضهم³.

ومثال الأصول : كل ألف منقلبة عن ياء يميلها المرموز لهم في الطيبة حال اتفاهم ب (رضي) ؛ حمزة والكسائي، ويقللها المرموز له بحرف الجيم؛ ورش بخلف عنه. ومثال الفرش : اختص نافع برفع الظاء في قوله تعالى : ﴿لَهُ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لُحٍّ مَّحْفُوظٌ﴾⁴.

¹ انظر المصدر نفسه ، وشرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة . الشيخ عثمان الزبيدي . تحقيق : عبد الرزاق علي موسى .

المكتبة العصرية بيروت . طبعة : 1409 هـ / 1989 م . ص 57 ، 58 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص 79

² مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات ص 27 ، وانظر القراءات القرآنية تاريخها ... ص 35

³ المرجع نفسه ص 86 .

⁴ البروج 21 ، 22 ،

المبحث الثاني

اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة

المطلب الثاني : مناقشة وترجيح

نصّ العلماء على ضرورة وضع أركان للتمييز بين ما يقبل من القراءات وما لا يُقبل، كما اتفقوا على حصر هذه الضوابط في ثلاثة¹؛ وهي موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وموافقتها لقواعد العربية ولو بوجه، وأن يكون سند القراءة صحيحاً مشهوراً، لكنهم اختلفوا في هذا الركن الأخير؛ فما هي مذهبهم في اشتراط التواتر لقبول القراءات؟ وما هي مستندات أقوالهم من الأدلة؟ وما الراجح منها بناء على صحة دلالة ودقة وجهته؟ .

¹ نفى الدكتور قابة الاتفاق للخلاف الوارد في اعتبار بعضها أركانا، والخلاف الوارد في تفصيلاتها، مثل نفى أبو سعيد بن لب المالكي لركن موافقة الرسم. انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 175، 179

المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة

أولاً : مذهب الجمهور :

ويقوم مذهبهم على اعتبار التواتر ركناً رئيسياً في قبول القراءة ، إذ أنّ قطعية القراءة لا تستفاد إلاّ به ، وأن الآحاد لا يفيد ذلك مهما اشتهر ، حتى أن تلميذ الإمام ابن الجزري ،¹ نقل إجماع الفقهاء والمحدثين على هذا² فقال : "عدم اشتراط التواتر قول حادث ، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأنّ القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو : ما نُقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر"³ ، وممن قال بذلك ونسبه إلى جمع من الأئمة الإمام ابن الحاجب⁴ حين قال : "...فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر ، وابن عطية ، والنووي ، والزركشي ، والسبكي⁵ ، والأسنوي⁶ ،

¹ أبوقاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد النويري القاهري المالكي، اشتغل على علماء عصره، وههـ؛ وبـ رِعَ ، ونظم ونثر، ونويرة قُرُوءة من صَع يد مصر الآن وولد 801 هـ وقدم القَاهِة فحفظ القرآن وكُتبا وألفيات لقي ابن الجزري بمكة في رَجَب سنة 828هـ وأخذ العَرَبِيَّةَ وَالنُّقْحَةَ أَيضاً عَن الشَّهَابِ الصَّنَهَاجِيِّ من مؤلفاته (شرح الطيبة) توفي بمكة في جمادى الأولى سنة 857هـ . انظر الشذرات : ج9 ص427 و الضوء اللامع : ج9 ص246 .

² وفي دعوى قيام الإجماع نظر وإن كان هو قول الجمهور كما يفهم من صريح عباراتهم ، أو من ظاهر كلامهم

³ نقلاً عن إتخاف فضلاء البشر، ص8

⁴ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي ولد في أواخر سنة 570هـ وكان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، فاشتغل هو بالقراءات على الشاطبي وغيره. وبرع في الأصول والعربية، وتفقه في مذهب مالك ، وصنّف مختصراً في المذهب، و مقدمة وجيزة في النحو، سمّاها الكافية توفي سنة 646هـ. انظر الشذرات : ج7 ص405 ، وسير أعلام النبلاء : ج16 ص430.

⁵ أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري تقي الدين الحافظ المفسرقرأ القراءات على الصائغ وسمع الشاطبية والرائية من سبط زيادة، توفي 756هـ بمصر انظر غاية النهاية ج1 ص551

⁶ أبو محمد عبد الحليم بن الحسن الإسنوي نسبة إلى إسنا الفقيه الأصولي الشافعي الذي انتهت إليه رئاستهم منقح الألفاظ ومحقق المعاني شيخ سراج الدين ابن الملحق توفي 772هـ . انظر الشذرات ج8 ص383

والأذري¹، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم.²

ومن يقول بهذا أيضا الشيخ البنا³ حيث قال بعد اعتماده على قول النويري، وابن الحاجب " وقد أجمع الأصوليون، والفقهاء، وغيرهم، على: أن الشاذ ليس بقرآن، لعدم صدق الحد⁴ عليه، والجمهور على تحريم القراءة به.⁵

ولما سئل الإمام السخاوي، عن جواز القراءة بالشاذ، قال: "لا تجوز القراءة بشيء منها، لخروجها عن إجماع المسلمين، وعن الوجه الذي ثبت به القرآن، وهو التواتر، وإن كان موافقاً للعربية، وخط المصحف، لأنه جاء من طريق الآحاد، وإن كان نقلته ثقات، فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن.⁶

¹ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هاشم الفهدي الأذري سَمِعَ بِمِصْرٍ مِنْ: يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَالنَّسَائِيَّ، وَبَلَعْتُ مِنْ: أَبِي زُرْعَةَ النَّصْرِيِّ تَوَفَّى يَوْمَ النَحْرِ 344 هـ. انظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 478

² إن في اعتبار مكي من المتأخرين مسألة فيها نظر؛ لأنه ولد سنة 355 هـ وتوفي سنة 437 هـ. انظر في علوم القراءات رزق الطويل ص 49، والقراءات القرآنية تاريخها... ص 168، كما أن عبارة وتبعه بعضهم تدل على عدم شهرتهم وعدم الاعتماد بقولهم وإلا ذكرهم بأسمائهم، بالإضافة إلى الخطأ التاريخي المتمثل في نسبة أولوية القول بعدم اشتراط التواتر لابن أبي طالب إذ سبقه أئمة أعلام منهم نافع والطبري وابن خالويه وأبو عبيد القاسم والزجاج وقبلهم أمير المؤمنين عثمان بإرساله مع كل مصحف قارئ واحد، وبهذا نرى أن الفكر الشائع في القرون الأولى لا يشترط التواتر في سند القراءة المقبولة، لكن يشترط صحة السند فقط.، انظر أقوال هؤلاء الأئمة في القراءات القرآنية والتواتر 213 وما بعدها

³ وهو الشيخ أحمد بن محمد شهاب الدين الشهير بالبنا الدمياطي، صاحب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المتوفي سنة 1117 هـ.

⁴ أي حد القرآن

⁵ الإتحاف ص 8

⁶ جمال القراء وكمال الإقراء، علي السخاوي. دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1999 م ج 2 ص 579

وممن أفصح بذلك أيضا : الإمام الجعبري ، حين قال : "ضابط كل قراءة تواتر نقلها ، ووافقت العربية مطلقا ، ورسم المصحف ولو تقديرا ، فهي من الأحرف السبعة... وما لا تجتمع فيه فشاذ"¹

والظاهر من قول الجعبري ، والسخاوي ، أن القراءات قسمان : متواترة ، وشاذة ؛ لأنهما ادخلوا غير المتواتر في الشاذ وهو المذهب الصحيح كما أسلفنا.

وقال الشيخ السفاقي² : مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة ، والمحدثين ، والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية... " ثم ذكر مذهب ابن الجزري ، ومكي، واعتبره واحد ، وحاول نسفه بقوله : "وهذا قول محدث ، لا يعول عليه ، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن."³

و نجد من المعاصرين الدكتور عبد العزيز القارئ الذي يقول : " أجمع المسلمون منذ الصدر الأول على أنه لا يقرأ بحرف ولا يحكم بقرآنيته، ولا يكتب في المصحف حتى يتحقق في نقله التواتر ... ولذلك لم يثبت الصحابة في المصاحف العثمانية إلا ما كان كذلك ، واطرحوا ما انفرد بروايته الآحاد ."⁴

¹ كنز المعاني ، الجعبري، ج1 ص71 و72

² هو أبو الحسن علي النوري بن محمد السفاقي ، عالم فاضل مجاهد في سبيل الله بماله ، صاحب غيث النفع في القراءات السبع ، كانت داره مدرسة لطلاب العلم ، توفي سنة 1118 هـ .

³ غيث النفع في القراءات السبع . علي بن محمد النوري الصفاقي المقرئ المالكي . دار الكتب العلمية بيروت . تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان . الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م ص 14 ، وفي قوله تعميم لا يصح لان منهم من خالف ممن يعتد بخلافهم ولو قال : مذهب الكثير من ... لوافق الصواب . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 204

⁴ حديث الأحرف السبعة :ص94

وفي قول الدكتور القارئ نظر لأنّ المسلمين لم يتطرقوا للتواتر منذ الصدر الأول ، كما أنّ في هذه الأقوال وخاصة قول النويري ، والسخاوي ، والقارئ، يتجلى أن الأدلة التي استدلت بها الجمهور تتلخص في ما يأتي:

1. دليل الإجماع على تعريف القرآن - من طرف أئمة المذاهب - بأنه كلام الله المنزل... المنقول إلينا بالتواتر والمكتوب في المصاحف¹ ، وكل من يقول بهذا التعريف لازمه اشتراط التواتر، ومن المقرر عند علماء الأصول أنه لا يجوز خرق الإجماع، لما فيه من الخروج عن سلف هذه الأمة ، وحمل أمرهم على الجهل.²

وكذا الإجماع على تحريم القراءة بحرف وَّوْمِه في المصحف والحكم عليه بالقرآنية حتى يثبت نقله متواتراً، ومستند الإجماع فعل الصحابة على حد تعبير الدكتور القارئ.

2 دليل سد الذرائع: ويتجلى في رد السفاسي على رأي مكّي، وابن الجزري ، بأن قولهما يؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن، فيمنع سدا للذريعة .

قال سعيد الأفغاني معلقاً عن هذا الرد : "وهذا منهج صحيح يقتضيه المنهج السليم..."³

¹ انظر مثلاً: موسوعة علوم القرآن . عبد القادر محمد منصور دار القلم العربي حلب . الطبعة: الأولى، 1422 هـ / 2002 م ، ص 26 والواضح في علوم القرآن . مصطفى ديب البغا ، ومحبي الدين ديب مستو . دار الكلم الطيب، دار العلوم الانسانية دمشق الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م ص 23

² انظر مثلاً كشف الأسرار : ج 4 ص 32

³ القراءات القرآنية تاريخها... ص 168.

ثانيا: مذهب الإمام مكي بن أبي طالب¹

إنَّ الإمام مكي بن أبي طالب² يكتفي بصحة الإسناد لقبول القراءة إضافة للشرطين الآخرين ، لقوله في الإبانة : " وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صحَّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين ، أو مجتمعين فهذا هو الأصل، الذي بُني عليه من قبول القراءات عن سبعة ، أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابن عليه.³

غير أن السيد رزق الطويل⁴ ذهب إلى أن مكيًا ممن يشترط التواتر واستدل بأدلة هي :

1. وَصَفُ مكي - في موضع آخر من الإبانة - للقراءة المقبولة بقوله: " أن ينقل عن الثقات " ووجه الاستدلال في هذه العبارة: لفظ الجمع فيها كافٍ في الدلالة على قصده التواتر.

2. قول مكي: "جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ ويكون وجهه في العربية، التي نزل بها القرآن شائعاً. ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جرده.

والقسم الثاني: ما صحَّ نقله في الآحاد، وصحَّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين⁵:

¹ ومن معه مثل حلولو المالكي ، والجلال المالكي ، ومحمد الكناي القيجاطي ، وابن عاشور حسب ما يفهم من ظاهر كلامهم . انظر أقوالهم في : القراءات القرآنية والتواتر ص 207 وما بعدها.

² أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المحقق الثقة الصالح المحاب الدعاء، صاحب الرحلات والتصانيف التي بلغت الثمانين ، أشهرها " التبصرة في القراءات " و " الكشف " توي في الحرم سنة 427 هـ انظر: معرفة القراء الكبار: ج 1 ص 220 وغاية النهاية: ج 2 ص 309

³ الإبانة ص 90 و 91. وقد نقل ابن الجزري نصاً يشبه إلى حد بعيد نص مكي ونسبه للكواشي لكن الدكتور السالم الشنقيطي جَمَّ بأنه ملكي ورده لأصله. ولو صحَّ نسبه للكواشي لكان ممن قال بمذهب مكي بعده: انظر النشر: ج 1 ص 44، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر ج 1 ص 266 و ص 438.

⁴ وهو أستاذ مشارك بجامعة أم القرى .

⁵ من أمثلة هذا النوع قراءة عمر رضي الله عنه (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) الإبانة ص 54

إحدهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحدته، وبئس ما صنع إذ جحدته والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.¹

ثم قال السيد: من خلال هذا التقسيم نرى مكيا لا يأخذ القرآن بخبر الآحاد فهو إن قبل القراءة يمنع القراءة بها.²

قلت: في قول السيد غموض، وهو يقصد بالضبط قول مكّي في القسم الثاني، فكيف يقبل القراءة بهذا النوع وفي نفس الوقت يمنعها، والصحيح أنه يقبله للاحتجاج بها، ويمنع القراءة بها، إلا إذا كان يقصد إثبات ما كان يقرأ به.

3. واستدل أيضا بكلامه في موضع آخر عن خبر الآحاد الصحيح الذي لم يخالف الرسم ولا وجهها في العربية وهو قوله: وما خالف خط المصحف أيضا هو من السبعة، إذا صحت روايته ووجهه في العربية، ولم يصاد معنى خط المصحف. لكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه فهذا الذي نقول به ونعتقد، وقد بيناه كله.³

وعلق عليه بقوله: "تشير هذه العبارة بوضوح إلى وجهة مكّي في هذه الناحية، وأنه لا يعتد بالقراءة إلا بسند متواتر، وبناء على هذا فإن عبارته التي تقول: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف لا تعني أنه لا يقول بشرط التواتر."⁴

وممن ناصر السيد في مذهبه واستدلاله الدكتور عبد القيوم السندي.⁵

¹ الإبانة: ص 51 و 52، ومثال هذا النوع قراءة (فاليوم ننحيك بيدك).

² في علوم القراءات. السيد رزق الطويل. دار الفضيلة مكة المكرمة. الطبعة: الأولى 1405 هـ / 1985 م: ص 50.

³ الإبانة: ص 56.

⁴ في علوم القراءات: ص 51.

⁵ غير أنه لم يوافق في مذهب ابن الجزري؛ وسيأتي قريبا، انظر صفحات في علوم القراءات ص 59 و 60.

أما من ناقش أقوالهما وردها فالدكتور عبد الحليم قابة لولا أنه نحا إلى رأي النويري ، والسفاسي الذين يعتبرون ابن الجزري ومكيا ذو مذهب واحد¹، وعليه ينحصر الخلاف في مذهبين .

والذي يتضح لي . والله أعلم . بعد تأمل كلامه في الإبانة وحمل بعضه على بعض - وهو ما فهمه وتوصل إليه قبلي أستاذي رابح دفرور وقبل ذلك سعيد الأفغاني² - أن مكيا يكتفي بصحة الإسناد وإن لم يشتهر ، وسأحاول مناقشتهم في إطار البحث عن الراجح بأدلته³ مع جلاله قدرهم وأنا العالة عليهم . وهذا ما أستند عليه:⁴

1 . لفظه الصريح في الاكتفاء بصحة السند ، الذي يحمل عند الإطلاق على الآحاد، فيقدم على غيره المحتمل، ولا قرينة تصرف هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر، سواء التواتر، أو الشهرة. يقول الدكتور رابح دفرور: " هذا ولم يتصور قوم أن يخالف مكيا بن أبي طالب جمهور الأئمة في هذه المسألة، فذهبوا إلى تأويل قوله على إرادة التواتر، لكن لفظه صريح في عدم اشتراط التواتر، فلا داعي إلى تأويل ذلك.⁵

2 . إن عبارته " أن ينقل عن الثقات " ليست صريحة في الدلالة على التواتر، ولا الشهرة، فلا تقوى على معارضة لفظه الصريح أعلاه من أوجه : أولها : أن المقرر في علم المصطلح أن ما كان في كل طبقة من طبقات إسناده ثقة، يصح القول عنه رواه الثقات ، وهو آحاد اتفاقا . الثاني : إنأبا محمد مكيا بن أبي طالب في موضع آخر من الإبانة ، لما أتى بنماذج عن اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة، في سورة الحمد ، مما يوافق المصحف، ويقرأ به ،⁶ قال

¹ انظر القراءات القرآنية تاريخها...ص:162 وما بعدها ، و القراءات القرآنية والتواتر ص207 و 208

² انظر تحقيقه لكتاب حجة القراءات، لأبي زرعة، ، حيث قال : ...إلا أن بعضهم اكتفى من الشرط الأول بصحة السند إلى رسول الله ولم يشترط التواتر . ويهمننا هنا . بيان ضعف هذا الرأي ونكير العلماء عليه : وأشهر من عرف عنه ذلك في المئة الخامسة مكيا بن أبي طالب . ثم ذكر لفظ مكيا الصريح في الإبانة وقال: وشاع هذا القول بعده حتى تبعه على ذلك بعض المتأخرين ومشى عليه ابن الجزري . وبهذا يكون الأفغاني قد جعل رأي مكيا وابن الجزري واحدا أي أن الثاني تابع الأول، وهو يخالف من يقول أن رأيهما واحد وهو الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة ... انظر: ص 12، 13،

³ وعودة الضمير هنا على الدكتور عبد الحليم قابة

⁴ استفدت من أدلة الدكتور قابة في رده على السيد رزق، والسندي، انظر القراءات القرآنية تاريخها...ص 164 و 165

⁵ مباحث في علم القراءات : ص 27

⁶ الإبانة: ص 120 وما بعدها

: "وهذا كله موافق لخط المصحف، والقراءة به من رواه عن الثقات جائزة، لصحة وجهه في العربية، وموافقته الخط إذا صح نقله"¹.

فهل يمكن القول هنا أيضا أن لفظ الجمع في الثقات كاف في الدلالة على التواتر أو الشهرة؟
الجواب: لا. لأن عبارته ظاهرة في إرادته الآحاد، فما الفرق بين القولين؟!.

الثالث: ومع التسليم بأن لفظ جمع "ثقة" يدل على ما ذكرتم فإن مكّي لما تحدث عن القسم الثاني من أقسام القراءات قال: "ما صح نقله في الآحاد" فبناء على قولكم كان ينبغي عليه أن يقول: ما صح نقله عن الواحد. وما قال ذلك.

3. أما القسم الثاني الذي استدل به الأستاذ رزق الطويل فهو خارج محل النزاع حيث لا خلاف في عدم جواز القراءة بما خالف خط مصحف الإمام².

4. أما استدلاله بقول مكّي في القسم نفسه وفي العلة الأولى: "ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد." فسياق عبارته يدل على قصده الآحاد الصحيح الموافق للعربية المخالف لخط المصحف، ولا خلاف في عدم ثبوتها وقبولها، وعليه فالدليل أيضا خارج محل النزاع.

5. أنه لو كان مكّي يقصد بالقسم الأول المتواتر³ أو المشهور⁴ لاعتراض عليه بعدم اكتمال القسمة؛ إذ ينقصه قسم وهو ما صح سنده عن الآحاد ولم يخالف خط المصحف ولا العربية، خاصة وأنه لا يمكن الاعتراض بالعكس، لأنه إذا صحت عنده القراءة بهذا الوجه فالتواتر والمشهورة تصح وتدخل في القسم الأول بقياس الأولى.

وبعد هذا النقاش العلمي، وسير كلام أبي محمد، ووضع في سياقه وسباقه، يتبين لنا بجلاء أنه: لم يسبق ابن الجزري بل انفرد بقول مخالف له، ومخالف لقول الجمهور، وهو ما ذكرناه سابقا، كما أنه لا يُغتر بقول السندي: "وفي الحقيقة من قرأ كتابه بالإبانة لا يشك في أنه يشترط التواتر لقبول القراءات."⁵ ونعتبرها كجوة هذا الجواد والله تعالى أعلى وأعلم⁶.

¹ الإبانة: ص 123، وانظر النشر: ج 1-47، 48.

² انظر مثلا الإبانة: ص 127

³ على قول رزق الطويل، والسندي،

⁴ على قول النويري والسفاسي وقابة.

⁵ صفحات في غلوم القراءات. د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي. المكتبة الأمدادية. الطبعة: الأولى 1415 هـ

ص: 60 وقال د قابة عن هذه العبارة: فيها نظر وأي نظر والله أعلم وانظر القراءات القرآنية تاريخها... ص 165.

⁶ هذا وإن كان للقول بأن مكّي سبق ابن الجزري في رأيه وجه فهو: أن كلا من الآحاد والمشهور قسم واحد عند من جعل قسمة الأخبار ثنائية والله أعلم.

ومن خلال كتاب الإبانة بدا لنا: أن معتمده فيما ذهب إليه ، دليل إجماع الصحابة على رسم المصحف زمن أمير المؤمنين عثمان ، فجعل ما وافق رسمه هو الأساس والأولى ، ثم ينظر الشرطين الآخرين، وذلك لأن الصحابة ما رسموا شيئاً في المصحف واختاروا له كيفية رسمه إلا بناء على ما ثبت عندهم ، فما رسموا الممال بالياء وإن كان أصله واوا ، إلا للدلالة على الإمالة ، وما رسموا ما كان أصله ياء بالواو إلا للدلالة على عدم الإمالة¹ .

ومثال ذلك قوله فيها²: "كُرِّ اختلاف الأئمة المشهورين، غير السبعة في سورة الحمد مما يخالف خط المصحف، فلا يقرأ به اليوم."³

ثم ذكر أمثلة ذلك فقال: "فهذا لا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به؛ لأنه إنما نقل إلينا بخبر الواحد عن الواحد، ولا يقطع على صحة ذلك، ولا على غيبه، وهو مخالف لخط المصحف الذي عليه الإجماع، ويقطع على صحته وعلى غيبه، فخط المصحف أولى؛ لأنه يقين والخبر غير يقين، فلا يحسن أن ينتقل عن اليقين إلى غير يقين."⁴

وخلاصة مذهبه أنه يشترط لقبول القراءة صحة سندها فقط شريطة أن يعضدها موافقة رسم المصحف المجمع على صحته ، وموافقة قواعد اللغة العربية ، وبهذا تفيد القطع واليقين.⁵ ،

¹ انظر مباحث في علوم القراءات :ص37

² أي في الإبانة

³ الإبانة :ص 124

⁴ الإبانة :ص 127

⁵ يجب أن نستحضر أن مكّي كان في عصر قبل ابن الجزري الذي جمع القراءات في عشر ووقع الإجماع على تواترها من حيث الجملة وعدم جواز القراءة بغيرها .

ثالثا : مذهب الإمام محمد ابن الجزري

يشترط الإمام محمد ابن الجزري صحة سند القراءة مع شهرتها واستفاضتها وتلقيها بالقبول¹ من طرف أئمة هذا الفن، ولقد سبقه إليه ابن الصلاح، وأبو شامة، والكواشي، والقسطلاني²، وتابعه الإمام عبد العظيم الزرقاني³ من المعاصرين.

وهذه أقوال بعضهم نعرضها للدلالة على أن له سلف فيما ذهب إليه:

1. قول ابن الصلاح

قال الإمام أبو شامة: ورد إلى دمشق استفتاء من بلاد العجم عن ذلك وعن قراءة القارئ عشرا، كل آية بقراءة قارئ، فأجاب عن ذلك جماعة من مشايخ عصرنا، منهم شيخنا الشافعية والمالكية حينئذ -وكلاهما أبو عمرو عثمان⁴، قال شيخ الشافعية: أي ابن الصلاح "يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا أو استفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع؛ لأن المعبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة في الصلاة وخارج الصلاة⁵

2. قول أبي شامة⁶:

الذي أتى أولا بقول الإمام البغوي⁷ ثم أتبعه بالتعليق: "فأما القراءة باللغات المختلفة مما يوافق الخط والكتاب فالفسحة فيه باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها، بنقل العدول عن رسول

¹ ولازم تلقي الأمة للقراءة بالقبول أن تكون القراءة غير معدودة عند القراء من الغلط أو مما شذ بها بعضهم على حد قوله

في النشر ج 1 ص 13

² انظر إقراره بذلك لما نقل قول الكواشي في لطائفه في القراءات القرآنية والتواتر ص 200

³ انظر قوله في مناهل العرفان ج 1 ص 422

⁴ يعني ابن الصلاح وابن الحاجب وكلاهما يسمى أبو عمرو عثمان الأول شيخ الشافعية والثاني شيخ المالكية تقدمت ترجمتهما انظر البرهان ج 1 ص 332،

⁵ المرشد الوجيز: ص 140 و 141

⁶ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، الشافعي المقرئ والنحوي والأصولي والمؤرخ الحجة والحافظ، ذو الفنون والتصانيف، المشهور بأبي شامة؛ لشامة كانت فوق حاجبه الأيسر أكمل القراءات على شيخه السخاوي وهو ابن 17 سنة وتوفي سنة 680هـ. انظر: معرفة القراء ج 1 ص 361 وغاية النهاية ج 1 ص 356 وشذرات الذهب ج 7 ص 355

⁷ هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء البغوي نسبة إلى بغ ويقال لها بَعَثُور بخرسان، محبي السنّة، الشافعي، المحدث المفوّس، صاحب

التصانيف توفي سنة 516هـ. انظر الشذرات ج 5 ص 79، ومعجم البلدان ج 1 ص 467

الله ﷻ" ¹ قلت: "ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة خط المصحف وعدم المنكرين لها نقلا وتوجيها من حيث اللغة، والله أعلم." ³

ويقول أيضا في الكتاب نفسه: "وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها." ⁴

3 قول ابن الجزري في المنجد: "وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة، وبعض الكتب المعتمدة أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ... وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها." ⁵

وقال أيضا في معرض رده عن التباين الموجود في المصادر المتلقاة بالقبول في بعض الأصول والفرش والتي لا توجد إلا في أقل من ثلاثة كتب وهو مما لا يثبت به التواتر: "هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها... ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق لا يدعي ذلك إلا جاهلا لا يعرف ما التواتر وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين: متواتر، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما." ⁶

وقال في النشر وهو يدعى من يشترط التواتر:- "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء

¹ شرح السنة. أبو محمد البغوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامي دمشق، بيروت. الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م: ج4 ص511

² القائل هو: أبو شامة

³ المرشد الوجيز: ص 116

⁴ المصدر نفسه ص 135 و 136 وهذا القول هو الذي استأنس به ابن الجزري عقب قوله اللاحق في النشر.

⁵ منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص 18 ، 19

⁶ المصدر نفسه: ص 21

الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين¹ من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف حرف² من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف³.

وقوله : وقد كنت قبل ... أي في بداية حياته.

قال الشوكاني: فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولا لبعض المتأخرين، وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه⁴.

وقال في الطيبة:

- فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ *** وَكَانَ لِلرَّسْمِ أَحْتِمَالاً يَحْوِي
- وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ *** فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُ مَا يَحْتَمِلُ رُكْنَ أَثْبِتْ *** تَلُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ⁵

وتتمثل حجة ابن الجزري فيما يلي:

1 . الاعتماد على واقع شأن القراءات في زمنه حيث بذل الوسع في تتبع أسانيدنا ومعرفة أحوال رجالها فتوصل إلى أنه لو اشترط التواتر في كل حرف لَدَلَّزِمَ إلغاء ونفي الكثير من أحرف الخلاف الثابتة والمقروء بها عن السبعة وغيرهم بعد اشتهاها وتلقيها بالقبول من أئمة هذا الشأن رغم أنها لم تبلغ حد التواتر .

2 . إن ثبوت التواتر يعني عن اشتراط الشرطين الآخرين من موافقة الرسم والعربية فإذا ثبت حرفا بالتواتر ولو كان من أحرف الخلاف وجب قبوله والقطع بأنه قرآنا مطلقا⁶ وهذا ما صرح به في النشر حين قال : " فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره إذ ما

¹ تصحفت في ط دار الكتب العلمية إلى (الأخيرين)

² سقطت : (حرف) من ط دار الكتب العلمية انظر ص 371 من منهج ابن الجزري

³ النشر ج 1 ص 13

⁴ نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني تحقيق: عصام الدين الصباطي . دار الحديث، مصر . الطبعة: الأولى، 1413 هـ / 1993 م ج 2 ص 274

⁵ مَقْنُ طَيْبِيَّةِ النَّشْرِ الْقُرْآنِ أَيْ الْعَشْرُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ . تحقيق: محمد تميم الرغبي . دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، 1994 م ص 32

⁶ انظر القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية . محمد حبش . دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1999 م .

ص 95 والقراءات القرآنية والتواتر ص 224

ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه¹

والملاحظ أنّ هذه النتيجة المتوصل إليها مبنية على واقع ماضي قبل الجمع الثالث للقرآن ؛ جمع عثمان ، حيث كان التواتر عند الصحابة شرطا لإثبات أي حرف في المصحف العثماني الذي كان كل ما فيه متواترا عنهم . وعليه إذا ما سلمنا جدلا وجود أحرف متواترة في زمننا فهي من القرآن وإن لم توافق رسم المصحف ولكن هيئات أن يوجد هذا ولم يُبق الصحابة حرفا متواترا إلاّ وخطوه في المصحف ولذا فالخلاف ليس في تواتر الحروف وثبوتها وإنما هو في كيفية الأداء التي يحتملها الرسم وهذا هو الذي اشترط له ابن الجزري صحة السند مع الشهرة إذا وافق الرسم الثابت بالتواتر، والعريية².

3 . ومما يدل على صحة ما ذهب إليه هو أنه جاء بعد رويّة وطول بحث ونظر في واقع القراءات في زمنه وهذا ما يفهم من قوله السابق : "وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف . " أي أنه استدل أولا ثم أعتقد لا العكس وهذا ما تدل عليه لفظة "ثم" في كلامه التي تفيد التراخي خاصة وأنه أكد على أنه لم يأت ببدعا من القول وإنما له سلف في ذلك باعتبار أنهم لم يتعرضوا لقضية التواتر أصلا .

4 . إنّ الغاية من اشتراط التواتر هي حصول العلم القطعي وذلك حاصل بالمشهور الذي تلقاه الأئمة بالقبول فابن الجزري طبق على واقع القراءات قاعدة أصلها حديثية وهي : "والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العريية والرسم واستفاض وتُلْمِي بالقبول قطع به وحصل به العلم، وهذا قاله الأئمة في الحديث المتلقي بالقبول أنه يفيد القطع وبجته الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث..."³

5 . ومما استند إليه ابن الجزري أقوال سابقيه⁴ من غير معارضة كما عارضوا بل وأسّتأبوا من غير حرج ابن شنبوذ و ابن مقسم العطار⁵ - منهم الإمام الكبير أبو شامة في قوله السابق الذي مطلعته : وقد شاع على السنة جامعة من المقرئين...

¹ النشر: ج 1 ص 13

² وانظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم... ص 95 ومباحث في علوم القراءات: ص 29

³ منجد المقرئين: ص 21 ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص 97

⁴ وكأنه يستدل بالإجماع السكوتي إذا صح ثبوته وسلم من المخالفة ومع التسليم ففيه خلاف في حجته

⁵ انظر منجد المقرئين: ص 19

وكذا قول الشيخ أبو محمد الجعبري¹: الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخرا فهدا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة.²

كما استأنس بقول مكّي السابق في تقسيم القراءات³.

قلت: ولعل إعراض مكّي بن أبي طالب عن التمثيل لأقسام القراءات بغية الاختصار - حين قال بعدها: "ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصارا."⁴ - واستدلال ابن الجزري بعده بكلامه والتمثيل بالنيابة عنه هو الذي حمل العلماء على تأويل كلامه السابق: أن ما صح سنده... لكن بالنسبة لمن أول كلامه لا اشتراط شهرة القراءة اعتمد على مجرد الاستدلال به في النشر، وبالنسبة لمن أوله للتواتر استدلال بالأمثلة التي مثل بها ابن الجزري للقسم الأول حيث مثل بالمتواتر فقال: "ومثال القسم الأول (مالك و ملك) و (يخدعون ويخادعون)⁵ (وأوصى ووصى)⁶ و (يطوع وتطوع)⁷ ونحو ذلك من القراءات المشهورة."⁸ ولا شك أن المراد بالشهرة هنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي⁹.

¹ أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، العلامة الأستاذ الجعبري، محقق حاذق، ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية، وألف التصانيف في أنواع العلوم، روى عنه السبكي والذهبي وخلائق توفي في 732هـ بالخليل. انظر: غاية النهاية: ج 1 ص 21، وشذرات الذهب: ج 8 ص 171

² النشر: ج 1 ص 13 ولم نعتز عن هذا القول في كنز المعاني للجعبري، ولو صح عنه يكون لأبي إسحاق قولان

³ انظر النشر: ج 1 ص 13 و 14

⁴ الإبانة: ص 51

⁵ بضم الياء وفتح الحاء وألف بعدها وكسر الدال، قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون: بفتح الياء وتسكين الحاء

وحذف الألف وفتح الدال وهي من الآية (8) من البقرة انظر النشر: ج 2 ص 207ز

⁶ بإثبات الهمزة بين الواوين ثانيهما ساكن وتخفيف الصاد وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بحذف الهمزة

وفتح ثانيهما وتشديد الصاد وهي من الآية (131) من البقرة انظر النشر: ج 2 ص 222.

⁷ بالياء وتشديد الطاء وإسكان العين قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، وقرأ الباقون بالتاء مكان الياء وتخفيف الطاء

وفتح العين وهي من الآية (183) من البقرة انظر النشر: ج 2 ص 223.

⁸ النشر: ج 1 ص 14.

⁹ بدليل الاستقرار للفظ "المشهورة" في النشر حيث وردت بمعنى التواتر إلا مرتين وذلك في ج 1 ص 16، 31 وخير مثال

على ذلك لما رد على الزمخشري وغيره لردهم قراءة ابن عامر ﴿لَوْ كَفَّ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أُولَاهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾¹ [الأنعام 137] فال: "ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر... انظر

النشر: ج 2 ص 263

وتجدر الإشارة هنا أنّ السيد رزق الطويل لم يثبت التواتر لمكي فحسب وإنما أثبتته لابن الجزري أيضاً ونفى عنه مذهبه المشهور عنه صراحة ورافع من أجل هذا واستدلّ بدليل وُصف بالغرابة كغرابة المستدل له وذلك حين قال: "وأما ابن الجزري فنسب إليه أنه لا يقول بناءً على نظمه في الطيبة؛ وعبارته وإن لم تشر للتواتر لكنها لم تنص على أنه غير شرط، وظروف الناظم تختلف عن ظروف الذي يدون العلم نثراً، حيث يتحرى العبارة الدقيقة بعيداً عن قيود النظم والقافية، على أن عبارته في كتابه منجد المقرئين ترفع الإيهام والاتهام، إذا اشترط التواتر في قبول القراءة الصحيحة¹. وعبارته في المنجد هي قوله: "نقول كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها."²

وبعد ما تأملنا عبارته نجزم بعدم حجيتها لكونها لم ترد بصيغة الحصر، بدليل أن ابن الجزري نفسه نقضها بعد أسطر يسيرة بما ذكرناه قريباً، نعيده مختصراً: "وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول... فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ... وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها."³

يقول الدكتور عبد الحلیم قابة في معرض رده على السيد: "ولا أدري كيف جزم بما ذهب إليه والمؤلف يصرح بعد أسطر قليلة بخلاف ما ينسبه إليه؟ بل كيف يغفل عن قوله الصريح في النشر... وهو قول مشهور يكاد يقف عليه... كل من يكتب في مسألة التواتر، والخلاصة أن مذهب ابن الجزري عدم اشتراط التواتر وهو أمر لا ريب فيه، أما تشكيك من شكك في ذلك فهو هفوة باحث وكبوة جواد نسأل الله أن يقلل العثرات وأن يعفوا عن السيئات."⁴

¹ في علوم القراءات: ص 51

² منجد المقرئين: ص 18

³ المصدر نفسه: ص 19

⁴ القراءات القرآنية تاريخها...: ص 166

المطلب الثاني: مناقشة وترجيح

أولاً: مناقشة أدلة الجمهور

يمكن مناقشة أدلة الجمهور بما يلي :

1. إنَّ دعوى قيام الإجماع غير مسلمة لان القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد مسألة خلافية ومن الأصول أن ما كان محل خلاف لا يكون حجة على خلاف آخر .
2. أما دليل سد الذرائع فهو خارج محل النزاع لان الخلاف ليس في تواتر حروف القرآن وإنما ينحصر في كفيات أدائها خاصة وأن الرسم والعربية يعرضها وهذا ما يضمن عدم تسوية غير القرآن بالقرآن، بل إن عدم القول برأي ابن الجزري يؤدي إلى فتح ذرائع ضياع بعض أحرف الأداء الثابتة، ويلحق بعض الناس الضيق والحرج؛ حين لا يتمكنون من قراءة القرآن بما يوافق ألسنتهم، فتنتفي حينئذ حكمة إنزال القرآن على سبعة أحرف، والله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ أَنْ لِمُذَكَّرٍ فَهَلْ مِنْ مُذَكَّرٍ﴾¹

ثانياً: مناقشة قول مكي ابن أبي طالب

بعد أن حررنا قوله بمناقشة من ظن أن مذهبه غير إثبات القراءة بخبر الآحاد الموافقة للرسم والعربية، يمكن مناقشة ما ذهب إليه هذا الإمام بأنه يمكن أن تصحَّ القراءة عن طريق الآحاد التي يحتملها الرسم والعربية ومع ذلك لا تكون مقبولة عند أئمة هذا الشأن وذلك بأن تكون مما لم يستقر في العرصة الأخيرة، وأما كونها موافقة للرسم والعربية ليس بضامن أولمَّ يحتمل الرسم والعربية ما ليس بثابت أصلاً، وإلا لما اعترض الأئمة على صنيع ابن شنبوذ² وابن مقسم العطار³، أو

¹ القمر 17

² هو أبو الحسن بن شنبوذ محمد بن أيوب بن الصلت، شيخ الإقراء بالعراق، مع ابن مجاهد، وكان ثقة في نفسه، صالحاً ديناً محمداً في هذا الشأن، لكنه كان يحط على ابن مجاهد، وقرأ بالمشهور والشاذ، فاستُتِيب فتاب ورجع عن بدعته، توفي في صفر سنة 328هـ. انظر الشذرات: ج4 ص149، ومعرفة القراء: ج1 ص157

³ انظر: إعجاز القراءات القرآنية. ص 63 وما بعدها، أما عن ترجمة ابن مقسم فهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم الإمام البغدادي، المقرئ النحوي العطار، كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها قال الداني: هو مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية حافظ للغة حسن التصنيف، في علوم القرآن غير أنه سلك مذهب ابن شنبوذ، فنوظر فلم يكن عنده حجة، فاستُتِيب فرجع عن اختياره، ثم رجع بعد موت =

على الأقل هذا احتمال صحيح ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مشهور عند أهل الأصول ، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه هذا القول من تسوية بعض القرآن¹ بغير القرآن إلا إذا كانت تقبل للاحتجاج بها على الأحكام وحكمها حكم الحديث الصحيح ولا يثبت لها القرآنية وأحكامها لكن مكيا ليس هذا قصده إذ صرح بلفظ القبول والقراءة بها واعتبارها من السبعة.

ثالثا: مناقشة المذهب الثالث

بعد وضوح رأي ابن الجزري والرد على السيد رزق الطويل ، نناقش أصحاب هذا الاتجاه بما يلي :

1. إن غاية ما يدعون الإجماع السكوتي والخلاف في حجته وكونه إجماعا معروفا² وبهذا لا يكون حجة على خلاف آخر، هذا إن سلمنا بسكوت المخالف.

2. كلام ابن الجزري في المنجد ظاهره التناقض حيث أقر أن القراءة المشهورة لا تبلغ درجة القراءة المتواترة ورغم ذلك تُلحق بها لأن القطع حاصل بها بل هي من الأحرف السبعة ،

ليس هذا فحسب بل نجد صرا على استخدام لفظ التواتر على إطلاقه ليكون علما على القراءات العشر فرشا وأصولا حال اتفاق القراء والرواة وحال انفرادهم³ وأدى به حرصه وعلو همته لتحقيق ذلك استفتاء قاضي قضاة زمانه؛ عبد الوهاب السبكي⁴ بل واستكتبه برسم يده ، وهذا

= ابن مجاهد إلى قوله، فكان يقرأ بما وافق خط المصحف وإن لم يكن له أصل توفي في ربيع الآخر 354هـ. انظر معرفة القراء ج1 ص173 وما بعدها، والنشر: ج1 ص17.

¹ نقصد القراءات باعتبارها أبعاض القرآن ، وأن تعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات . أنظر القراءات القرآنية تاريخها... ص172

² انظر مذكرة أصول الفقه: ص283.

³ انظر منجد المقرئين: ص70 ومن الملاحظات التي توصلت إليها والجديرة بالتأمل والوقوف عليها: تأريخ هذه الفتوى الصادرة قبل وفاة القاضي السبكي طبعا وأكثر ما يكون بلغ ابن الجزري 20 سنة أي قبل تأليف المنجد الذي انتهى منه في رجب سنة773هـ أما النشر فبدأ تأليفه وفرغ منه في سنة799هـ وربما قبل أن يجنح عن قوله الأول في التواتر ويتبين له فساده، وإنما ذكرها للأمانة العلمية، هذا إن كان في الفتوى تعارض مع شرطه . انظر منجد المقرئين: ص87 ، والنشر: ج2 ص469 .

⁴ هو: أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الملك بن علي بن تمام العلوية القاضي القضاة تاج الدين بن الشيبخ تقي الدين ولد بالقاهرة سنة727هـ قال عنه ابن كثير: عَمِيَهُ مِنْ الْخَنِّ وَالشَّدَائِدِ مَا لَمْ يَجْرَ عَلَى قَاضٍ قَبْلَهُ، وَحَصَلَ لَهُ مِنْ الْمَنَاصِبِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ . صنّف تصانيف عدّة في فنون على صغر سنة وكثرة أشغاله منها =

بعض نصّ هذه الفتوى : " ما تقول السادة العلماء أئمة الدين وهداة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من الأئمة العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فماذا يجب على من جردها أو حرفا منها؟ أفتونا مأجورين رضي الله عنكم أجمعين.

فأجابني ما صورته ومن خطه نقلت: " الحمد لله؛ القراءات العشر -السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف- متواترة معلومة من الدين بالضرورة¹، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في ذلك إلا جاهل...².

ورد هذا التناقض : بأنه يقصد بتواتر القراءات العشر من حيث الجملة وما ورد فيها من المشهور فنادر ويسير فلا حكم له بل هو للأغلب وبهذا يُدْرء التعارض³، خاصة وأن قوله وفعله جاء رد فعل على من قال بخلاف تواتر العشر فرشا وأصولا حال اتفاق القراء واختلافهم كابن الحاجب⁴ وأبي شامة⁵،⁶

رفع الحَاجِبَ عَنْ مُخْتَصِرِ ابْنِ الْحَاجِبِ " توفي بالطاعون في ذي الحجة سنة 771هـ عن 44 سنة انظر طبقات الشافعية ج3 ص104، والأعلام: ج4 ص184

¹ لا نسلم له بأن القراءات العشر معلومة من الدين بالضرورة لان شأن القراءات لا يعرفها العام والخاص فيعذر بجهلها ...

انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 312 وص 89 التي قرر فيها الفرق بين المتواتر والمعلوم من الدين بالضرورة

² منجد المقرئين: ص 67

³ ومن نفى التعارض صاحب : منهج ابن الجزري انظر : ص 95 .

⁴ يرى أن القراءات متواترة فرشا لا أصولا ، ويقصد بالأصول ما كان من قبيل الأداء، انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب . شمس الدين الأصفهاني . تحقيق : محمد مظهر بقا . دار المدني، السعودية . الطبعة: الأولى، 1406هـ / 1986م .

: ج 1 ص 462 ، وتابع ابن الحاجب ابن خلدون انظر ديوان المبتدأ والخبر ج 1 ص 552

⁵ يرى أن القراءات متواترة فيما اتفقت على نقله الطرق وأجمع عليه الرواة مع التلقي بالقبول والشهرة، ولأبي شامة رأي آخر وهو أن القراءات متواترة عن القراء فقط ، ولا تعارض لإمكانية الجمع بين القولين . انظر المرشد الوجيز: ص 136، وص

178، والقراءات القرآنية والتواتر ص 293

⁶ بين قول أبي شامة وقول ابن الجزري فرق دقيق وهو: أن الأول ينفي تواتر ما اختلف فيه الرواة بل والقراء وهو ظاهر عبارته وإن كنا ممن يحسن الظن بمن هو دونه في الفضل لأن هذا طعن في القرآن وهو لا يقع إلا من كافر أو جاهل وأمثلة انفرد الرواة والقراء المتواترة كثيرة ، أما الثاني فيؤكد ثبوت القراءات العشر قطعا بأحد هذين الطريقتين : التواتر أو صحة السند مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة بالقبول مع موافقة الرسم والعربية ، وكل منهما يفيد العلم واليقين . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 289 وما بعدها.

ومما يدرء به هذا التناقض أن الفتوى كانت حول انفراد القراء العشر، التي لا يلزم منها عدم التواتر، كما قرنا ، وإن موضوعنا أحرف الخلاف الثابتة عنهم من طرف أصحاب الطرق ، ويلحق بها انفرادهم عن الرواة عنهم.

الترجيح : من خلال ما مر معنا يتبين أن القول الذي يتزعمه ابن الجزري هو ما يتماشى مع واقع القراءات، وإلا لانتفى الكثير من أحرف الخلاف الثابتة عن الأئمة العشر ، ثم إن عدم اشتراط التواتر لا يعني قبول أي قراءة صح سندها ما لم تشتهر وتستفيض ويصدقها ، ويعضدها الشرطين الآخرين، وتكون بهذا سالمة من الغلط والشذوذ ، ولا شك أن هذا يكسب القراءة صفة القطع والثبوت ، ويصيرها في نهاية الأمر في حكم المتواتر¹، فتكون النتيجة واحدة رغم التفاوت بين المتواتر والمشهور، كما أن هذا القول ليس مواد نفي التواتر من أصله، وإلا لزم نفي التواتر عن القرآن².

ومما يعتمد في الترجيح الخبرة بالفن وقد وقفنا على كلام الشوكاني وهو يعقب على قول النويري : ... قول حادث مخالف لإجماع ... فقال: "وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام الجزري وغيره من أئمة القراء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه، لأننا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفن أو غيرها من المرجحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير عن أكابر الأئمة حتى أن الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في غاية الأصول إلى شرح لب الأصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب.³،⁴

بالإضافة إلى أن أحدا من العلماء المحققين لم يبع التواتر في جميع حروف القرآن حرفا حرفا ، وكل من اعترض يرد عليه بقول الإمام الشوكاني السابق.

فإن قيل ما الفائدة من اشتراط الشرطين الآخرين قلنا: إن اشتراطهما يتأكد لزوما في الأحرف التي اشتهرت ولم تبلغ درجة التواتر، أما إذا ثبتت القراءة بالسند المتواتر فلا تتوقف ولا تحتاج إليهما

¹ إذ أن الشهرة والإستفاضة أحد قسمي التواتر فيثبت له حكم اليقين كما قال الجصاص انظر توجيه النظر ج1 ص111

² انظر منهج ابن الجزري : ج1 ص91 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص262

³ نيل الأوطار: ج2 ص275 . والملاحظ في قول الشوكاني إدعائه بإطلاق أن الكثرة مع ابن الجزري وهذا يحتاج لبيان، وعدم حكاية الخلاف في كتاب أو أكثر لا ينفي وجوده، وبالتالي لا يسلم له إلا بالترجيح بالخبرة.

⁴ إلا أن قول الشوكاني أن في القراءات المتوتر والآحاد من غير تفصيل ولا يعني انه متفق مع ابن الجزري في قوله . انظر إرشاد الفحول ج1 ص88 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص288 وما بعدها.

، وقد تقرر: أن من مصادر العربية القرآن، وحينها يكون الشرط واحد وهو الأساس لثبوت القراءة والقرآنية بل ويلزم منه الآخران استقراء كما سبق في كلام الجعبري فتكون إضافتهما من أجل تحقيق المطابقة التامة على القراءات العشر، واطمئنان القلب، وكذلك لأجل إخراج القراءات المتواترة التي تركها الصحابة، امثالاً لأمر أمير المؤمنين عثمان لما حملهم على رسم مصحفه، الذي خط فيه الصحابة فقط ما استقر في العرصة الأخيرة درءاً للفتنة الحالقة، وإيثارة للعافية ووحدة الكلمة¹. والله أعلى وأعلم.

¹ انظر تحقيق سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة. ص 11، 12، والقراءات القرآنية تاريخها... ص 170

المبحث الثالث

طرق القراءات عند الأئمة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: : طرق القراءات

المطلب الثاني : منهج ابن الجزري في انفرادات القراء أصحاب الطرق

إذا كانت الغاية من العلم بطرق القراءات هو التمييز بن ما يقرأ به مما لا يقرأ به ، فما هو حال هذه الطرق عند الإمام ابن الجزري إجمالاً وتفصيلاً؟ وما منهجه في ذلك ؟ ومنهجه في انفرادات القراء أصحاب الطرق.

المطلب الأول : طرق القراءات¹

لا يمكن معرفة حال الطرق وما انتهت إليه عند الإمام ابن الجزري ، وإدراك خواصها، إلاّ بعد الوقوف على حالها قبله ، فألفيناها عانت الإهمال والاختزال ، حيث درس العديد منها ولم يبق منها مشهوراً إلا ما كان منها في التيسير والشاطبية الذين بالغ الناس في تعظيمهما حتى ظنّوا أن ما في سواهما من القراءات شاذ لا يجوز القراءة به فأهملوا كتب القراءات الأخرى، وبالتالي ضاعت الكثير من الطرق والروايات ، وهذا هو السبب الداعي لتأليف كتاب النشر .²

ورغم شغف الناس بالشاطبية وأصلها ، وإهمالهم لغيرها من أصول القراءات ، ورغم أنها في القراءات السبع فقط ، فإنها لا تحتوي إلاّ على التيسير مما صح من السبع ، خاصة وأن الإمام الداني³ اقتصر على روايتين لكل قارئ ، وطريقاً واحدة لكل راو ، وهذا ما يبدو بجلاء لكل من طالع ما صنفه علماء القراءات ، كما قال أبو حيان الأندلسي .⁴

وسنكشف حال طرق القراءات ومصنفاًها إلى عهد ابن الجزري في أربع نقاط هي :

1 – انحصار القراءات فيما حوته الشاطبية والتيسير من روايات وطرق، وإهمال سواهما.

2 – اقتصار الكتب المصنفة في القراءات على بعض طرق القراءات الصحيحة فقط.

¹ وقد اقتصرنا على بحث طرق القراء العشر دون ذكر الكتب التي هي أصول النشر ونكتفي بالإحالة على النشر ج 1 من ص 58. ص 98 ، ومنهج ابن الجزري من ص 155 الذي استوفى بحثها بما لا مزيد عليه ، وسنعرضها مختصرة في الملحق.

² انظر النشر ج 1 ص 54 ، وغاية النهاية ج 2 ص 22 ، والإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات ص 139

³ هو أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر القرطبي المالكي، الإمام العلم، المعروف في زمانه بأبي الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني، لنزوله بدانية وقرأ بالروايات على ابن خواشي، و طاهر بن غلبون وكان حسن الخط جيد الضبط، من أهل الحفظ والذكاء والتفطن، دينا فاضلاً. وكتبه في غاية الحسن ، توفي يوم الاثنين، منتصف شوال سنة 444هـ انظر معرفة القراء ج: 1 ص 226 وغاية النهاية ج: 1 ص 503

⁴ انظر منجد المقرئين ص 25

3 - الكثير من كتب القراءات لم يشترط أصحابها الصحة ، فجمعوا كل ما وصلهم ، ككامل الهذلي ، وجامع الطبري ، والمصباح ، والمبهبج ، فهذه الكتب وأمثالها لا يؤخذ منها مباشرة إلا بالرجوع لما يقيد إطلاقها وبيان ما عليه العمل وما به الأخذ، أو إلى مقرئ مقلد¹.

4 - معظم القراءات كانت تنقل عن طريق الأداء، حيث قلّ التنصيص على كثير منها في المصنفات².

طرق القراءات عند الإمام ابن الجزري:

لم تقتصر جهود هذا الإمام الهمام في إلحاق القراءات الثلاث بالسبع المتواترة فحسب، بل اتسع ليشمل إضافة طرق جديدة للتي ثبتت للقراء السبع، وذلك من خلال جمعه لأوجه القراءات، وتنقيح أسانيدها، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، واتخذ لذلك منهجا يتمثل في أنه أورد لكل قارئ من القراء العشر راويين، ولكل روايتين طريقين، ولكل طريق منها طريقين إحداهما مشرقية أي عراقية، والأخرى مغربية أي مصرية، خلافا للإمامين الداني والشاطبي الذين اقتصرنا على طريق واحدة لكل رواية، ولذلك لم يحو التيسير والشاطبية على كثير من أوجه القراءة الصحيحة مما حوى عليه كتاب النشر، وبهذا المسلك المتخذ في إيراد طرق القراءات العشر وصل عدد الطرق لثمانين طريق إجمالاً، وهذا بزيادة ستين طريق على الشاطبية³.

هذا ولو اعتبرنا التفصيل والنظر في الطرق الفرعية فإنها تتجاوز الألف طريق لو حسبنا طريقه وطرق صاحب التيسير ؛ أصل الشاطبية .

قال ابن الجزري : واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقاً ... وذلك بحسب تشعب الطرق من أصحاب الكتب مع أنا لم نعد للشاطبي - رحمه الله - وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحدة وإلا، فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت

¹ انظر منجد المقرئين ص 21 ، حيث قسم كتب القراءات لقسمين قسم اشترط أصحابها الصحة ، وقسم ذكر كل ما وصل إليه

² انظر مباحث في علم القراءات ص 62

³ انظر النشر ج 1 ص 54 ، ومباحث في علم القراءات ص 64

الألف، وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبُيِّنَتْ¹ ارتفع ذلك والله الموفق.^{2، 3}

وإيضاح ذلك فيما أورده - قبل هذا الكلام لهذه الطرق بالتفصيل في أكثر من تسعين صفحة - حيث أورد لنا⁴ مائة وأربع وأربعين طريقاً منها ثلاث وثمانين لقالون، والباقي لورش، وأورد لابن كثير⁵ ثلاث وسبعين طريقاً منها إحدى وأربعين للبزي، والباقي لقبيل، وأورد لأبي عمرو⁶ مائة وأربعة وخمسون طريقاً منها مائة وستة وعشرون للدوري والباقي للسوسي، وأورد لابن عامر⁷ مائة وثلاثين طريقاً منها إحدى وخمسين طريقاً لهشام وتسع وسبعين لابن ذكوان، وأورد لعاصم⁸ مائة وثمانية وعشرين طريقاً منها ست وسبعين لأبي بكر والباقي لحفص، وأورد لحمزة الزيات⁹ مائة وإحدى وعشرين طريقاً منها ثلاث وخمسين طريقاً لخلف وثمان وستين لخلاص، وأورد للكسائي¹⁰ أربع وستين طريقاً منها أربعين طريقاً لأبي الحارث، وأورد لأبي جعفر المدني¹¹ اثنتين وخمسين

¹ تصحفت في ط دار الكتب العلمية إلى : وبنيت . انظر منهج ابن الجزري ص 733

² النشر ج 1 ص 190 ، 191

³ وفي هذا تصريح بالغاية والفائدة من تفصيل هذه الطرق وهي : تحاشي التركيب بين أوجه القراءات

⁴ وهو أبو بريم ، نافع بن عبد الرحمن انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة بعد التابعين قرأ على سبعين من التابعين ، منهم : أبو جعفر ، وشيبة بن نصاح ، توفي رحمه الله سنة 169 هـ ورمزه في الشاطبية ، والطيبه إذا انفرد هو حرف الألف . انظر معرفة القراء الكبار ص 64 وغاية النهاية ج 2 ص 330

والنشر ج 1 ص 112

⁵ وهو أبو معبد عبد الله بن كثير ، التابعي ، إمام أهل مكة ، ويرمز له بحرف الدال انظر غاية النهاية ج 1 ص 443 .

⁶ هو أبو عمرو زيان بن العلاء التميمي ، توفي بالكوفة 154 هـ وأشهر الرواة عنه الزبيدي المتوفى 202 هـ وعنه : الدوري ، والسوسي ، ورمزه حرف الحاء انظر غاية النهاية ج 1 ص 288.

⁷ هو أبو عمران عبد الله بن عامر ، الشامي ، قاضي دمشق ، أجمع الناس على قرأته ، توفي بدمشق سنة 118 هـ يرمز له بحرف الكاف وأشهر الرواة عنه : هشام ، وابن ذكوان عن أصحابهما عنه انظر غاية النهاية ج 1 ص 423 .

⁸ هو أبو بكر عاصم بن عبد الله الأسدي الكوفي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة توفي سنة 127 هـ ورمزه حرف النون انظر غاية النهاية ج 1 ص 348 .

⁹ هو حمزة بن عمارة بن إسماعيل ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالكوفة بعد عاصم ، وأشهر الرواة عنه : خلف ، وخلاص عن سليم بن عيسى عنه توفي سنة 156 هـ ورمزه حرف الفاء انظر غاية النهاية ج 1 ص 261 .

¹⁰ هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بأخذ القراءة عرضاً عن حمزة أربع مرات ، توفي سنة 189 هـ ورمزه حرف الراء انظر غاية النهاية ج 1 ص 335.

¹¹ وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني التابعي ، إمام أهل المدينة في القراءة ، وشيخ نافع ، توفي رحمه الله سنة 130 هـ ورمزه في الطيبة حرف الثاء وفي الدرّة حرف الألف انظر غاية النهاية ج 2 ص 382 .

طريقاً منها أربعين طريقاً لعيسى بن وردان ، وأورد ليعقوب الحضرمي¹ خمساً وثمانين طريقاً منها أربع وأربعين لروح ، وأورد لخلف البغدادي² إحدى وثلاثين طريقاً منها اثنتين وعشرين لإسحاق الوراق وتسع طرق لإدريس ، ومجموع هذه الطرق بالضبط تسعمائة واثنين وثمانين طريقاً³ .
وزيادة في البيان والتوضيح نفصل هذه الطرق بذكر الطرق المشرقية والمغربية عن كل طريق من الطرق الأربعين عن الرواة العشرين بالترتيب المشهور .

1 - رواية لإمام قالون عن نافع : من طريقين هما :

- 1 طريق أبي نَشِيط⁴ المتوفى سنة 258 هـ من طريق ابن بُوَيَّان⁵ المتوفى 344 هـ ، ومن طريق القَزَّاز⁶ المتوفى قبل 340 هـ⁷ ، عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه⁸ .
- 2 طريق الحُلُوَانِي⁹ المتوفى سنة 250 هـ ، من طريق ابن أبي مِهْران¹⁰ المتوفى 289 هـ ، وطريق جعفر بن محمد¹¹ المتوفى في حدود 290 هـ¹² عنه فعنه .

¹ هو أبو إسحاق يعقوب بن إسحاق بن يزيد البصري الحضرمي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالبصرة و إمام جامعها ، توفي سنة 250 هـ عن ثمان وثمانين سنة اشترك مع أبيه وحده في العلم بالقراءات والعربية وغيرهما ، بالإضافة إلى العمر ورمز في الطيبة حرف الظاء وفي الدرة حرف الحاء انظر غاية النهاية ج2 ص386

² هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البغدادي، أحد القراء العشرة ، واحد الرواة عن سليم عن حمزة ، توفي في جمادى الآخرة سنة 229 هـ ببغداد، ولم يُرمز لخلف وراوييه في الطيبة لأنه لم ينفرد، ورمزه في الدرة بحرف الفاء، انظر غاية النهاية ج1 ص272
قال في الطيبة : جعلت رمزهم على الترتيب ... من نافع كذا إلى يعقوب
أبج دهن حطي كلم نضع فضق ... رست ثخذ طغش على هذا النسق
والواو فاصل ولا رمز يرد ... عن خلف لأنه لم ينفرد

³ انظر النشر من ص 99 إلى 192

⁴ وهو أبو جعفر محمد بن هارون ضابط مشهور قرأ برواية ورش على أصحاب ورش غاية النهاية ج2 ص272

⁵ أبو الحسن محمد بن جعفر ثقة كبير ضابط غاية النهاية ج1 ص79

⁶ أبو الحسن علي بن سعيد المقرئ المشهور بالضبط ، غاية النهاية ج1 ص543

⁷ والملاحظ أنهما توفيا قبل شيخهما أبي نَشِيط ، ومجموع طرق أبي نَشِيط 34 طريقاً وقد أحصيتها في النشر طريقاً طريقاً منها 23 لابن بويان و11 للقزاز

⁸ عن أبي بكر عن أبي نَشِيط

⁹ وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد رحل ثلاث رحلات لهشام ، إمام كبير صدوق متقن انظر غاية النهاية ج1 ص149

¹⁰ أبو علي الحسن بن العباس الجمال الرازي كان إليه المنتهى في الضبط والتحرير، غاية النهاية ج1 ص216

¹¹ أبو جعفر قرأ أيضاً على أبي عمرو الدوري ، وهشام ، غاية النهاية ج1 ص197

¹² وللحلواني عن قالون 49 طريقاً منها 45 لابن أبي مهران و04 لجعفر بن محمد ومنه يكون لقالون 83 طريقاً انظر النشر ج1 ص99 . 106

2 - رواية الإمام ورش عن نافع : من طريقين هما:

1. طريق الأزرق¹ المتوفى 240 هـ، من طريق النَّحَّاس² المتوفى بضع 280 هـ، وطريق ابن سيف³ المتوفى 307 هـ عنه فعنه⁴.

2. طريق الأصبهاني⁵ 296 هـ، من طريق هبة الله⁶ المتوفى قبيل 350 هـ، ومن طريق المطوَّعي⁷ المتوفى 371 هـ⁸، عنه عن أصحابه عن ورش.

3 - رواية الإمام البزي عن أصحابه عن ابن كثير: من طريقين هما:

1. طريق أبي ربيعة⁹ المتوفى 294 هـ، من طريق النَّقَّاش¹⁰ المتوفى 351 هـ، ومن طريق ابن بُنَّان¹¹ المتوفى 374 هـ عنه فعنه.

2. طريق ابن الحُبَّاب¹² المتوفى 301 هـ، من طريق بن صالح¹³ المتوفى بعد 350 هـ، وطريق عبد الواحد¹⁴ المتوفى 349 هـ عنه فعنه.

4 - رواية الإمام قبل عن أصحابه عن ابن كثير : من طريقين هما:

¹ أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار، خلف ورشا في القراءة بمصر، غاية النهاية ج 2 ص 402
² أبو الحسن إسماعيل بن عبد الله المصري، من أجل أصحاب الأزرق، غاية النهاية ج 1 ص 165
³ أبو بكر عبد الله بن مالك وقد غلظا فيه ابنا غلبون لمَّا سمياه محمدا، غاية النهاية ج 1 ص 445
⁴ الضمير في (عنه) يعود على الأزرق، وفي (فعنه) يعود على ورش
⁵ أبو بكر محمد بن عبد الرحيم إمام ضابط أخذ قراءة ورش عن أصحابه عن ورش، غاية النهاية ج 2 ص 170
⁶ أبو القاسم هبة الله بن جعفر مقرئ حاذق ضابط، قرأ أيضا على أصحاب روح، غاية النهاية ج 2 ص 351
⁷ أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر صاحب كتاب اللامات إمام عارف ثقة، غاية النهاية ج 1 ص 113
⁸ بلغت عدد طرق الأزرق 35 منها 19 للنحاس و16 لابن سيف، وعدد طرق الأصبهاني 26 طريقا منها 22 لهبة الله و 04 للمطوَّعي ومنه يكون طرق نافع 144 طريقا
⁹ أبو ربيعة محمد بن إسحاق مؤذن المسجد الحرام بعد البزي، غاية النهاية ج 2 ص 99، وله 35 طريقا منها 33 للنقاش وطريقان لابن بنان
¹⁰ أبو بكر محمد بن الحسن الموصلي، غاية النهاية ج 2 ص 119
¹¹ أبو محمد عمر بن محمد البغدادي، غاية النهاية ج 1 ص 597
¹² أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي، غاية النهاية ج 1 ص 209 وله 06 طرق منها 04 لابن صالح و02 لعبد الواحد ومنه يكون لليزي 41 طريق
¹³ أبو جعفر أحمد بن صالح وله أيضا رواية ورش وقالون، غاية النهاية ج 1 ص 62
¹⁴ أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد البغدادي البزار النحوي الأستاذ الكبير. غاية النهاية ج 1 ص 475

1. طريق بن مجاهد المتوفى 324 هـ، من طريق السَّامِي¹ المتوفى 386 هـ، ومن طريق صالح بن محمد² المتوفى 380 هـ عنه فعنه.

2. طريق ابن شنبه³ وذ³ المتوفى 328 هـ، من طريق القاضي أبي الفرج⁴ المتوفى 390 هـ، وطريق الشَّطوي⁵ عنه فعنه.

5 - رواية الإمام أبو عمر اللُّوري عن اليزيدي عن أبي عمرو: من طريقين هما:

1. طريق أبي الزَّعراء⁶ المتوفى بضع و280 هـ، من طريق ابن مجاهد⁷، ومن طريق المعدل المتوفى 320 هـ⁸ عنه فعنه .

2 من طريق ابن فرح⁹ المتوفى 303 هـ ، من طريق زيد بن أبي بلال¹⁰ 358 هـ ، ومن طريق المطَّوعي - الذي تقدم في طريق الأصبهاني - عنه فعنه .

6 - رواية الإمام السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو : من طريقين هما:

¹ أبو أحمد عبد الله بن الحسين البغدادي ضابط ثقة وهم واحتل ضبطه في آخر أيامه عدله الداني وتابعه ابن الجزري . غاية النهاية ج1 ص415 ، ومجموع طرق لبن مجاهد عن قبل 18 طريقا منها 14 للسامري

² أبو طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب البغدادي حاذق متصدر . غاية النهاية ج1 ص334

³ وله عن قبل 14 طريق منها 10 للقاضي وعليه يكون لابن كثير 73 طريقا . انظر النشر ج1 ص115. 120.

⁴ أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى القاضي إذا حضر حضرت معه العلوم . تاريخ بغداد أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي . تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي بيروت . الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م . ج1 ص308

⁵ أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي الشطوي أخذ عن ابن مجاهد وابن شنبوذ ثقة حافظ . انظر غاية النهاية ج2 ص50

⁶ أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس من أجل أصحاب الدوري قرأ عليه ابن مجاهد قراءة نافع والكسائي وحمزة أيضا وله في النشر 82 طريق منها 82 لابن مجاهد . غاية النهاية ج1 ص373

⁷ أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي التميمي ، ولد 245هـ ، ثقة بصير بالقراءات ، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة ، توفي في شعبان سنة 324هـ عن . انظر: شذرات الذهب : ج4 ص128 ، وغاية النهاية : ج1 ص139 .

⁸ أبو العباس محمد بن يعقوب التيمي إمام ضابط . غاية النهاية ج2 ص282

⁹ أبو جعفر أحمد بن فرح الضرير المفسر ثقة كبير له في النشر 44 طريقا منها 38 لابن أبي بلال . غاية النهاية ج1 ص95

¹⁰ أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد الكوفي إما حاذق ثقة شيخ العراق . غاية النهاية ج1 ص298

1. طريق ابن جرير¹ المتوفى 316 هـ ، من طريق السامري² ، ومن طريق ابن حبش³ المتوفى 373 هـ عنه فعنه.

2. طريق ابن جمهور⁴ المتوفى 300 هـ من طريق الشذائي⁵ المتوفى 370 هـ وطريق الشنبوذى - وهو ابن شنبوذ الطريق الثاني عن قنبل - عنه فعنه.

7 - رواية الإمام هشام عن ابن عامر⁶: وطريقه هما:

1. طريق الحُمَوي⁷ فمن طريق ابن عبدان⁸ المتوفى بعيد 300 هـ ، ومن طريق الجَمَال⁹ المتوفى في حدود 300 هـ عنه فعنه.

2. طريق الدَّاجوني¹⁰ المتوفى 324 هـ عن أصحابه ، عن هشام ، فمن طريق زيد بن علي، وطريق الشذائي¹¹ عنه فعنه.

8 - رواية الإمام ابن ذكوان عن ابن عامر: من طريقين هما:

¹ أبو عمران موسى بن جرير الرقي الضرير من أجل أصحاب السوسي البصير بالإدغام الماهر بالعربية ، له في النشر 23 طريقا منها 13 لابن حبش . غاية النهاية ج 2 ص 317

² تقدم في رواية قنبل

³ أبو علي الحسين بن محمد بن حبش ثقة ضابط . غاية النهاية ج 1 ص 250

⁴ أبو عيسى موسى بن جمهور بن رزيق ثقة مشهور له في النشر 5 طرق منها 3 للشذائي . غاية النهاية ج 2 ص 318 ، والنشر ج 1 ص 122 . 132

⁵ أبو بكر أحمد بن نصر بن منصور البصري قرأ أيضا على أصحاب الدوري وابن مجاهد . غاية النهاية ج 1 ص 145

⁶ انظر غاية النهاية ج 2 ص 354

⁷ تقدم في رواية قالون وله 28 طريقا منها 18 لابن عبدان

⁸ محمد بن أحمد بن عبدان الجزري مجهول غير أنه في التيسير في ص 14 . . غاية النهاية ج 2 ص 64

⁹ أبو عبد الله الحسين بن علي بن حماد . غاية النهاية ج 1 ص 244

¹⁰ أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الضرير الرملي سمع من الصوري أيضا . غاية النهاية ج 2 ص 77 وله عن هشام 23 طريقا منها 16 طريقا لابن علي ، فيكون لهشام 51 طريقا.

¹¹ تقدما الأول في رواية الدوري والثاني في رواية السوسي

1. طريق الأخفش¹ المتوفى 292هـ عنه ، من طريق النقاش² ، وطريق ابن الأخرم³ المتوفى 341هـ عنه فعنه .

2. طريق الصُّورِيُّ⁴ المتوفى 307هـ عنه ، من طريق الرُّملي⁵ ، وطريق المطَّوعِي .

9 - رواية الإمام أبو بكر شعبة عن عاصم: من طريقين هما :

1. طريق يحيى بن آدم⁶ المتوفى 203هـ ، من طريق شعيب⁷ المتوفى 261هـ ومن طريق أبي حمدون⁸ المتوفى 240هـ عنه فعنه .

2. طريق يحيى العُلَيْمِيُّ⁹ المتوفى 241هـ فمن طريق ابن خُطَيْع¹⁰ المتوفى 356هـ ، ومن طريق الرَّزَّاز¹¹ المتوفى 360هـ عن أبي بكر الواسطي عن العليمي فعنه .

10 - رواية الإمام حفص عن عاصم : من طريقين :

¹ أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي الأخفش شيخ قراء دمشق . غاية النهاية ج2 ص 347 ، وله عن ابن ذكوان 57 طريقا منها 37 للنقاش

² تقدم في رواية البزي عن ابن كثير

³ أبو الحسن محمد بن النضر بن مومن أجل أصحاب الأخفش وأضبظهم . غاية النهاية ج2 ص 270

⁴ أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري روى عنه الداجوني والمطوعي . غاية النهاية ج2 ص 268 ، وله عن ابن ذكوان 22 طريقا منها 13 للرملي ، ومنه يكون لابن ذكوان 79 طرقا ولا بن عامر 130 طريقا ، انظر النشر ج1 ص 135. 144

⁵ هو نفسه أبو بكر الداجوني الذي تقدم في رواية هشام ، إلا أنه اشتهر بالرملي في رواية ابن ذكوان ، وبالداجوني في رواية هشام

⁶ أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان إمام كبير حافظ عاقل حليم . غاية النهاية ج2 ص 364 وله عن أبي بكر 58 طريقا منها 38 لشعيب

⁷ أبو بكر شعيب بن أيوب بن رزيق مقرئ ضابط غاية النهاية ج1 ص 327

⁸ أبو حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب مقرئ ضابط ثقة غاية النهاية ج1 ص 344

⁹ أبو محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمي ، ذكر ابن الجزري في نشره أنه توفي 243 وفي غايته قبلها بسنتين ، كما ذكر في النشر أنه ولد سنة خمس ومائة والصحيح خمسين ومائة ، انظر غاية النهاية ج2 ص 379 ، والنشر ج1 ص 156 وله عن أبي بكر 18 طريقا منها 15 لابن خليع ، ومنه يكون لأبي بكر 76 طريقا

¹⁰ أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر بن خليع الخياط ضابط ثقة . غاية النهاية ج1 ص 566

¹¹ أبو عمرو عثمان بن أحمد الزاز المعروف بالنحاشي مقرئ متصدر ثقة معروف . غاية النهاية ج1 ص 501

1. طريق عبيد بن الصباح¹ المتوفى 219هـ على الصحيح ، من طريق الهاشمي² المتوفى 368هـ ، ومن طريق الأشناني³ المتوفى 337هـ عنه فعنه .

2. طريق عمرو بن الصباح⁴ المتوفى 221هـ من طريق الفيل⁵ المتوفى 289هـ ، ومن طريق زرعان⁶ المتوفى 290هـ عنه فعنه .

11 - رواية الإمام خلف عن حمزة⁷ : من أربعة طرق كلها عن إدريس⁸ المتوفى 292هـ عن خلف عن سليم عن حمزة وهي :

طريق ابن عثمان⁹ ، وابن مقسم المتوفى 354هـ¹⁰ ، وابن صالح ، والمطووعي¹¹ .

12 - رواية الإمام خلاد عن حمزة :

وروايته من أربعة طرق عنه عن سليم عن حمزة وهي : طريق ابن شاذان المتوفى 286هـ¹² ، وابن الهيثم المتوفى 249هـ¹³ ، والوزان المتوفى 250هـ¹⁴ ، والطلحي المتوفى 252هـ¹⁵ .

13 - رواية الإمام الليث أبو الحارث عن الكسائي : من طريقين هما :

¹ أبو محمد عبيد بن الصباح بن أبي شريح مقرئ صالح ضابط أجل أصحاب حفص وأضبظهم وفي النشر أنه توفي 235 والصحيح كما قال في الغاية ما أثبتناه أعلاه أنظر غاية النهاية ج 1 ص 496. 495 ، والنشر ج 1 ص 157 ، وله لخصص 24 طريقاً منها 14 للأشناني

² أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي شيخ البصرة ثقة عارف مشهور قرأ على الأشناني غاية النهاية ج 1 ص 568 .

³ أبو العباس أحمد بن سهل ثقة ضابط انفرد بالرواية عبيد وما توفي قرأ على أصحاب حفص غير عبيد ، وغلط الداني لما قال أنه توفي سنة 300 . انظر : غاية النهاية ج 1 ص 60. 59

⁴ أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغدادي الضرير مقرئ ضابط ، وذكر الداني أنه وعبيد أخوان غاية النهاية ج 1 ص 601 . وله عن حفص 28 طريقاً منها 14 طريقاً للفيل . ومنه يكون لخصص 52 طريقاً ولعاصم 128 طريقاً

⁵ أبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد لقب بالفيل لضخم خلقه مقرئ مشهور حاذق غاية النهاية ج 1 ص 112

⁶ أبو الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الطحان من جلة أصحاب عمرو الضابطين لروايته . غاية النهاية ج 1 ص 294

⁷ نؤخر ترجمته إلى قراءته ، وله هنا 53 طريقاً : للطريق الأول عن إدريس عنه 10 طرق ، وللثاني 37 ، وللثالث طريقين ...

⁸ أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد ، قرأ على خلف روايته واختياره . غاية النهاية ج 1 ص 154

⁹ تقدم في رواية قالون وهو ابن بويان

¹⁰ أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم ، المقرئ النحوي العطار ومقسم هذا صاحب ابن عباس . معرفة القراء ج 1 ص 173

¹¹ تقدم ابن صالح في رواية البيزي ، وكذا المطووعي

¹² أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري من أجل أصحاب خلاد . غاية النهاية ج 2 ص 152

¹³ أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي ضابط متقن لقراءة حمزة . غاية النهاية ج 2 ص 274

¹⁴ أبو محمد القاسم بن يزيد الوزان من أجل أصحاب خلاد . غاية النهاية ج 2 ص 25

¹⁵ أبو دود سليمان بن عبد الرحمن الطلحي التمار . غاية النهاية ج 1 ص 314

1. طريق محمد بن يحيى المتوفى 288هـ¹، من طريق البطي المتوفى 330هـ²، وطريق القَطْرِي المتوفى 310هـ³ عنه فعنه.

2. طريق سلمة بن عاصم المتوفى بعد 270هـ⁴، من طريق ثعلب المتوفى 291هـ⁵، ومن طريق أبي الفرج⁶ عنه فعنه

14 - الإمام الدوري عن الكسائي⁷ : وروايته من طريقين هما:

1. طريق جعفر بن محمد المتوفى 307هـ⁸، من طريق الجُمَلَا⁹، ومن طريق ابن كَثِير¹⁰ عنه فعنه.
2. طريق أبي عثمان الضرير المتوفى 310هـ¹¹، من طريق ابن أبي هاشم، ومن طريق الشَّدَائِي¹² عنه فعنه.

15 - رواية الإمام ابن وردان عن أبي جعفر: من طريقين هما :

1. طريق الفضل بن شاذن المتوفى 290هـ¹³، من طريق ابن شبيب المتوفى 312هـ¹⁴ ومن طريق ابن هارون المتوفى بعد 330هـ¹⁵ بوضع سنين عنه عن أصحابه عنه.

¹ أبو عبد الله يعرف بالكسائي الصغير مقررئ محقق متصدر . . غاية النهاية ج 2 ص 279
² أبو الحسن أحمد بن الحسن من جلة أصحاب الكسائي الصغير. غاية النهاية ج 1 ص 47
³ أبو إسحاق إبراهيم بن زياد مقررئ متصدر . غاية النهاية ج 1 ص 15
⁴ أبو محمد البغدادي النحوي وصاحب الفراء ، وصاحب معاني القرآن ، إمام ثقة حافظ انظر غاية النهاية ج 1 ص 311
⁵ أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد ثعلب الإمام اللغوي المعروف ثقة كبير له كتاب في القراءات . غاية النهاية ج 1 ص 148
⁶ أبو جعفر محمد بن الفرج الغساني النحوي صاحب سلمة بن عاصم . غاية النهاية ج 2 ص 229
⁷ تقدم وهو الراوي عن أبي عمرو
⁸ أبو الفضل الضرير التميمي شيخ نصيبين والجزيرة من أجل أصحاب الدوري ويعرف أيضا بابن الحمامي . غاية النهاية ج 1 ص 195
⁹ محمد بن علي بن الجلندا متقن ضابط . معرفة القراء ج 1 ص 142 ، والنشر ج 1 ص 173
¹⁰ أبو عمرو عبد الله بن أحمد الدمشقي ثقة . غاية النهاية ج 1 ص 406
¹¹ أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير مؤدب الأيتام من كبار أصحاب الدوري . غاية النهاية ج 1 ص 306
¹² تقدم أبو طاهر بن أبي هاشم في رواية البيهقي من طريق ابن الحباب وهو عبد الواحد بن عمر ، وله 14 طريقا عن الأشناني في رواية حفص ، انظر النشر ج 1 ص 152 ، 153 ، وتقدم الشدائي في رواية السوسي من طريق ابن جمهور
¹³ أبو العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي ثقة قرأ على الحلواني أحمد بن يزيد ، وروى عن الدوري . غاية النهاية ج 2 ص 10
¹⁴ أبو بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي مقررئ ضابط مشهور . غاية النهاية ج 1 ص 123
¹⁵ أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي مقررئ ضابط وطريقه هذه أشهر وأضبط . غاية النهاية ج 2 ص 90

2 طريق هبة الله المتوفى 350هـ¹، من طريق الحنبلي المتوفى بـ 390هـ²، ومن طريق الحاممي المتوفى 417هـ³ عنه عن أبيه جعفر⁴ عن أصحابه فعنه.

16 - رواية الإمام بن جَمَاز عن أبي جعفر : ولا بن جَمَاز طريقين هما :

1. طريق الهاشمي المتوفى 219هـ⁵، عن أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر المتوفى 180هـ عنه ، من طريق ابن رزين المتوفى 253هـ⁶ ، ومن طريق الأزرق الجَمَل، - وهو صاحب الطريق عن الحلواني عن هشام - عنه فعنه.

2 طريق الدوري ، من طريق ابن النفاح المتوفى 314هـ⁷ ، ومن طريق ابن نمشل المتوفى 294هـ⁸ عنه فعنه.

17 - رواية الإمام رويس عن يعقوب البصري : وروايته من أربعة طرق وهي : طريق النَّحَّاس المتوفى 368هـ⁹ ، وطريق ابن مقسم المتوفى 380هـ¹⁰ ، وطريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ المتوفى

¹ تقدم في طريق الأصبهاني

² سوف تأتي ترجمته في الفصل الثاني

³ أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحاممي شيخ العراق . غاية النهاية ج 1 ص 521

⁴ وجعفر هذا بن محمد بن الهيثم الذي تقدم في رواية قالون من طريق الحلواني انظر النشر ج 1 ص 176

⁵ أبو أيوب سليمان بن داود البغدادي ثقة مشهور، وهو ليس الهاشمي الذي مر في رواية حفص . غاية النهاية ج 1 ص 313

⁶ أبو عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التيمي أخذ القراءة عن خلف وخلاد . غاية النهاية ج 2 ص 224

⁷ أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر النفاح بالحاء المهملة وهو صاحب الطريق عن الدوري قبل ابن نمشل ووقع في النشر بالمعجمة وهو سهو من مؤلفه رحمه الله رغم أنه وافق الصواب في تحديد سنة وفاته ، ونجد ابن الجزري يذكر ابن بهرام بعد ابن نمشل في ص 178 ، وما يقصد إلا ابن النفاح ، وابن بهرام ما ولد إلا بعد وفاة الدوري ب 27 سنة . غاية النهاية ج 2 ص 242، ص 69 ، وانظر : تقريب النشر ص 314 ، ومنهج ابن الجزري ص 707

⁸ أبو عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصباح بن نمشل إمام جامع أصبهان ثقة فاضل قرأ على الدوري وغيره . غاية النهاية ج 1 ص 193

⁹ أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي المعروف بالنحاس مقرئ مشهور ثقة متصدر . غاية النهاية ج 1 ص 414

¹⁰ أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار شيخ مقرئ متصدر معروف ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن والده أبي بكر الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة غاية النهاية ج 1 ص 110

بعد 350هـ ببضع سنين¹، وطريق الجوهرى المتوفى 340هـ² أربعتهم عن التمار المتوفى بعد 300هـ³ فعنه.

18 - رواية الإمام روح عن يعقوب البصري : من طريقين :

1. طريق ابن وهب المتوفى 270هـ⁴ ، من طريق المعدل المتوفى 320هـ⁵ ، وطريق حمزة بن علي المتوفى قبيل 320هـ⁶ عنه فعنه.

2. طرق الزيري المتوفى بعد 300هـ ببضع سنين⁷ ، من طرق غلام ابن شنبوذ وهو أبو الطيب، ومن طريق ابن حبشان وهو الجوهرى - المتقدمان في طريق التمار - عنه فعنه .

19 - رواية الإمام إسحاق الوراق عن خلف بن هشام: وطرقه هي :

1. طريق ابن أبي عمر النقاش المتوفى 352هـ⁸ عن إسحاق ، من طريق السوسنجري المتوفى 402هـ⁹ ، ومن طريق بكر بن شاذان المتوفى 405هـ¹⁰ .

2. طريق محمد بن إسحاق المتوفى بعد 290هـ¹¹ عن أبيه إسحاق المتوفى 286هـ.

¹ أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البغدادي غلام ابن شنبوذ، مقرأ رحال عارف مشهور، روى القراءة عرضاً عن أستاذه أبي الحسن بن شنبوذ ، وإدريس وغيرهم غاية النهاية ج2 ص92

² أبو الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهرى مقرأ متصدر، قرأ على الزيري صاحب روح وعلى التمار صاحب رويس . غاية النهاية ج1 ص556

³ أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة، البغدادي المعروف بالتمار، مقرأ البصرة ضابط مشهور، من أجل أصحاب رويس وأضطهم قرأ عليه 47 ختمة غاية النهاية ج2 ص272

⁴ أبو بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن تميم الثقفي من أجل أصحاب روح . انظر غاية النهاية ج2 ص276

⁵ أبو العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج التيمي بن ثعلبة، البصري المعروف بالمعدل، إمام ضابط مشهور. انظر غاية النهاية ج2 ص282

⁶ أبو بكر حمزة بن علي مقرأ، قرأ على محمد بن وهب الثقفي ، قرأ على بن وهب بلا واسطة خلافاً للذهلي . انظر غاية النهاية ج1 ص264

⁷ أبو عبد الله الزبير بن أحمد يصل نسبه للزبير بن العوام، الضير البصري مؤلف الكافي في الفقه الشافعي إمام ثقة قرأ على روح وعلى رويس .

انظر غاية النهاية ج1 ص293، وطبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين عبد الوهاب السبكي تحقيق :د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة: الثانية، 1413هـ ج3 ص295

⁸ وهو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن مرة الطوسي النقاش مقرأ جليل صدر أخذ القراءة عن ابن مجاهد وغيره . غاية النهاية ج2 ص186

⁹ أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن الخضر السوسنجري ثم البغدادي ضابط ثقة مشهور انظر غاية النهاية ج1 ص73

¹⁰ أبو القاسم بكر بن شاذان بن عبد الله البغدادي الواعظ شيخ ماهر ثقة مشهور صالح زاهد، قرأ على زيد بن أبي بلال و ابن أبي عمر انظر غاية النهاية ج1 ص178

¹¹ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي المقرأ، أخذ اختيار خلف عرضاً عن أبيه إسحاق وخلفه بعده وإن كان عاش بعده يسيراً . انظر غاية النهاية ج2 ص97

3 . وطريق البرصاطي المتوفى 360 هـ¹ عن إسحاق .

20 - رواية الإمام إدريس بن عبد الكريم الحداد عن خلف بن هشام:

ورويته من طريق الشطبي المتوفى 370 هـ² ، والمطوعي ، وابن بويان ، والقطيعي المتوفى 368 هـ³ ، أربعتهم عن إدريس عن خلف ، والمطوعي ، وابن بويان هما الذين تقدما في قراءة نافع.

وفي ختام هذا المطلب اتضح لنا أن الأئمة العشر كان بعضهم في سند قراءة البعض ، مثل أبي جعفر الذي قرأ عليه نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ومثل نافع وعاصم وحمة وراوي أبي جعفر ، الذين هم في سند قراءة الكسائي ، كما تبين لنا أن بعض الرواة رووا أكثر من قراءة مثل الدوري ، ومنهم من روى بواسطة ، وأن بعض الرواة كانوا طرقا في قراءة أخرى مثل إدريس ، إضافة أن بعضهم روى أكثر من طريق كالمطوعي ، وابن بويان ، وأنهم كلهم يتصل سندهم إلى النبي عن طريق أصحابه رضوان الله تعالى عنهم أجمعين .

كما تبين لنا أن نسبة القراءة أو الرواية أو الطريق إليهم هي نسبة اختيار لا اختراع ، وأن كل إمام اشتهر في قطره ، كما أن سندهم ليس آحادا بل توفر في كل طبقة العدد الذي يحصل به القطع وإنما اقتصر على هؤلاء الأئمة لفضلهم وعدالتهم وشهرتهم في الأفاق .

¹ أبو علي الحسن بن عثمان المؤدب النجار البرصاطي مقرئ ضابط معدل انظر غاية النهاية ج 1 ص 220

² أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج البغدادي المعروف بالشطبي مقرئ ثقة. انظر غاية النهاية ج 1 ص 11

³ أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي ثقة مشهور قرأ باختيار خلف على إدريس وروى اختيار أحمد بن حنبل عن ابنه عنه ،

ثقة زاهد، مجاب الدعوة. انظر غاية النهاية ج 1 ص 43

المطلب الثاني: منهج الإمام ابن الجزري في الانفرادات

تعريف الانفرادات:

الانفراد في اللغة : من باب الانفعال، وقد كَصَرَ واحده انْفِرَاةً ، وجمعه فُرَاةً ، وفُرَادٌ ككثلاثَ ورباعٍ وأفرادٍ، فالفرد الوتر، والواحد الذي لم يختلط به غيره، أو هو نصف الزوج ، ويدل على انعدام النّظير والقرين كما يدل على الانزواء والانقطاع عن مركز تجمع الأشياء، ومنه قولهم: فَرَدَ الرجل إذا تفقّه واعتزل النَّاسَ، وظيفية فَبَارِدٌ إذا انفردت عن القطيع، وشجرة فَارِدٌ وهي المنّجحة جانباً وبالجملة فهي تنطوي على معاني التّوحد، والافتراق، والندرة، والشّدوذ¹.

أما في الاصطلاح: فلم يتطرق أئمة القراءة المتقدمين لبيان هذا الحد - فيما علمت - ولم نعثر إلاّ على تعريف الشيخين المزاحي²، والمتولي³، وإن كان تعريف كل منهما ينقصه ضابط الجمع والمنع، وهذا ما دفع الدكتور السالم الشنقيطي لمحاولة تعريفها بعد استقراء انفرادات النشر بقوله:

قراءة أو وجه ينسبه واحد من أصحاب الطرق فقط إلى أحد الرواة ويكون في ذلك مخالفا لجميع الطرق المشهورة عنه⁴.

ويلاحظ على هذا التعريف الدقة خاصة وأنه أتبعه بالشرح والتمثيل، أما كل ما يزيد على هذا الحد من كون هذه القراءة أو الوجه شاذ لقارئ ومتواتر لآخر فهو وصف خارج عن التعريف، لكن المؤلف خالف أصله وهو أن الانفراد لا تكون إلا من أصحاب الطرق - وهو الصحيح عندما مثل لانفراد المقروء بها لغير المنفرد، والانفراد الشاذة بقوله: "... وانفرد رويس عن

¹ القاموس المحيط مادة: فرد، ص 305، لسان العرب ج 1 ص 331، وتاج العروس ج 8 ص 482

² الذي جعل الانفراد والشّدوذ بمعنى واحد، وقد تكون مقروءا بها، انظر منهج ابن الجزري ص 134

³ عرفه: الانفراد اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه. انظر نفس المرجع

⁴ نفس المرجع

يعقوب ... " وقال أيضا : " ... وانفرد روح ... " ¹ وعندما رجعنا لموضعها في النشر وجدنا أن المنفرد بهما هو ابن العلاف ... عنهما .

وقد سجلنا هذه الملاحظات على الانفرادات الواردة في كتاب النشر في القراءات العشر :

1 . أنها ليست على درجة واحدة من حيث الصحة وقبول القراءة بها وقد تقرر أنه لا يلزم من الانفراد الشذوذ ، فتكون والله أعلم على أقسام ثلاثة وهي :

أ . المتواترة المقروء بها لغير صاحب الانفراد مثل كلمة ﴿ذُكِرْتُمْ﴾ ² قرأها أبو جعفر بتخفيف الكاف وانفرد الهذلي عن ابن جهمز بتشديدها كالباقين. ³، ومثل انفرد أبو القاسم الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جهمز عنه بضم تاء (كنت) من قول الله : ﴿ وَهَآكُنْتُمْ مَخَذَ الضَّالِّينَ ﴾ ⁴ ، وكذلك قرأ الباقون .

ب . المشهورة المتلقاة بالقبول والموافقة للرسم واللغة ويقرأ بها ومثلها الحروف الأربعة التي يقرأ بها في القراءات الصغرى دون الكبرى ، والتي انفرد بها الشطوي عن ابن وردان وهي : (يُخْج) في الأعراف و (سقاة) و (وعمرة) في التوبة و (يغرقكم) في الإسراء ⁵ وسيأتي تفصيلها في الفصل اللاحق .

ج . الشاذة غير المقروء بها لأحد مثل انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغام الضاد في الشين في موضع "عبس" فخالف سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. ⁶

¹ منهج ابن الجزري ص 135

² يس 18

³ النشر ج 2 ص 308 و 353

⁴ الكهف 50

⁵ من المعلوم أن كل حرف في القراءات الصغرى مقروء به في الكبرى إلا هذه الحروف عن ابن وردان عن أبي جعفر، والصغرى هي من طريق الشاطبية والدرة المضية ، والكبرى فمن طريق طيبة النشر .

⁶ أي آية ﴿ شققنا الارض شقا ﴾ انظر النشر ج 1 ص 293 ، والإقناع ج 1 ص 216

وكذا انفرد ابن مهران عن هبة الله وهو أبو القاسم بن جعفر عن أصحابه عن روح بضم الزاي وكسر الكاف مشددة في كلمة (زكي) في سورة النور¹

وبعد استقراءنا لكتاب النشر تبين لنا كثرة اعتماده عليها حيث بلغت في جميع الكتاب (344) انفردة صريحة بل ويبدو اهتمامه بها من خلال قوله : لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالا إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرداً إلا جمعته وربته، منها على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرد وفد²

كما نلاحظ أن المؤلف استخدم عدة أساليب في عرضه للانفرادات³ منها:

1 . أن ينسب الانفراد إلى صاحب الطريق عن الراوي مثل قوله : وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض ...⁴

2 ينسبها لمؤلفي الكتب مع ذكر كتابه، أو ذكر المؤلف وحده ، أو المؤلف وحده ومثال الأولى قوله : وانفرد أبو الكرم في المصباح في الإشارة بمذهب آخر ...⁵ ومثال الثانية قوله : وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله ، ومثال الثالثة قوله : وانفرد في التجريد بتسهيلها لهشام بكماله ...⁶ وانفرد في الهداية بالفتح عن الأزرق⁷.

3 . يقدم القراءة أو وجه الأداء ثم يذكر بأنه انفردة مثل قوله : واختلفوا في: ﴿ يعلم ما تدعون ﴾⁸ فقرأ عاصم، والبصريان يدعون بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وانفرد به في التذكرة ليعقوب، وهو

¹ انظر النشر ج2 ص 331

² النشر ج1 ص56

³ منهج ابن الجزري ج1 ص136

⁴ النشر ج1 ص304

⁵ م ن ج1 ص298

⁶ م ن ج1 ص364

⁷ م ن ج2 ص68

⁸ العنكبوت 42

غريب.¹ أما مثال تقديم وجه الأداء على الانفراد قوله : صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل بن نافع²

ثم إنه لا يخلوا أن يتبع هذه الانفرادات بالتعليق والحكم عليها ، أو بالتعليل والتوجيه، أو بالترجيح ، أو بذكر من تابع المنفرد ، أو بذكر من قرأ من السلف بهذه الانفرادة ، وأحيانا يذكر انفرادات عن من ليسوا من طرق النشر أصلا، كما أنه يكفي بالإحالة على الانفرادة التي سبقت في الأصول بقوله : وتقدم انفراد الهذلي في تسهيل تأخر لأبي جعفر في الهمز المفرد³

ومثال الأولى قوله : وقد انفرد ابن مهران، عن روح بالاحتلاس، فخالف سائر الناس⁴ ، وكذلك قوله وهو غريب في المثال أعلاه، ومثال الثاني والثالث والرابع قوله : وقد انفرد الكارزني عن السوسي، بإظهار هذه الكلمة لكون ما قبل النون طردا للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش، عن شجاع، وعن السوسي، وروى ذلك أحمد بن جبير عن يزيد، كما انفرد محمد بن غالب، عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن من ذلك نحو ﴿ مسلمين لك ﴾ ، و ﴿ مع سليمان لله ﴾ ولم يستثن من ذلك سوى ﴿ أرضعن لكم ﴾ فأظهره، والأول هو المعول عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله أعلم.⁵ ومثال الخامس قوله : واختلفوا في: ﴿ أن يخسف بكم ﴾ ﴿ أو يرسل عليكم ﴾ ﴿ أن يعيدكم ﴾ ﴿ فيرسل عليكم ﴾ ﴿ فيغرقكم ﴾⁶ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون في الخمسة، وقرأ الباقر بالياء إلا أبا جعفر و رويسا في فيغرقكم فقرأ بالتاء على التأنيث، وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، وهي قراءة ابن مقسم وقتادة

¹ م ن ج 2 ص 343

² م ن ج 1 ص 252

³ م ن ج 2 ص 227

⁴ م ن ج 1 ص 310

⁵ م ن ج 1 ص 295

⁶ تخريج هذه الكلمات القرآنية الثمانية بالترتيب هو : البقرة 127 - النمل 45 - الطلاق 5 - الملك 16 - الإسراء 68

- الإسراء 69

والحسن في رواية¹ ومثال السادس قوله: قلت: صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل بن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس، عن ورش، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين: أحدهما إخفاؤه، وحيث قرأ القارئ مطلقاً - أي في أول الفاتحة وغيرها².

ولابد من الإشارة إلى أن جميع الانفرادات التي في النشر لم يذكرها في الطيبة³ - على عادته - سوى كلمات معدودات عرج عليها بصيغة التمریض⁴.

¹ م ن ج 2 ص 308

² م ن ج 1 ص 252

³ قول العلماء من كتاب الطيبة أو من النشر واحد لأن مؤلفهما قال فيها: ضمنها كتاب نشر العشر، وكذا قولهم من طريق الشاطبية أو التيسير، وقولهم من طريق الدرّة أو التحبير

⁴ انظر منهج ابن الجزري ص 151

الفصل الثاني

أثر الخلاف بين ابن الجزري والجمهور في القراءات العشر
فرشا وأصولا (دراسة تطبيقية)

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: أثر الخلاف في أصول القراءات العشر

المبحث الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف القراءات العشر

المبحث الثالث : أثر الخلاف فيما صح من غير طرق النشر

تمهيد :

إنَّ عدم الأخذ بمذهب ابن الجزري السابق يؤدي إلى انتفاء الكثير من أحرف الخلاف الثابتة عن الأئمة العشرة، وهذا ما لم يقع ، فهل هناك نماذج قرآنية اشتهرت واستفاضت وتلقاها أئمة القراءة بالقبول، وصلَّحها الرسم العثماني والعربية، يقرأ بها في القراءات السبع أو العشر؟، وهل لابن الجزري سلف سبقوه فيما ذهب إليه؟

هذا ما سنحاول بحثه في هذا الفصل ، مقتصرين على استخراج بعض النماذج من كتاب النشر في القراءات العشر، متبعين لأحرف خلاف أصحاب الطرق التي ثبتت عن البعض وردها آخرون - لأنَّ مجرد الخلاف لا يقتضي عدم التواتر- ويتفرع عن خلاف القراء أصحاب الطرق ما انفرد به بعضهم ، ولا بد أن نشير إلى أن كل وجه حكم عليه إمام المحققين بأنَّ فيه خلاف وإنكار بعض الطرق على البعض، أو أنه انفرد به فلان، نقف عليه ، ونتبعه عليه .

ولهذا الغرض جعلنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث كما وضحنا أعلاه، ومن الله نستمد التوفيق.

المبحث الأول

أثر الخلاف في أصول القراءات العشر

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: أثر الخلاف في باب الإدغام الكبير

المطلب الثاني : أثر الخلاف في باب المد والهمزتين المجتمعين في
كلمة

المطلب الثالث : أثر الخلاف في باب الوقف على مرسوم الخط وبياءات
الإضافة

المطلب الرابع : أثر الخلاف في باب الفتح والإمالة ، وباب ترقيق الراءات
وتفخيمها

المطلب الأول: أثر الخلاف في باب الإدغام الكبير¹

وفيه ثلاثة نماذج الأول خاص بإدغام المثليين والخلاف الوارد عن رويس عن يعقوب فيه ،
والثاني خاص بالخلاف عن السوسي في إدغام الجيم في الشين في حرف سورة الفتح، والثالث
خاص بالخلاف عن قالون في إدغام القاف في الكاف في المرسلات ،وبالله التوفيق.

النموذج الأول : بالنسبة للإدغام الكبير فقد وافق رويس أبا عمرو في حرف " المومنون " وهو
﴿فَالأَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾² وأحرف " طه " الثلاثة وهي ﴿كِي نُسَبَّحَكَ كَثِيرًا وَنَذَكَّرُكَبِيرًا إِنَّكَ
كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾³ واختص عنه بإدغام التاء في التاء في موضع واحد وهو ﴿ثُمَّ تَفَكُّوا﴾⁴ لكنه
اختلف عن رويس في أربعة عشر حرفا وهي:

الأول : ﴿كِتَابَ بَأْيَ لِيهِمْ﴾⁵ فروى أبو العز في كفايته، عن القاضي أبي العلاء من المصباح⁶
إدغام الباء في الباء وهو الذي في المبهج ، والكفاية الكبرى عن رويس⁷.

الثاني : ﴿وَالطَّابَ بِالْمَقْفَةِ﴾⁸ روى الإدغام صاحب الإرشادين⁹ عن القاضي ورواه أيضا في
الكفاية عن الكارزيني، وهو الذي في التذكرة و المصباح¹⁰ و التلخيص ، عن رويس.

¹ الإدغام الكبير هو اللفظ بالحرفين واحد كالثاني مشددا إذا كان الأول متحركا، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمي كبيرا لكثرة وقوعه،
إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين
والمتقاربين. وهو لأبي عمرو ويعقوب بخلفهما. انظر النشر ج 1 ص 274 وما بعدها

² الآية 102

³ الآية 33 . 35

⁴ سبأ 46

⁵ البقرة 79

⁶ ليست في المصباح كما قال العلامة الأزميري ، وبجنت للتأكد فلم أجد

⁷ انظر المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش أبو محمد سبط الخياط . تحقيق عبد العزيز ناصر السير ج 1 ص 158، والمصباح الزاهر في
القراءات العشر البواهر. أبو الكرم المبارك الشهرزوري . تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 2008م . ج 1
ص 245، وإتحاف البررة . مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري . دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود . دار أضواء السلف . الطبعة: الأولى، 1428
هـ - 2007 م ص 242

⁸ البقرة 174

⁹ وهو أبو العز القلانسي ، وله إرشادين الكبير والصغير أضافة للكفاية الكبرى كما ذكر ابن الجنيد شيخ ابن الجزري وحققه الأزميري ، في ط :

دار الكتب الإرشاد بالإنفراد وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص 174، و ص 944

¹⁰ انظر: المصباح ص 458

الثالث: ﴿زَلَّ الْكَتَابَ بِالْحَقِّ﴾¹ حيث روى النحاس في الإرشادين والمصباح وغاية أبي العلاء الإدغام واستثنى ذلك الكارزيني في الكفاية الكبرى عن النحاس، وهو الصحيح، وذكره في الإرشاد للقاضي، ولم يذكر في الروضة، عن رويس في إدغامها خلافاً، ونص عليه للحمامي² في الكامل، ولم يذكر في المستنير عن رويس سواه.

الرابع: ﴿مَنْ جَهَّمَ مَهَادٌ﴾³ روى النحاس، عن طريق الكارزيني إدغام الميم في الميم وذكره في الكامل عن الحمامي، وهو الذي في المصباح⁴ و الروضة و المستنير ومفردة ابن الفحام والمبهج، عن رويس⁵.

الخامس: ﴿لَا تُدَلُّ لِكَلِمَاتِهِ﴾⁶ في الكهف روى الكارزيني عن النحاس الإدغام وهو في المبهج والكفاية ومفردة ابن الفحام والتلخيص⁷ ولم يذكر في التذكرة سواه.

السادس والسابع: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾⁸ و﴿تُضَعَّ عَلَيَّ﴾⁹ روى أبو عمرو الداني، وابن الفحام إدغام الحرفين عنه وهو الذي في التذكرة و المبهج والتلخيص، وروى الكارزاني عن النحاس إدغام الأول من الكفاية الكبرى¹⁰.

الثامن والتاسع: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾¹¹ روى طاهر بن غلبون وابن الفحام عنه إدغام الموضعين، وهو الذي في المبهج، وفي الكفاية عن الكارزيني والتلخيص ووافقهم أبو الكرم في موضع الزمر¹².

¹ البقرة 175

² وفي ط: دار الكتب: الحمامي وهو تحريف، انظر منهج ابن الجزري ص 945

³ الأعراف 40

⁴ انظر المصباح ج 1 ص 263

⁵ انظر إتخاف البررة تحقيق: باسم بن حمدي ج 2 ص 159

⁶ الكهف 27

⁷ انظر إتخاف البررة تحقيق: باسم ج 2 ص 159

⁸ مريم 17

⁹ طه 39

¹⁰ انظر إتخاف البررة تحقيق: باسم ج 2 ص 159. 161

¹¹ النمل 60، والزمر 6

¹² انظر إتخاف البررة تحقيق: باسم ج 2 ص 159

العاشر: ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾¹ روى الأهوازي، وعبد الباري عنه الإدغام وهو الذي في التذكرة والمبهج .

الحادي عشر: ﴿جَلَّ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾² روى صاحب المبهج إدغام هذا الحرف عنه وهو الذي في التذكرة ، والتلخيص، وفي الكفاية رواية عن الكارزيني.

الثاني، والثالث عشر: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾³ وهما الموضوعين الأولين من النجم روى إدغامهما أبو العلاء في غايته عن النحاس، وهو الذي في الإرشادين والمستنير والروضة .

الرابع عشر: ﴿رَبِّكَ كَلَّا﴾⁴ روى الأهوازي إدغام هذا الوضع وهو الذي في المبهج ومفردة ابن الفحام والتلخيص⁵.

وروى الباقون عن رويس إظهار جميع ذلك، قال ابن الجزري رحمه الله والوجهان عنه صحيحان⁶. قلت: فبالوقوف على رواية الإدغام لهذه الأحرف المختلف فيها عن رويس من طرف طريقه نلاحظ عدم بلوغها حد المتواتر خاصة الوجه الأخير الذي لا يوجد إلا في ثلاثة كتب ، والوجه الثالث الذي استثنى الكارزاني الإدغام عنه من طريق النحاس وهذا الاستثناء هو الصحيح ولا يلزم منه أن الإدغام غير صحيح ولكنه لم يرق لدرجة التواتر⁷، ومع ذلك فهو ثابت قطعاً مقروء به كما في الطيبة⁸ والله أعلم.

¹ الروم 55

² الشورى 9

³ النجم 43 . 44

⁴ الانفطار 8 . 9

⁵ انظر إتحاف البررة تحقيق: باسم ج 2 ص 159

⁶ انظر النشر ج 1 ص 299 . 302

⁷ قررنا هذا لما كان من أحرف الخلاف

⁸ انظر: تجبير التيسير في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري . تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة . دار الفرقان الأردن . الطبعة: الأولى، 1421 هـ / 2000 م ص 283 ، وإتحاف الفضلاء ص 36، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر . أبو القاسم، محب الدين التُّويُّري . دار الكتب العلمية بيروت . تقلدتم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة: الأولى، 1424 هـ / 2003 م . ج 1 ص 355، وفريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات . محمد إبراهيم محمد سالم . دار البيان العربي القاهرة . الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م ج 1 ص 636

النموذج الثاني : في قوله تعالى : ﴿ اَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾¹ اختلف عن السوسي عن أبي عمرو في إدغام الجيم في الشين في هذا الحرف: فأظهره ابن حبش عنه ، وأبو محمد الكاتب، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوري عنه.

في حين أدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره²، وكذلك الشاطبي لم يذكر غيره في قصيدته لعدم صحة الإظهار عنهم³ حيث قال:

وفي ذي المعارج تعرج الجيم مدغم ... ومن قبل أخرج شطأه قد تتقلا⁴

إلا أن الإمام ابن الجزري صحح الوجهان تبعاً لشرطه فقال: والوجهان صحيحان نص عليهما سبط الخياط⁵ ورواهما جميعاً الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً. قال: وقد كان قديماً يأخذه مدغماً.⁶

بل للدلالة على شهرة وجه الإظهار صرّ به في النشر،⁷ وإن كان في الطيبة رجح وجه الإدغام، لكن الوجهان ثابتان قطعاً مقروء بهما عنه، والله أعلم.

قال في الطيبة :

والذال في سين وصاد الجيم صح ... من ذي المعارج وشطأه رجح¹

¹ الفتح 29

² انظر التيسير ص 23 ، والوافي شرح الشاطبية ص 61

³ ولا يمكن الاحتجاج بضرورة النظم هنا ما دمنا لا نتحدث عن الشاطبية وحدها بل عن أصلها كذلك

⁴ وهو البيت رقم 141 من متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع . القاسم بن فيره الشاطبي . تحقيق: محمد تميم الزعبي . مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية . الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م .

ص 12، ولذا يعتبر وجه الإظهار من زيادات النشر على الشاطبية وأصلها

⁵ انظر المبهج ج 1 ص 147

⁶ النشر ج 1 ص 290 . 291 ، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر . أبو القاسم النووي . دار الكتب العلمية . تقديم

وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة: الأولى، 1424 هـ / 2003 م: ج 1 ص 345 ، وفريد الدهر ج 1 ص 264 ، و 656 ، والتذكرة ص 38

⁷ والتصدير من علامات التشهير

النموذج الثالث: في قول الله جل وعلا : ﴿لَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾² اختلف عن قالون بين الإظهار والإدغام في هذا الموضوع ؛ إظهار صفة الاستعلاء ، لا الإظهار المحض غير الجائز إجماعاً ، وقد رواه الداني عنه، ثم رده ، واعتبره غلط في الرواية وخطأ في العربية،³ لكن ابن الجزري لمّا وافق هذا الوجه شرطه ، وسلم من الغلط والشذوذ ، إذ قرأ به على بعض شيوخه واشتهر عندهم وصحّ عنده نصاً وأداءً ، فقبله⁴ وألحّقه بالمتواتر غير مبالٍ بمن رده، وهو الذي لم يذكر مكّي بن أبي طالب غيره في (الرعاية)⁴ ، والقياس يوافقته⁵.

¹ وهو البيت 137 من الطيبة ، انظر شرح الطيبة . لابن الجزري . ضبط وتعلق: الشيخ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الثانية 1420 هـ / 2000 م . ص 60

² المرسلات 20

³ انظر جامع البيان ج2 ص665 ، والوافي شرح الشاطبية ص61

⁴ واسم الكتاب : الرعاية لتجويد القراءة في أربعة أجزاء

⁵ انظر النشر ج2 ص20 ، وشرح الطيبة لابن الجزري ص61

المطلب الثاني: أثر الخلاف في باب المد¹، وباب الهمزتين المجتمعين في كلمة.

قد جمعنا بين هذين البابين للعلاقة الموجودة بينهما؛ إذ الهمز من أسباب المد، وسنذكر نموذجين: الأول في الخلاف الوارد عن الإمام ورش من طريق الأزرق في مقدار زيادة مد البدل، والثاني في الخلاف الوارد عن ابن ذكوان في تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من غير إدخال، أو بإدخال الألف² وذلك في حربي القلم، وفصلت؟ وتفرغ عن الثاني نموذج ثالث وهو: انفرادة للمفسر عن الداجوني عن هشام.

النموذج الأول: اختلف عن ورش من طريق الأزرق في مقدار زيادة المد حال وقوع حرف المد بعد الهمز³ على هذا النحو:

- فذهب الهذلي في الكامل فيما رواه، عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل⁴.
- وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط، وسوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضا ظاهر عبارة التبصرة، والتجريد.
- وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة وأبو علي الهراس فيما رواه عن أبي عدي إلى التوسط⁵، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة، وذكر أبو شامة أن مكيا ذكر كلا من الإشباع والتوسط، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط.

¹ والمد عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي إذا جاورت حرفا من حروف المد الساكنة وحركة ما قبلها من جنسها، وهذه الزيادة لسبب، وضده القصر الذي هو ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله. انظر النشر ج 1 ص 313 وما بعدها

² الإدخال: هو إثبات ألف تفصل بين الهمزتين المتلاصقتين وتمد هذه الألف بمقدار حركتين
³ سواء كانت الهمزة ثابتة نحو ءامنوا، أو مغيرة بين بين نحو آمنتم، أو مغيرة بالبدل نحو من السماء اية، أو مغيرة بالنقل نحو الآخرة انظر النشر ج 1 ص 339

⁴ انظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها. يوسف بن علي أبو القاسم الهذلي. تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. مؤسسة سما للتوزيع والنشر. الطبعة: الأولى، 1428 هـ / 2007 م ص 422

⁵ وصاحب التيسير لم يذكر إلا التوسط، فيكون القصر والإشباع من زيادة الشاطبية عليه. انظر التيسير ص 31

ولقد وقف ابن الجزري على مؤلف لمكي انتصر فيه للمد في ذلك وردّ على من أنكروه وأجاد وأبدع ، وإن كانت عبارته في التبصرة تحتل الوجهين جميعاً¹ ، وبالإشباع قرأ ابن الجزري من طريقه.

- وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردّ في تذكرته على من روى المد لنافع عموماً واعتبره من الفصاحة لما يترتب على المد من إخراج اللفظ من صيغة الخبر إلى الاستخبار ومثّل لذلك ولذا أخذ بالقصر وغلط أصحابه² ، وبذلك قرأ الداني عليه³ ، وذكره أيضاً ابن بليمة في تلخيصه، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة، عن أبي الحسن السخاوي، عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق. وهو اختيار أبو إسحاق الجعبري.

- وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في إعلانه، والشاطبي في قصيدته، وضعف المد الطويل⁴ ، في قوله :

وما بعد همز ثابت أو مغيّر ... فقصر وقد يروى لورش مطّولا
ووسطه قوم كآمن ...⁵

ومما يدل على تضعيفه أنّ الناظم رجح القصر بذكره أولاً وأخراً في قوله :
وابن غلبون طاهر بقصر ...⁶

ويليه التوسط لتنكيهه الذي هو دليل الكثرة والمد أقلها وأضعفها لأنّ (قد) إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت ذلك⁷.

¹ أي الإشباع والتوسط وعبارته هي : فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه وقرأ الباقر بمد متوسط . التبصرة ص 258

² انظر هذا الرد في التذكرة في القراءات . أبو الحسن طاهر بن غلبون . تحقيق : سعيد ح زعيمة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 1422 هـ / 2001 م . ص 69 وما بعدها

³ أي قرأ على ابن غلبون وهو شيخه

⁴ والذي صرح بالتضعيف هو صاحب النشر في ج 1 ص 340

⁵ وهما من البيت 171 . 172 من متن الشاطبية ص 14 ، وانظر إبراز المعاني ص 115 ، والوافي ص 75

⁶ وهو جزء من البيت رقم 175 في الشاطبية ص 15

⁷ انظر كنز المعاني ص 532

قال الإمام ابن الجزري وهيداً دُرْعَلَى من ضعف وَرَدَّ المد المشبع ، بعد أن ثبت عنده موافقا لشرطه: والحق في ذلك أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.¹

النموذج الثاني : في قول الله تعالى: ﴿ اِنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾² قرئت بهمزة واحدة على الخبر³ ، وبهمزتين على الاستفهام⁴ ، ومن قرأ بالهمزتين منهم من حققهما معا⁵ ، ومنهم من حقق الأولى وسهل الثانية بلا فصل⁶ ، ومنهم من فصل بينهما بألف ، وهم : أبو جعفر والحلواني عن هشام ، واختلف عن ابن ذكوان ، في هذا الموضع وفي حرف فصلت ؛ ﴿ اَعْجَمِي ﴾⁷ فنص له على الفصل فيهما : أبو محمد مكّي، وابن شريح ، وابن سفيان والمهدوي وأبو الطيب بن غلبون، وغيرهم. وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري عنه⁸ ، وَرَدَّ ذلك الحافظ أبو عمرو الداني فقال في التيسير وجامعه : ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس⁹ ، ونقل الأستاذ أبو جعفر بن البادش في الإقناع الوجهين:¹⁰

¹ انظر النشر ج 1 ص 339 . 341

² القلم 14

³ وهم نافع، وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف، وحفص

⁴ وهم ابن عامر وحمزة وأبو جعفر، ويعقوب وأبو بكر

⁵ وهم حمزة وأبو بكر، وروح، والداحوني بخلفه

⁶ وهم ابن عامر وأبو جعفر ورويس،

⁷ فصلت 43

⁸ انظر فريدة الدهر ج 1 ص 661 ، وإتحاف البررة ج 1 ص 168

⁹ انظر التيسير ص 194 ، وجامع البيان ج 4 ص 1650 ، والوافي شرح الشاطبية ص 85

¹⁰ انظر ص 169 . 170 من الإقناع في القراءات السبع . أبو جعفر بن البادش . تحقيق : د عبد المجيد قطامش . دار الفكر دمشق . الطبعة : الأولى 1403 هـ .

قال ابن الجزري : وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممن هو أعرف بدلائل النصوص كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، وأبي علي المالكي ، وابن الفحام¹ الصقلي، وغيرهم.

لكنه أثبت لابن ذكوان الوجهين لتحقيق شرطه ، خاصة وجه الإدخال الذي رده من قبله نصا ، فقال :وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب، والله أعلم.²
وقال في الطيبة:

أن كان أعجمي خلف مليا ... والكّل مبدل كآسى أوتيا³

ففي قوله: مليا من ملأت الإناء فهو ملآن ومملوء إشارة إلى تأكيد ثبوته عن ابن ذكوان الذي يرمز له بحرف الميم ، خلافا لمن أنكروه⁴ .

النموذج الثالث: ومن حقق الهمزتين في موضع سورة القلم السابق حمزة وأبو بكر عن عاصم، وروح عن يعقوب، وانفرد بالتحقيق هبة الله المفسر وهو ثقة حافظ⁵ عن الداجوني عن هشام وهي انفرادة صحيحة تلقنتها الأمة بالقبول فيقرأ بها لهشام عن ابن عامر⁶ ،⁷ .

¹ في ط: دار الكتب : (والصقلي) بزيادة الواو وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري 1056

² النشر ج1 ص367 . 368 ، وانظر شرح الطيبة للنويري ج1 ص438

³ وهو البيت 196 من الطيبة ص 44 ، وحرف الميم رمز ابن ذكوان انظر شرح الطيبة لابن الجزري ص85

⁴ كالداي وابن الباذش وابن شيطا وغيرهم ممن ذكر قريبا

⁵ وهو: أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، البغدادي الضرير المفسر صاحب الناسخ المنسوخ المشهور، إمام حافظ، أخذ القراءة عرضا عن زيد بن أبي بلال، وعن الحسن بن علي العطار، قال الدايني: كان أحفظ أهل زمانه لتفسير

القرآن ، وتوفي ببغداد سنة410هـ، غاية النهاية ج2 ص351

⁶ انظر النشر ج1 ص367 ، ومصحف دار الصحابة في القراءات من طريق الطيبة ص564

⁷ ولم نقف على من أنكّر هذه الوجه لهشام وحسبنا أنّها انفرادة في رواية هشام وإن وافقه بعض القراء والرواة

المطلب الثالث : أثر الخلاف في باب الوقف على مرسوم الخط ، وبيئات الإضافة¹.

لما كانت ياءات الإضافة يتأثر النطق بها بالوقف حذفاً وإثباتاً ، ارتأينا الجمع بين البابين في خمسة نماذج وهي:

الأول : الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر. ووقعت في خمس كلمات وهي : (عم ، وفيم ، وم ، ولم ، ومم) فاختلف في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب ، والبيزي . فأما يعقوب فقطع له بالوقف عليها بالهاء أبو محمد سبط الخياط² ، وأبو الفضل الرازي ، والشريف عز³ الشرف العباسي .

وقطع له الجمهور كأبي العز ، وابن غلبون ، والحافظ أبي العلاء ، وابن سوار ، والداني ، بالهاء في الحرف الأول ، وهو ﴿ عم ﴾

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني ، وهو : (فيم) نحو : ﴿ يَمُكْتُم ﴾⁴ ﴿ يَمِ أَنْت ﴾⁵ وهو الذي في الإرشاد ، والمستنير . وزاد فيه أيضا الحرف الثالث ، وهو : (بم) نحو ﴿ يَمِ تَبِ شُونَ ﴾⁶.

وقطع له⁷ أبو عمرو الداني بالهاء في الحرف الأخير ، وهو (مم) ، وقطع بذلك له أيضا من قراءته على أبي الفتح في (لم وم ، وفيم) .

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة كأبي بكر بن مهران .

¹ وهي كل ياء دالة على المتكلم زائدة على أصل الكلمة وتأتي متصلة بالفعل والاسم والحرف ، والخلاف فيها يدور حول الفتح والإسكان وجملة المختلف فيها بين القراء 212 ياء . انظر النشر ج 2 ص 161 وما بعدها ، وأصول رواية الإمام ورش ص 48

² انظر المبهج ج 1 ص 313 . 314

³ في ط دار الكتب العلمية : (عن الشريف) . وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص 1478

⁴ النساء من الآية 97

⁵ النازعات 43

⁶ الحجر 54

⁷ أي للبيزي عن ابن كثير انظر التيسير ص 61

وقطع أبو العز بذلك لرويس في الأحرف الثلاثة الأخيرة ، وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله كما تقدم آنفاً .

وهذا كله لم يذكر عن يعقوب في الكامل، ولا في الجامع، ولا في كثير من الكتب¹ . فمن غير شك أن وجه الوقف بهاء السكت في هذه الأحرف ليعقوب لم يبلغ درجة التواتر ، لعدم إجماع الطرق على هذه الأحرف ، وللخلاف الوارد في الحرف الواحد ، ولأن الكثير من الكتب أعرضت صفحا عنه ولم تذكره البتة كالكامل ، والجامع وغيرها، ورغم كل هذا فابن الجزري أثبت صحته وقرأ به ، ليعقوب بكماله لمّا وافقا شرطه . فقال: وبالوجهين أخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة ، لثبوتها عندي عنه من روايته² .

الثاني: في قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْعَرَبِيُّ ﴾³ اختلف عن الكسائي بين الوقف بالياء موافقا ليعقوب، أو بحذفها كالجُمهور .

فقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون ، وأبو عمرو الداني، في التيسير والمفردات، وصاحب الهداية والهادي، والشاطبية، وغيرهم⁴ .

وقطع له بالحذف أبو محمد مكّي، وابن الفحّام ، وابن شريح، على الصحيح عنده، وأبو طاهر ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم .

وذكر الوجهين أبو العز القلانسي، والداني ، في جامعه ثم روى عنه نصا أنه يقف عليه بغير ياء. ثم قال: وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه⁵ .

قلت : وكأنّ الداني بهذا النص الذي يرويه عن الكسائي يضعف الوقف بالياء عنه في هذا الحرف ، وهو الذي صح عند ابن الجزري بعده لموافقته لشرطه ، ولذلك قال : والوجهان صحيحان نصا وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين⁶ .

¹ انظر النشر ج2 ص134

² المصدر نفسه

³ الروم 52

⁴ انظر التيسير ص169 ، وجامع البيان ج4 ص1442 . 1443، والواقي ص336

⁵ النشر ج2 ص140، و انظر جامع البيان ج2 ص808

⁶ النشر ج2 ص140

الثالث : الوقف على ما حذف من الواوات رسماً للساكن، وهو أربعة مواضع وهي: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ في سبحان¹، ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ في الشورى²، ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ في القمزة³، ﴿الرَّزَّازِ﴾ في العلق⁴، فإن الوقف عليها يكون على الرسم لجميع القراء، ولم يُجز مكّي وغيره تعمد الوقف عليها، ولا على ما يشابهها لأن الوقف بالرسم مخالف للأصل والوقف بالأصل يؤدي إلى مخالفة الرسم⁵.

وذكر : بأن الوقف عليها ليس على وجه الفرض والاختيار وإنما حالة الاضطرار والاختبار فكيف يكون؟ إلا إذا كان قصد مكّي ما لم تصح فيه رواية وإلا فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل. ولا حرج في ذلك ما صحت الرواية.

وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل. وقال: هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن⁶ جميعاً، وبذلك جاء النص عنه⁷.

ونلاحظ اعتماد ابن الجزري على هذه الانفراد الذي انفرد به الداني لشهرته ، ولتلقية بالقبول ، فوافق شرطه، ولذا قال رحمه الله: وهو من افراده وقد قرأت به من طريقه⁸.

الرابع : كلمة ﴿قَدْ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَبِهَاتِهِمْ أَقْتَلْتَهُ﴾⁹ حيث قرأ ابن عامر بكسر الهاء وصلًا ، واختلف عن ابن ذكوان بين إشباع كسرتها وهو المتواتر عنه ، وبين كسرها من غير إشباع كهشام عن ابن عامر ، وهي رواية البعض التي لا يُشك في صحتها عن ابن ذكوان وإن كانت هذه الطريق عزيزة¹⁰ من طرق النشر¹¹.

¹ من الآية 11

² من الآية 24

³ من الآية 6

⁴ من الآية 18

⁵ انظر النشر ج2 ص141

⁶ وأبو الفتح هو فارس بن احمد ، وأبو الحسن هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون

⁷ المصدر نفسه ، وانظر جامع البيان ج2 ص811

⁸ النشر ج2 ص141 ، وانظر وشرح الطيبة للنوري ج2 ص67

⁹ الأنعام 90

¹⁰ والعزير في علم المصطلح : أقل من المشهور وهو: ما اشترك فيه اثنين أو ثلاثة في روايته عن الشيخ ، فإن زادوا عن ذلك سمي مشهورا . انظر

الباعث الحثيث ص165

¹¹ انظر النشر ج2 ص142

والملاحظ أنّ الشاطبي ضعف الوجه الثاني لابن ذكوان ووصفه بالاضطراب بقوله : ماج لكونه ليس من طرق الحرز¹ حين قال :

....واقته حذف هائه ... شفاء وبالتّ حريك بالكسر كَفَلَا

ومدّ بخلف ماج والكلّ واقف ... بإسكانه يذكو عبيرا ومنذلا

لكن ابن الجزري أثبت صحة الخلاف عن ابن ذكوان وإن رواه فقط ابن مجاهد عنه من رواية التغلبي² ، وما رواية الشاطبي له رغم أنه ليس من طريقه إلاّ تحريا للصواب، وطلبا للحق وهذا ما جعل رواية الكسر عزيزة من طريق ابن الجزري والعزير لم يبلغ حد المتواتر فقال رحمه الله في الطيبة:

..... وكسرها اقتده كس أشبعن

من خلفه أيا بأيا ما غفل

الخامس : في قوله تعالى: ﴿ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي ﴾⁴ اتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على إثبات الياء في الموضعين.

واختلف فيهما عن قالون :

فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين بالحذف وهو الذي في التيسير، والكافي، والهداية، والهادي، والتبصرة، والشاطبية، والتلخيصين، والإرشاد، والكفاية الكبرى، والغاية، وغيرها.

وقطع بالإثبات فيهما له من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وهي رواية العثماني عن قالون، وقطع بعضهم له بالإثبات في الداع والحذف في دعان،

¹ انظر الوابي ص262

² وقد تصحف في النشر طبعة دار الكتب العلمية إلى الثعلبي في ثلاث مواضع والصحيح ما أثبتناه .، انظر منهج ابن الجزري هامش ص1506، 1361، 956. وهو : أحمد بن يوسف التغلبي أبو عبد الله البغدادي، روى القراءة عن ابن ذكوان قال الداني : وله عنه نسخة فيها خلاف كثير لرواية أهل دمشق عن ابن ذكوان وروى القراءة سماعاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام وموسى بن حزام الترمذي صاحب يحيى بن آدم، روى عنه القراءة ابن مجاهد ومحمد بن جرير الطبري . انظر : غاية النهاية ج1 ص152

³ من البيتين رقم 365 و366 من متن الطيبة ص57، وحرف الكاف في (كس) رمز لابن عامر ، والميم في (ما غفل) رمز لابن ذكوان انظر شرح الطيبة للنويري ج2 ص69

⁴ البقرة 186

وهو الذي في الكفاية في الست، والجامع لابن فارس والمستنير، والتجريد، من طريق أبي نشيط، وفي المبهج من طريق ابن بويان عن أبي نشيط¹.

وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في الداع والإثبات في دعان، وهو الذي في التجريد من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضا صاحب العنوان².

فلو اشتربنا التواتر لما ثبتت هذه الياء في الموضوعين عن قالون؛ للخلاف فيهما وعلى أربعة مذاهب، وكل مذهب يقطع لقالون بما رواه، وعبارة القطع التي استعملها ابن الجزري تحتل - على الأقل - نفي الوجه المخالف، وعبارة (بعضهم) الذين قطعوا له بالإثبات تدل على عدم التواتر، لأنه استعمل قبلها عبارة يمكن أن تدل على التواتر وهي: قطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين...

لكن لما وافقت هذه الأوجه شرط الإمام المحقق أثبتها وقرأ بها عنه ولم يهتم بمن قطع وجزم، وبمن لم يقطع، لذلك قال: والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر والله أعلم³.

وقال في الطيبة:

حَمَّا جَزَا الدَّاعِي إِذَا دَعَانَهُمْ ... مَعَ خُطْفِ قَالُونَ ...

وعودة الضمير في (هم) على المذكورين قبل البيت وهم أبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب وورش، الذين أثبتوا الياء في الموضوعين، وقالون بخلاف عنه فيهما⁴.

¹ انظر المبهج ص 311

² انظر النشر ج 2 ص 183 بتصرف

³ المصدر نفسه

⁴ شرح الطيبة ص 159

المطلب الرابع : أثر الخلاف في باب الفتح والإمالة¹، وباب ترقيق الرءاء وتفخيمها

ومثال الباب الأول : كلمة ﴿ رأى ﴾ الواقعة بعدها متحرك ظاهر في سبع مواضع : في الأنعام ﴿ رأى كوكبا ﴾، وفي هود ﴿ رأى أيديهم ﴾، وفي يوسف ﴿ رأى قميصه ﴾، ﴿ رأى برهان ربه ﴾، وفي طه ﴿ رأى نارا ﴾، وفي النجم: ﴿ ما رأى ﴾، ﴿ لقد رأى² ﴾ التي أمال الرءاء تبعا للهمزة: حمزة والكسائي، وخلف، وابن ذكوان ووافقهم أبو بكر شعبة في موضع الأنعام. واختلف عنه في الستة الباقية فأمال الرءاء والهمزة يحيى بن آدم. وفتحهما³ العليمي.

وانفرد صاحب الكامل بفتح الرءاء والهمزة معا عن أبي القاسم بن بابش عن الأصم عن شعيب عن يحيى .

وانفرد صاحب المبهج بالفتح في السبعة عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي⁴.

وانفرد صاحب العنوان عن القافلائي عن الأصم عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح الرءاء وإمالة الهمزة⁵ فيصير لشعبة أربعة أوجه :

أحدها : إمالة الرءاء والهمزة جميعا في المواضع السبعة وهي رواية الجمهور عن يحيى عن شعبة.

الثاني: إمالتها في الأنعام وفتحها في غيرها وهي رواية الجمهور عن العليمي .

الثالث : فتحها في السبعة وهو طريق المبهج وبه انفرد عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي.

الرابع: فتح الرءاء وإمالة الهمزة وهو طريق العنوان وبه انفرد في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى⁶.

¹ والفتح : هو عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف ويسمى التفخيم أيضا وينقسم إلى شديد ومتوسط والأول ممنوع منه في

القراءة، والإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا . انظر النشر ج2 ص30

² آيات هذه المواضع بالترتيب 77 ، 69 ، 28 ، 24 ، 9 ، 11 ، 18

³ في طبعة دار الكتب العلمية (وفتحها) وهو تصحيف أنظر منهج ابن الجزري ص1328

⁴ انظر المبهج ج 2 ص 488

⁵ انظر العنوان في القراءات السبع ص 91

⁶ انظر النشر ج2 ص 44

قال في طيبة النشر :

حرفي رأى من صحبة¹ لنا اختلف ... وغير الاولى الخلف صف والهمز حف
وقوله: (وغير الأولى) أي اختلف عن المرموز له بحرف الصاد في (صف) وهو : شعبة في إمالة
حرفي رأى في غير الأولى وهي التي في الأنعام فأماله عنه يحيى بن آدم وفتحه العليمي قوله: (والهمز
حف) أي أمال أبو عمرو² الهمز وحده، يعني وفتح الراء فيصير فيها أربع قراءات بوجه بين بين
للأزرق³

قلت: فهذه الانفرادات يقرأ بها لشعبة عن عاصم رغم أنها لم ترق لدرجة التواتر، وما ذلك
إلا لشهرتها وتلقيها بالقبول .

ومثال الباب الثاني : قول الإمام ابن الجزري : اختلف القراء في (فرق) من سورة الشعراء⁴
بسبب كسر حرف الاستعلاء:

فذهب جمهور المغاربة، والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة، والهداية، والهادي،
والكافي، والتجريد، وغيرها.

وذهب سائر أهل الأداء إلى التفتيح، وهو الظاهر من نص التيسير و العنوان والتلخيصين،
وغيرها. ويوافقه القياس

ونص على الوجهين صاحب جامع البيان، والشاطبية، والإعلان، وغيرها.
والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع،
وذكر الداني في غير التيسير، والجامع، أن من الناس من يفخم راء (فرق) من أجل حرف
الاستعلاء قال: والمأخوذ به الترقيق لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر.⁵،⁶

¹ وصحبة رمز لشعبة وحمة والكسائي وخلف العاشر حال اتفاقهم

² ورمزه حرف الحاء

³ انظر شرح طيبة النشر للجزري ص 123 ، وشرح النوري ج 2 ص 596

⁴ من قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ الشعراء 63

⁵ النشر ج 2 ص 103

⁶ ثم إن هذا ليس بكلام الداني ونسبه د . السالم الشنقيطي للمالقي فيحتمل أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة ، أو أن
مصدر النقل واحد ، ثم إن الداني رجح التفتيح في جامعه وقال أنه أقيس على مذهب ورش . انظر منهج ابن الجزري هامش
ص 1441 ، والجامع ج 2 ص 784

فابن الجزري رحمه الله يصرح بتواتر وجه الترفيق ومفهومه أنّ التفخيم ليس كذلك وإنما يلحق به لموافقته شرطه ، كما نلاحظ أن هناك من الأئمة من رَدَّه بسبب انكسار صولة القاف بسبب تحركه بالكسر و لعدم تواتره عنده ، ولكن دَلَّ عليه ظواهر الكتب واشتهر أداء ولذلك صححه وقرأ به .

المبحث الثاني

أثر الخلاف في فرش حروف القراءات العشر

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأول من القرآن الكريم

المطلب الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الثاني من القرآن

المطلب الثالث : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأخير من القرآن

بعد عرضنا لنماذج تبين أثر الخلاف بين ابن الجزري ومن خالفه في باب الأصول حان وقت بيان هذا الأثر في باب فرش حروف السور .

المطلب الأول : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأول من القرآن الكريم

وغاية ما حصلنا له أربعة أمثلة الأول من سورة النساء والثاني من الأعراف والباقي من التوبة ، جميعها ورد الخلاف فيها عن ابن وردان .

النموذج الأول : كلمة : (مُؤْمِنًا) من قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾¹ رواها النهرواني² من المستنير³ ، وابن هارون كلاهما عن عيسى بن وردان : بفتح الميم التي بعد الواو وهي رواية الجوهرى ، والمغازلي عن الهاشمي في رواية ابن جمار . وكسرهما سائر أصحاب أبي جعفر ، وكذلك قرأ الباقر⁴.

فالملاحظ عن هذه القراءة أنها لم تبلغ درجة التواتر، وإن رواها النهرواني عن أصحابه لأن التواتر يشترط في كل طبقات السند ، ورغم ذلك فهي يقرأ بها لابن وردان ، لاستفاضتها وتلقي الأئمة لها بالقبول ، ولذ ذكرها في الطيبة لأنها وافقت شرطه، فقال:

.... وَبَعْدُ مُؤْمِنًا فَتَلَّحِشْهُ بِالْخُلْفِ ثَابِتًا وَضَحَّ⁵

أي: اختلف عن ذي (ثاء) وهو أبو جعفر في (لست مؤمنا)⁶.

¹ النساء 94

² وهو أبو الفرج عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء النهرواني القطن مقرئ أستاذ حاذق ثقة، واشتهر ذكره ومات في رمضان سنة 404هـ انظر غاية النهاية ج1 ص 467 . 468

³ انظر تحاف البرة ج2 ص 151

⁴ انظر النشر ج2 ص 251 ، وإتباع الأثر في قراءة أبي جعفر من طريقي الدرّة والطيبة . توفيق ضمرة . المكتبة الوطنية الأردن .

الطبعة : الأولى 1428هـ : ص 44 ، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص 275 ، والتجوير ص 342

⁵ وهو البيت 569 من الطيبة ص 71

⁶ انظر شرح الطيبة للنويري ج2 ص 275

والخلاصة أن ابن الجزري أثبت الخلاف لابن وردان رغم أن الوجه الثاني انفرد به النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان ، وهو ثقة وزيادته مقبولة خاصة وأن الأئمة تلقوه بالقبول ، وهو يوافق الرسم العثماني ، واللغة التي أنزل بها القرآن .

المثال الثاني: كلمة (يُخْرِجُ) في قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخُجُّ إِلَّا نَكَمًا ﴾¹ حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان بضم ياء وكسر راء الفعل المضارع فخالف سائر الرواة عنه الذين رووه كالباقين² وأبو الفرج الشطوي ثقة عدل ضابط قال عنه الداني مشهور نبيل حافظ ماهر حاذق³ وهذا الوجه يقرأ به لتحقق شرط ابن الجزري فيه، ولذا ذكره في الدرّة بقوله:

..... وَلَا يَخُجُّ اضْمَمَ وَأَكْسَرَ الخُلْفُ بِجَلَا⁴

والمرموز له بالباء في الدرّة، في قوله (بجلا) هو ابن وردان.

المثال الثالث : كلمة (سُقَاةَ) و (وَعَمَّةَ) من قوله تعالى : ﴿ أَجْمَعْتُمْ سَقَايَةَ الخَآجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الخَرَامِ ﴾⁵ حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في (سقاية) : بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساق و (عمرة) : بفتح العين وحذف الألف جمع عامر⁶، وهذا الوجه يقرأ به في الموضوعين لموافقته لشرط الإمام المحقق رحمه الله ولذا ذكره في الدرّة ، ونسب الخلاف لابن وردان المشار إليه بحرف الباء في (بن) .

¹ الأعراف 58

² انظر النشرح 2 ص 270 التحبير ص 373 ، واتباع الأثر في قراءة أبي جعفر ص 60

³ انظر غاية النهاية ج 2 ص 50

⁴ وهو البيت رقم 114 من الدرّة ص 26

⁵ التوبة 19

⁶ انظر النشرح 2 ص 278 التحبير ص 388 ، واتباع الأثر في قراءة أبي جعفر ص 68 ، وإتحاف الفضلاء ص 302 ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي . دار الكتاب العربي، بيروت ص 134

فقال :

وَقُلْ عَمَّوْ هَهَا سَقَاةَ الْخِلَافِ بِنِ¹

المطلب الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الثاني من القرآن الكريم

وفيه ثلاثة أمثلة الأول من سورة يوسف ، والثاني في إبراهيم ، ورد الخلاف فيهما عن هشام ، والثالث في الإسراء والخلاف فيه عن ابن وردان .

الأول: كلمة (هَمَّت) في قول الله عز وجل ﴿ هَمَّتْ لَكَ ﴾² حيث انفرد الحلواني عن هشام بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها بدل الياء وفتح التاء ، من التهيئ ، وقد رد الحافظ أبو عمرو تبعاً لأبي علي الفارسي هذا الوجه ، واتهم الحلواني بالوهم زاعماً أن التاء لا يجوز فيها غير الضم لكونها ضمير الفاعل المسند للفعل³ ، لكن الإمام المحقق ابن الجزري صحح هذا الوجه تبعاً لأبي عبد الله الفاسي لما تحقق فيه شرطه ، ولم يلتفت لرد من رده ، خاصة وأن الحلواني ثقة كبير وحجة ، خصوصاً فيما رواه عن قالون وهشام⁴ ، ومعناه : تهيأ لي أمرك ، لأنها ما كانت تقدر على الخلو به في كل حين ، ولذلك ذكر الشاطبي الوجهان عن هشام وإن أدى به ذلك الخروج عن طرق كتابه تحرياً للصواب⁵ فقال رحمه الله:

وهيت بكسر أصل كفو وهمزة... لسان وضم التاء لو خلفه دلا⁶

¹ وهو البيت رقم 122 من الدرة ص 27 ، انظر شرح الدرة للزبيدي ص323

² يوسف 23

³ انظر جامع البيان ص1227

⁴ وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد بن ازد إذ الأستاذ الحلواني إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً توفي 250هـ انظر

غاية النهاية ج1 ص 149. 150 ، والنشر ج1 ص113

⁵ انظر النشر ج2 ص294 ، وإتحاف البررة ص167 ، والتحبير ص413 ، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص391 ، والواني في

شرح الشاطبية ص295

⁶ وهو البيت رقم 777 ص 61 ، وانظر الواني ص295

والجدير بالذكر أنّ الإمام الشاطبي سبق ابن الجزري للاكتفاء بشهرة القراءة ولم يتابع الداني والفراسي في رد هذا الوجه ، وإن أدى به ذلك للخروج عن طرق كتابه طلبا للحق الذي تلقاه الأئمة بالقبول¹.

المثال الثاني : كلمة (أفئدة) من قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾² حيث روى الحلواني عن هشام من المصباح³ ، والتلخيص⁴ ، بالياء بعد الهمز وهي لغة المشبعين من العرب⁵.

قلت : وهذا الوجه لا يكاد يوجد في غير هذين الكتابين ، مما لا يؤهله لبلوغ حد التواتر قطعاً لكن لما اشتهر وتلقاه الأئمة بالقبول أثبتته ابن الجزري جرياً على قاعدته ولذا أورده في الطيبة:

.....وَأَشْبَعْنَ أَفْئِدَةً

لِي الْخُلُفُ.....⁶

أي : اختلف عن المشار إليه ب (لي) وهو هشام في حرف إبراهيم خاصة ، حسبما سبق بيانه ، وهو من الوفود، لغة المشبعين⁷ من العرب الذين يقولون: الدراهم والصياريف⁸.

¹ فيعد هذا من زيادات الحرز على التيسير وإن كان من غير طريقه ، أي بكسر الهاء والهمزة بعدها وتاء مفتوحة ، أما بضم التاء فلا خلاف فيها ، بل بما ردّ الداني الأولى .

² ابراهيم 37

³ انظر المصباح ص 614

⁴ انظر التلخيص في القراءات الثمان . أبو معشر الطبري . تحقيق : محمد حسن موسى ت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص 302

⁵ انظر النشر ج 2 ص 299 ، وإتحاف البررة ص 168 والوافي ص 303

⁶ من البيتين 714 . 715 من متن الطيبة ص 81

⁷ الإشباع عبارة : عن تمكين الحركة حتى يتولد منها حرف يجانسها .

⁸ انظر شرح الطيبة ص 285 ، وشرح الطيبة للنويري ج 2 ص 404 . 405

المثال الثالث : (فِيغْرِقَكُم) من قول الله : ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ فَيَسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ¹ حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء وفتح الغين².

وعليه فالوجهان صحيحان ويقرأ بهما لابن وردان في العشر الصغرى³، رغم انفرد الشطوي بوجه تشديد الراء⁴، وما جاء في النشر بصيغة الانفراد لم يبلغ درجة التواتر .

قال في الدرّة :

وَنُغْرِقُ يَمُّ أَنْتِ أَتَلُ طَحَى وَشَدَّ ... دَاخُلُفَ بِن ...⁵

وقد سبق رمز ابن وردان في الدرّة وهو حرف الباء في (بن).

¹ الاسراء 69

² انظر النشر ج2 ص308 ،

³ الوجه الأول لأبي جعفر ومعه رويس بالتاء مكان الباء.

⁴ انظر التحجير ص439 ، والبدور الزاهرة ص 187 ، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص 424 ، وإتباع الأثر في قراءة أبي

جعفر ص97

⁵ رقم البيت 146 ص 30، وانظر شرح الزبيدي ص365

المطلب الثالث : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأخير من القرآن الكريم

وفيه ثلاثة نماذج ؛ الأول في سورة الزمر والخلاف فيه عن ابن وردان ، والثاني والثالث من سورة ص ، والفتح وفيهما خلاف عن قنبل .

النموذج الأول : (ياحسرتاي) من قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَىٰ مَا كَفَرْتُ فِي حَبِّ اللَّهِ ﴾¹ فأبو جعفر قرأ بألف بعد التاء وياء بعدها مفتوحة من رواية ابن جماز، واختلف عن ابن وردان في إسكان الياء ، وفتحها ، وكلاهما صحيح عنه ، ولا يلتفت لمن رد وجه الإسكان - الذي لا بد معه من المد اللازم المشبع² - بعد صحة رواية الحنبلي³ عنه من الإرشاد، وابن العلاف⁴ من المصباح⁵ .

رغم أنّ هناك من ردّ وجه الإسكان ، فإن ابن الجزري صحح هذا الوجه عن ابن وردان، بل لم يبين لنا من رده ، ولم يلتفت إليهم ، رغم أنّه رواية الحنبلي، وابن العلاف، وأبو الحسين الحبازي، من كتابين فقط وهما : الإرشاد والمصباح كما صرح بذلك الإزميري ، وما كان كذلك فأقصى ما يصله هو الشهرة والاستفاضة ولذا يقرأ به لابن وردان لأنّه وافق شرطه وسلم من الغلط والشذوذ .

قال في الطيبة :

¹ الزمر 56

² قياسا على محياى عند من اسكن الياء

³ وهو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما الحنبلي متصدر مقرئ معدل ماهر، قرأ على هبة الله بن جعفر وزيد بن علي بن أبي بلال، قرأ عليه أبو العلاء الواسطي توفي بعيد 390هـ انظر غاية النهاية ج2ص79، والنشر ج1ص175 ، 179.

⁴ وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي بن العلاف البغدادي الأستاذ المشهور ثقة ضابط، ولد سنة عشر وثلاثمائة، قرأ على النقاش وقرأ عليه الحسن بن محمد البغدادي صاحب الروضة وأبو الفتح بن شيطا مات سنة 396هـ. انظر غاية النهاية ج1ص577

⁵ انظر النشر ج2ص363، والمصباح الزاهر ج 2 ص 749 والتجبير ص536، وإتحاف البررة ص 234، وإتحاف الفضلاء ص462، والبدور الزاهرة ص277، وإتباع الأثر في قراءة أبي جعفر ص 150

يا حَمْرَةَ أَيِّ زِدْتَنَّا مَا سَكُنَ خَمًّا ... خُفِّفَ¹

أي قرأ المرموز له بالشاء في الطيبة وهو أبو جعفر بألف بعد التاء وياء بعدها مفتوحة من رواية ابن جماز، واختلف عن المرموز له بالخاء في الطيبة وهو ابن وردان في إسكان الياء وفتحها وكلاهما صحيح عنه².

وقال في الدرّة المضية :

وَقُلِّ حَمْرَةَ أَيِّ أَعْلَمَ وَفَتَحَ حَمْرَةَ وَسَكَّنَ ... كَنِ الْخُلْفَ بِنِ³

والباء في (بن) رمز لابن وردان في الدرّة.

وعلى كلِّ فإن قراءة أبو جعفر بالياء وألف قبلها سواء بالفتح أم بالإسكان هي مما انفرد به عن القراء العشر .

النموذج الثاني ، والثالث : وهو (سؤوقه) في سورة الفتح ، و ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ في سورة ص⁴.

فقد انفرد الشاطبي عن قنبل بزيادة الواو بعد الهمزة المضمومة وهذا الوجه صحيح مقروء به وإن لم يذكر في أصل الشاطبية⁵ قال الشاطبي:

مَعَ السُّوقِ سَاقِيهَا وَسُوقِ أَهْمِ نَوَا زَكَا . . . بِحَمْرٍ بَعْدَ الْوَاوِ وَكَلَّا⁶

¹ وهو البيت رقم 894 من متن الطيبة ص 94

² انظر شرح الطيبة ص 305 ، وشرح النويري ج 2 ص 539

³ وهو البيت رقم 198 ص 36 ، وانظر شرح الزبيدي على الدرّة ص 436 . مع العلم أن رمز أبو جعفر المدني بكماله في الدرّة هو رمز نافع المدني في الطيبة تبعاً لأصله .

⁴ من الآية 32

⁵ انظر النشر ج 2 ص 338 ، والوافي شرح الشاطبية ص 335 ، والتحبير ص 493 ، والبدور ص 300

⁶ وهو البت رقم 938 ، متن الشاطبية ص 75 ، وانظر الوافي ص 335

أي قرأ المرموز له بالزاي وهو قبل بالوجهين : الأول : بالهمزة الساكنة في الحروف الثلاثة ؛ الحرفين السابقين وحرف النمل¹ - دون موضعي القلم² ، والقيامة³ - أما الوجه الثاني: فهو الذي انفرد به في الشاطبية وهو بالواو بعد همزة مضمومة في سورتي ص والفتح ، والحق أن الشاطبي لم ينفرد فيهما فقد نصّ الهذلي أن فيهما طريق بكار⁴ عن ابن مجاهد، وطريق أبي أحمد السامري⁵ عن ابن شنبوذ⁶، وإن كان الرواة عن بكار أجمعوا على حرف سورة ص دون سواه⁷.

والملاحظ أنّ ابن الجزري أثبت هذا الوجه وصححه في موضعي ص والفتح فقط لقبيل رغم مجيئهما في الشاطبية فقط ، لأنّ الطرق الأخرى التي نصّ عليها في الكامل ليست من طرق النشر ، وما ذلك إلاّ لموافقتهما لشرطه وهو الاشتهار وتلقي القراء لهما بالقبول .

قال في الطيبة:

..... والسوق ساقبها وسوق اهمز زقا⁸

سؤق عنه.....⁹

¹ من الآية 44

² من الآية 42

³ من الآية 28

⁴ هو بكار بن أحمد بن بكار بن بنان بن بكار بن زياد أبو عيسى البغدادي يعرف ببيكاره مقرأ ثقة مشهور، ولد في سنة خمس وسبعين ومائتين، قرأ على الحسن بن الحسين الصواف صاحب أبي حمدون وابن مجاهد وغيرهم عن الدوري. انظر غاية النهاية ج 1 ص 177

⁵ أبو أحمد السامري هو عبد الله بن الحسين بن حسن بن أحمد السامري البغدادي نزيل مصر المقرئ اللغوي مسند القراء مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت فاختلف حفظه وصار يهمل وقل من ضبط عليه بعد ذلك ، وهمّه أبو الهمداني والذهبي توفي سنة 386هـ انظر معرفة القراء الكبار : ج 1 ص 328 وغاية النهاية: ج 1 ص 415-417

⁶ وهما ليسا من طرق النشر في رواية قبل ، انظر النشر ج 2 ص 338 ، وص 423 ، والكامل ج 1 ص 396

⁷ انظر النشر ج 2 ص 338.

⁸ والزاي في زقا رمز لقبيل

⁹ وهما البيتين رقم 831 ، 832 من متن الطيبة ص 89 ، وشرح الطيبة ص 290 وشرح الطيبة للنويري ج 2 ص 491

المبحث الثالث

أثر الخلاف فيما صحّ من غير طرق النشر

لما كان من عادة الإمام ابن الجزري التمييز بين ما ثبت وصح من طرقه من عدمها لا يتخطاه ولا يخلطه بسواه ، جمعنا خمسة نماذج¹ حكم ابن الجزري بصحتها لموافقتها لشرطه رغم أنه من غير طرقه².

الأول: في باب الوقف على الهمز حيث اختلف في الوقف على ما وقعت فيه الهمزة متوسطة بالتنون نحو (دعاء) و(نداء) و(ماء) و﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾³ ونحوه

فذهب الجمهور للتسهيل بين جريا على القاعدة، وإجراء وجهي المد والقصر لتغير الهمز. وانفرد صاحب المبهج بوجه آخر فيه، وهو الحذف وأطلقه على حمزة بكماله، وهو وجه صحيح ورد به النص، عن حمزة في رواية الضبي⁴.

حيث نلاحظ أن ابن الجزري حكم على هذا الوجه بالصحة رغم أنه انفرد به سبط الخياط ولكن لا يقرأ به لكون رواية الضبي⁵ عن حمزة ليست من طرق النشر.

الثاني : في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُوهُ ﴾⁶ اختلف عن دوري أبي عمرو بين الخطاب ، والغيب ، وروى أبو العباس المهدوي عنه التخيير من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء وعلى ذلك أكثر أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو⁷ ، وإن كان هذه الانفراد

¹ اعتبرنا في ترتيبها ترتيب السور والآي

² انظر النشر ج1 ص334

³ آل عمران 113

⁴ النشر ج1 ص477

⁵ وهو: سليمان بن يحيى بن أيوب بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي البغدادي المعروف بالضبي مقرئ كبير ثقة، ولد سنة مائتين، عرض على الدوري ورجاء بن عيسى وروى القراءة عن خلف وأقرأ ستين سنة ومات سنة 291هـ . انظر غاية النهاية

ج1 ص317

⁶ آل عمران 115

⁷ انظر النشر ج2 ص241

للمهداوي بالاختيار وعدم المبالاة بأيهما قرأ الدوري ليست من طرق النشر¹، وإنما نحن نتحدث عن هذه الطريق التي فيها عدم المبالاة بأيهما قرأ، أما هذين الوجهين فهما ثابتين عنده من غير هذه الطريق حيث أنّ التخيير من طريق الكفاية في الست، والتبصرة، والهادي، ولهذا فغاية ما يصل إليه هذا الوجه: الشهرة والاستفاضة خاصة وأنّ التبصرة والهادي رجحا لأبي عمرو بكماله وجه الخطاب².

ولذلك قال ابن الجزري في نشره: والوجهان صحيحان وردا من طريق المشاركة، والمغاربة قرأت بهما من الطريقين إلا أن الخطاب أكثر وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء، وبذلك قرأ الباكون³.

النموذج الثالث: قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّونَ الْمَوْتَ﴾⁴ و مثله قوله تعالى: ﴿ظَلَمْتُمْ تَفَكُّونَ﴾⁵

فإنّه قد انفرد الداني عن البزي بتشديد التاء في الفعلين المضارعين، واستشهد لذلك بقياس النص لعلمه بانفراده، وتابعه الشاطبي في اختياره، وهما وجهان صحيحان صرح فيها الداني

¹ لأنّ لابن مجاهد من طريق أبي الزعراء عن الدوري 27 طريقا مجملة و72 طريقا مفصلة وليس منها طريق الهداية عن ابن مجاهد، ثم إنّ ابن الجزري استقى من الهداية 9 طرق فقط، وليس منها طريق عن الدوري، خاصة وأنّ المؤلف ذكر هذا الانفراد بلفظ الرواية والمعتمد في طريقه هو لفظ القراءة، انظر النشر ج1 ص123.127، ومنهج ابن الجزري ج1 ص206، وانظر الفرق بين حدثنا وروى، وبين قرأت وآخذ في النشر لما تكلم عن مراتب قصر المنفصل قال:... وهو أحد الوجهين عن ابن مجاهد من جهة الرواية ج1 ص321 ووجد الشنقيطي زيادة في نسخة تشتريبي الأولى ورمزها (ك) وهي: أي لا من جهة الأخذ. انظر منهج ابن الجزري هامش ص984، وانظر أيضا غيث النفع ص544.

² انظر التبصرة ص463، وإتحاف البررة ج1 ص155

³ النشر ج2 ص241

⁴ آل عمران 143

⁵ الواقعة 68

بالمشاهدة عمن بلغ الإتقان والشهرة ، وإن كان طريق الزيني من غير طرق النشر¹.

فتأمل كيف أن الإمامين الداني والشاطبي سبقا ابن الجزري لمذهبه وعملا به، وإن لم يصرحا به. والعبرة بما كان عيه العمل.

النموذج الرابع: كلمة (تَبَعَنَّ) من قول الله: ﴿ وَلَا تَبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْهَدُونَ ﴾² حيث اختلف عن ابن عامر فيها ، فروى ابن ذكوان والداجوني عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون ، فتكون (لا) نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي كقوله تعالى: ﴿ لَا تَضَارُّوْا لِمَنْ ﴾³ على قراءة من ضم الراء وهم : ابن كثير والبصريان.

والوجه الثاني انفرد به ابن مجاهد عن ابن ذكوان وهو : تخفيف التاء الثانية ساكنة وفتح الباء مع تشديد النون، أي تَبَعَنَّ (وكذا روى سلامة بن هارون أداء عن الأخفش عن ابن ذكوان ، وهو ما حكم عليه الحافظ أبو عمرو الداني بالغلط ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ خَالَفَ ابْنَ مَجَاهِدٍ ، وسلامة سائر الرواة عن ابن ذكوان .

فقال : وذلك غلط من أصحاب ابن مجاهد، ومن سلامة لأن جميع الشاميين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سمعا وأداء بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نص عليه في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعا .⁴

ولذا تابعه في هذا الحكم الإمام الشاطبي ووصف هذا الوجه بالاضطراب فقال:

وتَبَعَنَّ الذَّوْنَ خَفَّ مَدَا وَمَا ... ج بالفتح والإسكان قبل مثقلا⁵

والمعنى: أنه روي عن ابن ذكوان وجه آخر وهو فتح الباء وإسكان الحرف الذي قبله وهو التاء مع تثقيب النون، كما وضحنا ، وأشار الناظم إلى ضعف هذا الوجه بقوله: (وماج) أي: اضطراب⁶

¹ انظر النشر ج1 ص 235 والتيسير ص84 واتحاف فضلاء البشر ص530

² يونس 89

³ البقرة 231

⁴ النشر ج2 ص286، 287، وجامع البيان ج3 ص1189 ، والتيسير ص123

⁵ وهو البيت رقم 752 من متن الشاطبية ص 60، وانظر الوافي ص288

⁶ انظر الوافي ص289

لكن لما وافق هذا الوجه شرط ابن الجزري وصح عنده من غير طرق كتابه أثبت صحته، فقال رحمه الله : قد صحت عندنا هذه القراءة، أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة فرواها أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش نصّ عليها أبو طاهر بن سوار. وصحّ أيضا من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعا ووردت أيضا عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا¹. نلاحظ أنّ ابن الجزري صحح هذا الوجه عن ابن ذكوان، رغم أنّه افرد به ابن مجاهد ورغم أنّه ليس من طرق النشر، تيمنا للحق.

النموذج الخامس: قصر الممدود بحذف الهمز في رواية البزي من كلمة : (شُرَكَائِي) في حرف النحل خاصة وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ أَيُّنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُتِبَ لَهُمُ تَشَاقُقُونَ فِيهِمْ ﴾² حيث اتفق القراء على أنّها بالهمز، إلاّ ما انفرد به الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي بترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية، وذلك أنّ الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطريق، وهم عبد العزيز الفارسي وفارس بن أحمد؛ لم يقرئوه إلاّ بالهمز، وقرأ بترك الهمز فيه مثل ﴿ عَصَايَ ﴾ و ﴿ هُدَايَ ﴾³ على شيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون ولكن من طريق مضر والجندي عن البزي، وقال في مفرداته: والعمل على الهمز، وبه آخذ⁴.

ونصّ على ترك الهمز فيه أيضا وجها واحدا ابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وابنا غلبون، وغيرهم، وكلهم لم يروه من طريق أبي ربيعة، ولا ابن الحباب عن البزي⁵.

قال ابن الجزري مصححا هذا الوجه، وإن كان لا يقرأ به لكونه ليس من طريقه ولا من طرق الشاطبية ولا أصلها، ولأنّ الداني ذكره حكاية لا قراءة، ولا شك أنّ المعبر هو الثانية لأنه يفيد

¹ النشر ج2 ص287

² النحل 27

³ طه من الآيتين 18 ، 123

⁴ النشر ج2 ص303 ، وانظر جامع البيان ص1272 ، و1454 ، وغيث النفع ص351

⁵ انظر المصدر نفسه

صحة القراءة لا مجرد ثبوتها¹: وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلاّ تبعاً للتيسير: وهو خروج عن طرقهما المبني عليهما كتابهما².

وقد طعن النحاة في هذه الراوية بالضعف وزعموا أنّ الممدود لا يقصر إلا في ضرورة الشعر، والحق أنّ هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة، لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية، ولا من طرقنا فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قَلْبَتِهِ كما قال بعض أئمة النحو.

وروى سائر الرواة عن البزي، وعن ابن كثير إثبات الهمز فيها، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره، وبذلك قرأ الباقر³.

والخلاصة أنّ ابن الجزري أثبت وجه ترك الهمز في هذا الموضع، بالرغم أنّه مما انفرد به الداني حكايةً، وردّ على من أنكروه من النحاة، رغم أنّه ثبت من غير طرق كتابه النشر. والله أعلم.

¹ انظر غيث النفع ص 544

² لكن الشاطبي ضعفه فقال: وفي شركاى الخلف في الهمز هلهلا . انظر متن الشاطبية البيت رقم 808 ص 64 ، والوافي ص 305

³ ح المصدر نفسه

الخلاصة

الخاتمة

من خلال هذه الجولة العلمية في مظانّ مباحث هذه الرسالة ، توصلت لاستنباط نتائج

وفوائد سجلتها في هذه النقاط :

1. إنّ القول بصحة السند وفق شروط ابن الجزري ليس مراده نفي التواتر أصلاً ، وإلاّ لزم نفي التواتر عن القرآن الكريم.
2. إنّ بعض الأئمة يصحح أن ينسب لهم أكثر من قول في مسألة اشتراط التواتر كأبي شامة والشوكاني ، وأنّ الرأي الراجح هو أن القراءة المقبولة هي التي صحح سندها مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول ، والمتواترة بقياس الأولى.
3. إنّ بعض أئمة القراءات عملوا بمنهج ابن الجزري المتمثل في الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة، وطبقوه عملياً وإن لم يصرحوا به كالإمام الشاطبي .
4. إنّ ثبوت التواتر يغني عن كل ركن آخر، لأنّ العمدة عليه ، والحاجة للركنين الآخرين تكون عند عدم تحققه، كما أنّ محاولة إخضاع القراءات القرآنية لهذه الأركان قد توقف العمل بها منذ زمن ابن الجزري بعد أن جمع القراءات في العشر التي اجتمعت كلمة الأمة عليها ، ودرّما سواها لعدم صحة سندها .
5. إنّ اعتبار مكّي بن أبي طالب أول من قال بعدم اشتراط التواتر خطأً تاريخي، إذ سبقه لذلك أئمة أعلام كنافع، والطبري ، وابن خالويه، وأبو عبيد القاسم، والزجاج ، وقبلهم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه .
6. إنّ القراءات القرآنية العشر المقروء بها في زماننا هي قراءات متواترة بالجملة ، وما لم يتحقق فيه التواتر فلها حكمه لإفادتها القطع بعد أن استفاضت شهرتها ، وعرضها الرسم ، والعربية ، وتلقاها الأئمة بالقبول ، والقطع الذي أفادته هو غاية ما يفيد التواتر ، فالنتيجة متطابقة ، وإن كان هناك تفاوت بين المسلكين .

7. لقد تميزت طرق القراءات عند ابن الجزري بالاستقراء فبلغت نحو ألف طريق، واتسمت أيضا بالصحة وعلو الإسناد حيث اشترط لها العدالة والمعاصرة واللّقاء ، خلافا لمن سبقه الذين كانوا إما جامعين لطرق كثيرة دون اشتراط الصحة ، وإما مشترطين للصحة دون جمع لكل الصحيح منها .
8. تعتبر الضوابط التي أضافها ابن الجزري لأركان القراءة الصحيحة، تطورا أفسح المجال لقبول بعض أوجه القراءات التي لم تبلغ درجة التواتر، حيث عدّ القراءة الصحيحة السند المستفيضة المتلقاة بالقبول عند الأئمة قراءة مقبولة وليس لأحد إنكارها أو ردها، لأذنه يلزم من ردها، رد الكثير من أوجه الخلاف الثابتة عن القراء ، وهذا ما لم يقع.
9. إن الإمام أبو إسحاق الجعبري سبق ابن الجزري في ضبط جل أركان قبول القراءة.
10. تتجلى قيمة كتاب النشر في القراءات العشر خصوصا، ومؤلفات ابن الجزري عموما، في قيمة موارده وكثرتها وتنوعها ودقة التوثيق منها، حيث أنّ ابن الجزري لا يعتمد كتابا في القراءات إلا بعدما يرويه بالسند الصحيح المتصل عن مؤلفه ، ثم يقرأ القرآن بمضمونه على شيوخه مشافهة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذا حوى ما سبقه ، وأضحى مرجعا لمن بعده.

الملحق

الملحق الأول:

رموز القراء العشر في طيبة النشر والدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة
للعشر حال انفرادهم ، وحال اجتماعهم
أولاً: رموز القراء السبعة ورواتهم في الطيبة والشاطبية حال انفرادهم:

رمز	القارئ الإمام	رمز	الراوي الأول	رمز	الراوي الثاني
أ	نافع	ب	قالون	ج	ورث
د	ابن كثير	هـ	البزّي	ز	قنبل
ح	أبو عمرو	ط	الدوري	ي	السوسي
ك	ابن عامر	ل	هشام	م	ابن ذكوان
ن	عاصم	ص	أبو بكر شعبة	ع	خفص
ف	حمزة	ض	خلف	ق	خلاد
ر	الكسائي	س	أبو الحارث	ت	الدوري

ثانياً: رموز القراء الثلاثة ورواتهم في الطيبة ، والدرة حال انفرادهم :

لقد اتبع ابن الجزري في ترميز الدرّة طريقة الرجوع إلى الأصل ؛ فجعل أصل قراءة أبي جعفر قراءة نافع ، وأصل قراءة يعقوب قراءة أبي عمرو ، وأصل قراءة خلف قراءة حمزة على هذا النسق:

رمز الطيبة	رمز الدرّة	القارئ	رمز الطيبة	رمز الدرّة	الراوي الأول	رمز الطيبة	رمز الدرّة	الراوي الثاني
ث	أ	أبو جعفر	خ	ب	ابن وردان	ذ	ج	ابن جماز
ظ	ح	يعقوب	غ	ط	رويس	ش	ي	روح
	ف	خلف		ض	إسحاق		ق	إدريس

ملاحظة: ولم يرمز للقاري خلف ولا لراوييه في طيبة النشر لأنه لم ينفرد في حرف من الحروف القرآنية.

قال في الطيبة : جعلت رمزهم على الترتيب ... من نافع كذا إلى يعقوب
أبج دهب حطي كلم نصع فضق ... رست ثخذ ظغش على هذا النسق
والواو فاصل ولا رمز يرد ... عن خلف لأنه لم ينفرد

ثالثا: رموز القراء والرواة حال اتفاقهم على قراءة ما في الطيبة:

الرمز	القراء والرواة	الرمز	القراء والرواة
مدني	نافع وأبو جعفر	مدا	نافع وأبو جعفر
بصري	أبو عمرو ويعقوب	حما	أبو عمرو ويعقوب
كفي	عاصم وحمزة والكسائي وخلف	سما	نافع وابن كثير و أبو عمرو أبو جعفر ويعقوب
شفا	حمزة والكسائي وخلف	حق	ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب
صحب	حفص وحمزة والكسائي وخلف	حرم	نافع وأبو جعفر
صحبة	شعبة حمزة والكسائي وخلف	عم	نافع وابن عامر وأبو جعفر
فتى	حمزة وخلف	حبر	ابن كثير وأبو عمرو
رضى	حمزة والكسائي	كنز	ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف
روى	خلف والكسائي	صفا	شعبة وخلف
		ثوى	أبو جعفر ويعقوب

وقد ذكر ابن الجزري أنه وضع على متن الطيبة حواشي لفك ما ألغز من ألفاظها وتراكيبها¹.

¹ -انظر غاية النهاية : ج 1 ص 130

الملحق الثاني: أصول الإمام ابن الجزري في كتابه النشر:

تنقسم كتب القراءات التي استقى منها ابن الجزري الطرق لثلاثة أقسام :

المطبوعة ورمزت لها بحرف (ط) ، والمخطوطة ورمزت لها بحرف (خ) ، المفقودة ورمزت لها بحرف (ق) ، ورتبتها على حسب الأكثرية في الطرق ، مع بيان عدد الطرق المستقاة من كل كتاب ، على النحو الآتي:

1. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ط) ، أبو القاسم يوسف الهذلي البسكري ، 134 طريقا .
2. المستنير في القراءات العشر (ط) ، أبو طاهر أحمد بن سوار ، 115 طريقا .
3. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر (ط) أبو الكرم المبارك الشهرزوري ، 105 طريقا .
4. التجريد لبغية المرید (ط) عبد الرحمن بن خلف ابن الفحام ، 51 طريقا .
5. غاية الاختصار في القراءات العشر ، (ط) ، ابو العلاء الحسن الهمداني ، 48 طريقا .
6. الكفاية الكبرى (ط) ، والإرشاد (ط) ، كلاهما لأبي العز محمد القلانسي ، 46 طريقا من الكفاية ، و 28 من الإرشاد .
7. المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصة ولأعمش واختيار خلف واليزيدي (ط) ، أبو محمد عبد الله سبط الخياط ، 41 طريقا .
8. الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش ، (خ) ، أبو الحسن علي بن فارس الخياط ، 34 طريقا .
9. تلخيص العبارات بلطف الإشارات (ط) ، أبو علي الحسن بن خلف بن بليمة القيرواني ، 30 طريقا .
10. الروضة في القراءات الإحدى عشرة (ط) ، أبو علي الحسن بن محمد المالكي ، 28 طريقا .
11. التلخيص في القراءات الثمان (ط) ، أبو معشر عبد الكريم الطبري ، 19 طريقا .

12. الإعلان في القراءات السبع (ق)، أبو القاسم عبد الرحمن الصفراوي، 20 طريقا.
13. التذكار في القراءات العشر(ق) ، أبو الفتح عبد الواحد بن شيطا، 19 طريقا .
14. الغاية في القراءات الإحدى عشرة ، العشرة المشهورة ، وقراءة أبي حاتم السجستاني (ط)، أبو بكر أحمد بن مهران ، 18 طريقا.
15. المفتاح في القراءات العشر(ق) ، أبو منصور محمد ابن خيرون البغدادي ، 18 طريقا.
16. الكفاية في القراءات الست(ق)، سبط الخياط صاحب المبهج، 16 طريقا.
17. التيسير في القراءات السبع (ط) ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، 15 طريقا.
18. الشاطبية أو حرز الأمانى ووجه التهاني(ط)، أبو محمد القاسم بن فيرّة بن خلف الشاطبي، 15 طريقا.
19. الكافي في القراءات السبع (ط)، أبو عبد الله محمد بن شريح الأشيلي، 14 طريقا.
20. الموضح في القراءات العشر(ق)، لابن خيرون صاحب المفتاح، 14 طريقا.
21. المجتبى الجامع(ق)، أبو القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي ، 12 طريقا.
22. الروضة، أو الجامع للأداء ، روضة الحفاظ (ط) ، أبو إسماعيل موسى بن الحسين المعدّل، 12 طريقا.
23. التذكرة في القراءات الثمان (ط) ، أبو الحسن طاهر بن غلبون الحلبي، 10 طرق.
24. الهداية في القراءات السبع (ق)، أبو العباس أحمد بن عمار المهداوي، 9 طرق.
25. العنوان في القراءات السبع (ط) ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، 9 طرق.
26. الجامع في العشر(ق)، أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي، 7 طرق.
27. السبعة في القراءات السبعة(ط) أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، 6 طرق.
28. التبصرة في القراءات السبع(ط) ، أبو محمد مكي بن أبي طالب، 6 طرق.
29. القاصد (ق)، أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الخزرجي، 6 طرق.
30. الهادي في القراءات السبع (خ)، أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، 5 طرق.
31. مفردة يعقوب (خ) ، لابن الفحام صاحب التجريد، 5 طرق.
32. الوجيز في القراءات الثمان(خ) ، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي، 3 طرق.
33. مفردة يعقوب (خ) أبو عمرو عثمان الداني، 3 طرق.

34. الإرشاد في القراءات السبع (ق)، أبو الطيب بن غلبون ، طريقتين.
35. الروضة (ق) أبو عمرو أحمد بن محمد الطلمنكي، طريق واحدة .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية:

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
ملك	3	الفاتحة	60
يخادعون	8	البقرة	60
الكتاب بأيديهم	78		89
وقالوا اتخذ الله	115		23
مسلمين لك	127		84
وأوصى	131		60
والعذاب بالمغفرة	174		89
نزل الكتاب	175		90
تطوع	183		60
دعوة الداعي	185		101
لا تضار والدة	231		118
ليسوا سواء	113	آل عمران	116
وما تفعلوا من خير	115		116
ولقد كنتم	143		117
واتقوا الله الذي تساءلون	1	النساء	27
ولا تقولوا لمن	93		108
فيم كنتم	96		98
رأى كوكبا	77	الأنعام	103
فبهدهم اقتده	91		100
من جهنم مهاد	40	الأعراف	90
والذي خبث	57		108
أجعلتم سقاية الحاج	19	التوبة	108
ولا تتبعان	89	يونس	118

43		91	ءالان
103	هود	69	رأى أيديهم
109	يوسف	23	هيت لك
103		24	رأى برهان
103		28	رأى قميصه
110	إبراهيم	39	فاجعل أفئدة
98	الحجر	54	فبم تبشرون
119	النحل	27	ويقول أين شركاءِي
100	الإسراء	11	ويدع الانسان
111		69	أم أمتم أن يعدكم
90	الكهف	27	لا مبدل لكلماته
82 .38		50	ما أشهدتهم خلق السماوات
90	مريم	17	فتمثل لها
104	طه	9	رأى ناراً
89		32	كي نسبحك كثيراً
90		39	ولتصنع على
34	المؤمنون	44	ثم أرسلنا رسلنا
89		102	فلا أنساب بينهم
104	الشعراء	63	فكان كل فرق
101	النمل	45	ساقيةا
90		62	وأنزل لكم
24	العنكبوت	19	النشأة
83		42	يعلم ما تدعون
99	الروم	52	بهادي العمى
91		54	كذلك كانوا

82	يس	18	ذكرتم
113	ص	32	بالسوق والاعناق
90	الزمر	7	وأُنزل لكم
112		53	أن تقول نفس
96	فصلت	43	ءاعجمي
91	الشورى	9	جعل لكم من أنفسكم
100		22	ويمح الله الباطل
92	الفتح	29	أخرج شطأه
103	النجم	11	ما رأى
103		18	لقد رأى
91		42	وأنه هو أضحك وأبكى
100	القمر	6	يوم يدع الداعي
62		17	ولقد يسرنا القرآن للذكر
117	الواقعة	68	فظلتم تفكّهون
84	الطلاق	6	أرضعن لكم
84	المملك	16	أن يحسف
96	القلم	14	أن كان ذا مال
114		42	يكشف عن ساق
114	القيامة	28	الساق بالساق
93	المرسلات	20	الم نخلقكم
98	النبأ	1	عم
98	النازعات	42	فيم أنت
91	الانفطار	9 ، 8	ركبك كلا
44	البروج	21	بل هو قرآن مجيد
39	اليل	3	وما خلق الذكر والانثى

100	العلق	19	سندع الزبانية
-----	-------	----	---------------

فهرس الأحاديث النبوية :

موقعه من الرسالة	طرف الحديث
8	خيركم من تعلم القرآن
15	ماء زمزم
39	متكئين على رِيفِ

فهرس الأعلام أصحاب الطرق:

الصفحة	اسم العلم
79	ابن أبي عمر
72	ابن أبي مهران الحسن بن العباس
77	ابن أبي هاشم
75	ابن الأخرم محمد بن النضر
72	ابن الحباب الحسن أبو علي
78	ابن النفاح أبو الحسن محمد بن محمد
76	ابن الهيثم أبو عبد الله محمد
72	ابن بنان عمر بن محمد
102، 80، 71	ابن بويان محمد بن جعفر
74	ابن جرير أبو عمران
74	ابن جمهور أبو عيسى
84، 82، 74	ابن حبش الحسين بن محمد
75	ابن خليع علي بن محمد
77	ابن ديزويه عبد الله بن أحمد
78	ابن رزين محمد بن عيسى
72	ابن سيف عبد الله بن مالك
76، 44	ابن شاذان أبو بكر محمد الجوهري
77	ابن شبيب أبو بكر أحمد بن محمد
114، 79، 62، 59	ابن شنبوذ
83، 74	ابن عبدان محمد بن أحمد
73	ابن فرح أبو جعفر
119، 118، 116، 114، 101، 92، 73	ابن مجاهد أحمد بن موسى
78	ابن مقسم أحمد بن محمد بن الحسن العطار

85، 76، 63، 60	ابن مقسم محمد بن الحسن العطار
78	ابن نمشل جعفر بن عبد الله
108، 107، 84، 77	ابن هارون أبو بكر محمد بن أحمد
79	ابن وهب أبو بكر محمد
73	أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس
79، 77	أبو الطيب غلام بن شنبوذ
77	أبو الفرج أبو جعفر محمد
73	أبو الفرج القاضي المعافي
75	أبو بكر الواسطي
71	أبو بكر بن الأشعث
75	أبو حمدون الطيب بن إسماعيل
72	أبو ربيعة محمد بن إسحاق
77	أبو عثمان سعيد الضرير
102، 71	أبو نشيط محمد بن هارون
75	الأخفش هارون بن موسى
80، 76، 71	إدريس بن عبد الكريم الحداد
83، 72، 44، 43	الأزرق يوسف بن عمرو
76	الأشناني أحمد بن سهل
73، 72	الأصبهاني محمد بن عبد الرحيم
80	البرصاطي الحسن بن عثمان
77	البطي أحمد بن الحسن
79	بكر بن شاذان أبو القاسم
76، 72	بن صالح أبو جعفر أحمد
79	التمار محمد بن هارون بن نافع
77	ثعلب أحمد بن يحيى

71	جعفر بن محمد
77	جعفر بن محمد أبو الفضل الضير
77	الجلندا محمد بن علي
78، 74	الجمال الحسين بن علي
107، 79	الجوهري علي بن عثمان بن حبشان
102، 96، 78، 74، 71	الخلواني أحمد بن يزيد
78	الحمامي علي بن أحمد
79	حمزة بن علي أبو بكر
112، 78	الحنبلي
118، 97، 94، 75، 74	الداجوني محمد بن أحمد الرملي
80، 78، 77، 73	الدوري أبو عمرو
75	الرزاز عثمان بن أحمد
79	الزيري أبو عبد الله الزبير بن أحمد
76	زرعان بن أحمد بن عيسى
74، 73	زيد بن أبي بلال (وهو زيد بن علي)
74، 73	السامري عبد الله بن الحسين
77	سلمة بن عاصم
79	السوسنجردي أحمد بن عبد الله
92، 77، 74	الشذائي أحمد بن نصر
111، 108، 84، 82، 73	الشطوي
80	الشطوي إبراهيم بن الحسين
75	شعيب ابن أيوب
73	صالح بن محمد
96، 75	الصوري محمد بن موسى
76	الطلحي سليمان بن عبد الرحمن

77، 72	عبد الواحد أبوظاهر بن عمر ابن أبي هاشم
76	عبيد بن الصباح أبو محمد
75	العليمي يحيى بن محمد
76	عمرو بن الصباح أبو حفص
77	الفضل بن شاذان بن عيسى
76	الفيل أحمد بن محمد
71	القرزاز علي بن سعيد
80	القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان
77	القنطري إبراهيم بن زياد
77	الكسائي الصغير محمد بن يحيى
79	محمد بن إسحاق بن إبراهيم المروزي
80، 76، 75، 73، 72	المطوعي الحسن بن سعيد
79، 73	المعدل محمد بن يعقوب
72	النحاس إسماعيل بن عبد الله
91، 90، 78	النحاس عبد الله بن الحسن
120، 119، 72	النقاش محمد بن الحسن
78	الهاشمي سليمان بن داود أبو أيوب
76	الهاشمي علي بن محمد أبو الحسن
119، 83، 78، 72	هبة الله بن جعفر
97	هبة الله بن سلامة المفسر
76	الوزان القاسم بن يزيد
75	يحيى بن آدم بن سليمان

فهرس المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم بعد آي المدني الأخير وبضبط رواية ورش عن نافع
2. مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر . الشيخ جمال الدين محمد شرف . دار الصحابة للتراث بطنطا . الطبعة الأولى: 1426هـ / 2006م
3. الإبانة عن معاني القراءات . مكّي بن أبي طالب . تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل . دار نهضة مصر للطباعة
4. إبراز المعاني من حرز الأمانى - أبو شامة ، تحقيق : إبراهيم عوّض ، دار الكتب العلمية .
5. إتباع الأثر في قراءة أبي جعفر من طريق الدرّة والطيبة - توفيق ضمرة ، الطبعة الأولى 1428هـ / 2007م ، المملكة الأردنية.
6. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة . مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري . دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود . دار أضواء السلف . الطبعة: الأولى، 1428 هـ 2007 م
7. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة . الشيخ مصطفى الإزميري . دراسة وتحقيق : عبد الله الجارالله . 1427هـ
8. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر . للدميّاطي شهاب الدين الشهرير بالبناء . تحقيق: أنس مهرة . دار الكتب العلمية . الطبعة: الثالثة 1427 / 2006م
9. الإتيقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
10. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان . محمد بن حبان . ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي . تحقيق : شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الأولى، 1408 هـ / 1988 م
11. أخبار القضاة . أبو بكر محمد البغللدي، لمّقب بوكّبيع . تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي . المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد . الطبعة: الأولى، 1366هـ / 1947م

12. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي الشوكاني . تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق دار الكتاب العربي . الطبعة : الأولى 1419 هـ / 1999م
13. إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع . الشيخ الضباع . دار الصحابة للتراث بطنطا . طبعة : 1427 هـ 2006م
14. الاستيعاب في معرفة الأصحاب . أبو عمر القرطبي . تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجليل، بيروت . الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م
15. أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات . أحمد عبد السميع الحفيان . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1422 هـ / 2001م
16. الإصابة في تمييز الصحابة . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى 1415 هـ .
17. أصول رواية الإمام ورش . د . عامر العربي . دار اليمن للنشر طبعة: 2003م
18. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء . صبري الأشوح . مكتبة وهيبة القاهرة . الطبعة : الأولى 1419 هـ / 1998م
19. إعراب القرآن . النحاس ، تعليق :عبد المنعم خليل ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421 هـ .
20. الأعلام . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . الطبعة: الخامسة عشر ماي 2002
21. الإقناع في القراءات السبع . أبو جعفر بن الباذش . تحقيق : د عبد المجيد قطامش . دار الفكر دمشق . الطبعة: الأولى 1403 هـ .
22. ألفية ابن مالك . محمد ابن مالك الطائي . دار التعاون
23. الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات . د رابع دفرور . جامعة الأمير قسنطينة 2003م
24. إنباء الغمر بأبناء العمر . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: د حسن حبش . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر 1389 هـ / 1969م

25. الانتصار للقرآن . القاضي الباقلاني . تحقيق: د. محمد عصام القضاة . دار الفتح عمان، دار ابن حزم بيروت . الطبعة: الأولى 1422 هـ / 2001 م
26. الإنصاف في مسائل الخلاف . الأنباري ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى.
27. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير . أحمد محمد شاكر . دار الآثار القاهرة . الطبعة الأولى 1423 هـ / 2002 م
28. البحر المحيط في أصول الفقه . بدر الدين الزركشي . دار الكتي . الطبعة: الأولى، 1414 هـ / 1994 م
29. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني . دار المعرفة بيروت
30. البدور الزاهر في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة . عبد الفتاح القاضي . دار الكتاب العربي . بيروت .
31. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي . دار الكتاب العربي، بيروت
32. البرهان في أصول الفقه - عبد الملك محمد الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997 م
33. البرهان في علوم القرآن . أبو عبد الله الزركشي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه . الطبعة: الأولى، 1376 هـ / 1957 م
34. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب . شمس الدين الأصفهاني . تحقيق : محمد مظهر بقا . دار المدني، السعودية . الطبعة: الأولى، 1406 هـ / 1986 م .
35. البيان في عد آي القرآن - أبو عمرو الداني تحقيق د. غانم قدوري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق الكويت الطبعة: الأولى 1414 هـ / 1994 م
36. تاج العروس من جواهر القاموس . مرتضى، الزبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين . دار الهداية .
37. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي . الطبعة: الأولى، 2003 م

38. تاريخ بغداد - أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي . تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي بيروت . الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م
39. تحبير التيسير في القراءات العشر . محمد ابن الجزري . تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة . دار الفرقان الأردن . الطبعة: الأولى، 1421هـ / 2000م
40. تحديد مباني رواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني . الشيخ سمير زوجي . مكتبة علوم القرآن حسين داي الجزائر العاصمة . طبعة ذي الحجة 1429هـ
41. التذكرة في القراءات . أبو الحسن طاهر بن غلبون . تحقيق : سعيد ح زعيمة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 1422هـ / 2001م
42. توجيه النظر إلى أصول الأثر . الشيخ طاهر الجزائري . اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب . الطبعة : الأولى 1416هـ / 1995م .
43. التيسير في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . تحقيق: اوتو تريزل . دار الكتاب العربي بيروت . الطبعة: الثانية 1404هـ / 1984م
44. جامع البيان في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . جامعة الشارقة الإمارات . ة الطبعة: الأولى، 2007م
45. جمال القراء وكمال الإقراء . ، علي السنخاوي . دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدائم سيف القاضي . مؤسسة الكتب الثقافية بيروت . الطبعة: الأولى، 1419هـ / 1999م
46. حجة القراءات . لأبي زرعة . . تحقيق : سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة 1997م .
47. حديث الأحرف السبعة . د عبد العزيز القارئ . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 1423هـ .
48. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب . . إبراهيم ابن فرحون، اليعمري . تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور . دار التراث للطبع والنشر، القاهرة
49. ديوان المبتدأ والخبر... . عبد الرحمن ابن خلدون . تحقيق: خليل شحادة . دار الفكر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1408هـ / 1988م
50. رجال الحاكم في المستدرک . الشيخ قُبلُ بن هَاجي الوادِعِي . مكتبة صنعاء الأثرية . الطبعة: الثانية، 1425هـ / 2004م

51. سير أعلام النبلاء . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م
52. شذرات الذهب في أخبار من ذهب . عبد الحي ابن العماد العكري . تحقيق : محمود الأرنؤوط . دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت الطبعة : الأولى ، 1406 هـ / 1986 م
53. شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة . الشيخ عثمان الزبيدي . تحقيق : عبد الرزاق علي موسى . المكتبة العصرية بيروت . طبعة : 1409 هـ / 1989 م
54. شرح السنة . أبو محمد البغوي . تحقيق : شعيب الأرنؤوط . المكتب الإسلامي دمشق ، بيروت . الطبعة : الثانية ، 1403 هـ / 1983 م
55. شرح الكافية الشافية . محمد ابن مالك الطائي . تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة : الأولى .
56. شرح طيبة النشر في القراءات العشر . محمد ابن الجزري . ضبط وتعلق : الشيخ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الثانية 1420 هـ / 2000 م
57. شرح طيبة النشر في القراءات العشر . أبو القاسم النووي . دار الكتب العلمية . تقديم وتحقيق : الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة : الأولى ، 1424 هـ / 2003 م
58. شيخ القراء الإمام ابن الجزري . د محمد مطيع الحافظ . دار الفكر بيروت ، دمشق . الطبعة : الأولى 1416 هـ / 1995 م .
59. صحيح الإمام البخاري المكتبة السلفية القاهرة ، الطبعة الأولى 1400 هـ
60. صحيح الجامع الصغير وزياداته . أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي
61. صفحات في غلوم القراءات . د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي . المكتبة الأمدادية . الطبعة : الأولى 1415 هـ
62. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة بيروت . طبعة : 1394 هـ / 1974 م

63. طبقات الحفاظ . جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1403 هـ
64. طبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين عبد الوهاب السبكي . تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة: الثانية، 1413 هـ
65. طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام . تحقيق: محمود محمد شاكر . دار المدني جدة ،
66. علوم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية . د. نبيل آل إسماعيل . مكتبة التوبة . الطبعة الأولى 1421 هـ / 2000 م
67. غاية النهاية في طبقات القراء . أبو الخير ابن الجزري . مكتبة ابن تيمية .
68. غيث النفع في القراءات السبع . علي بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي . دار الكتب العلمية بيروت . تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان . الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م
69. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات . محمد إبراهيم محمد سالم . دار البيان العربي القاهرة . الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م
70. القاموس المحيط . مجد الدين الفيروزآبادي . تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . الطبعة: الثامنة، 1426 هـ / 2005 م
71. القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها أحكامها . عبد الحليم قابة . دار الغرب الإسلامي . الطبعة : الأولى 1999م
72. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية عبد العال مكرم . مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 1417 هـ / 1996 م
73. القراءات القرآنية والتواتر د . عبد الحليم قابة . إشراف: محمد عبد النبي . جامعة الجزائر 1428 هـ / 2007 م

74. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية . محمد حبش . دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى 1419 هـ / 1999 م
75. القراءات وأثرها في علوم العربية . محمد سالم محيسن . مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة . الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م
76. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها. يوسف بن علي أبو القاسم الهذلي . تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب . مؤسسة سما للتوزيع والنشر . الطبعة: الأولى، 1428 هـ / 2007 م .
77. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي . عبد العزيز البخاري وهو صدر الشريعة عند الأحناف . دار الكتاب الإسلامي .
78. كنز المعاني - الجعبري ، تحقيق يوسف محمد شفيق ، إشراف محمد بن سيدي محمد الأمين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1420 هـ
79. لسان العرب . جمال الدين ابن منظور الأنصاري . دار صادر بيروت . الطبعة: الثالثة 1414 هـ
80. مباحث في علم القراءات . د رابع دفرور . مطبعة مزوار . الطبعة الأولى 2009 م
81. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش ... أبو محمد سبط الخياط . تحقيق عبد العزيز ناصر السبر
82. متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع . القاسم بن فيره الشاطبي . تحقيق: محمد تميم الزعبي . مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية . الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م .
83. متن طيبة النشر في القراءات العشر . محمد ابن الجزري . تحقيق: محمد تميم الزعبي . دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، 1994 م
84. مختصر التبيين لهجاء التنزيل . أبو داود، سليمان بن نجاح ، مجمع الملك فهد المدينة المنورة ، 2002 م
85. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر . الشيخ محمد الأمين الشنقيطي . تحقيق سامي العربي . دار اليقين مصر . الطبعة: الأولى 1419 هـ / 1999 م

86. المرشد الوجيز . أبو شامة . تعليق إبراهيم شمس الدين . دارالكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى 2003 م
87. المستدرك على الصحيحين . أبو عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1411 هـ / 1990م
88. المستصفي . أبو حامد الغزالي . تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي . دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى، 1413 هـ / 1993م
89. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر. أبو الكرم المبارك الشهرزوري . تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 2008م .
90. معالم السنن شرح سنن أبي داود . أبو سليمان حمد بن محمد بالخطابي . المطبعة العلمية حلب . الطبعة: الأولى 1351 هـ / 1932م
91. معجم البلدان . أبو عبد الله ياقوت الحموي . دار صادر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1995 م
92. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. أبو عبد الله الذهبي دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى 1417 هـ / 1997م
93. المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة
94. مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد الزرقاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثالثة
95. منجد المقرئين ومرشد الطالبين . أبو الخير ابن الجزري . دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى 1420 هـ / 1999م
96. منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول السالم محمد الشنقيطي . الرياض 1421 هـ
97. منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين محمد عتر الحلبي . دار الفكر دمشق . الطبعة الثالثة 1418 هـ / 1997م

98. موسوعة علوم القرآن . عبد القادر محمد منصور دار القلم العربي حلب . الطبعة: الأولى، 1422 هـ / 2002 م
99. النجوم الطوالع عل الدرر اللوامع . إبراهيم المارغيني . دار الفكر بيروت . طبعة
100. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . بن حجر العسقلاني . تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . مطبعة سفير بالرياض . الطبعة: الأولى، 1422هـ،
101. النشر في القراءات العشر . أبو الخير ابن الجزري . تحقيق : علي محمد الضباع . المطبعة التجارية الكبرى
102. نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني تحقيق: عصام الدين الصبابطي . دار الحديث، مصر . الطبعة: الأولى، 1413 هـ / 1993 م
103. الواضح في علوم القرآن . مصطفى ديب البغا ، ومحى الدين ديب مستو . دار الكلم الطيب، دار العلوم الانسانية دمشق الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م
104. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع . عبد الفتاح القاضي . مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الرابعة، 1412 هـ / 1992 م
105. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس ابن خلكان . تحقيق: إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة: الأولى 1971 م

فهرس الموضوعات

إهداء.....
شكر.....
مقدمة.....	13.7
مدخل: التعريف بالإمام ابن الجزري وأركان القراءة الصحيحة.....	30.14
● حياة الإمام ابن الجزري	15
● أهمية كتابه النشر في القراءات العشر.....	19
● أركان القراءة الصحيحة المقبولة.....	22
الفصل الأول: شرط التواتر في قبول القراءات القرآنية (دراسة نظرية)	85.31
المبحث الأول: التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد ، وفروق مهمة.....	33
المطلب الأول : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث والقراءات.....	34
الفرع الأول: التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث.....	34
الفرع الثاني: التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء القراءات.....	37
المطلب الثاني : فروق مهمة لمصطلحات القراءات.....	41
المبحث الثالث: اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة.....	45
المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة.....	47
المطلب الثاني : مناقشة وترجيح	62
المبحث الثالث: طرق القراءات عند الأئمة.....	67

136.....	فهرس الأعلام أصحاب الطرق.....
140	فهرس المصادر والمراجع
149.....	فهرس الموضوعات.....

ملخص

إنَّ التأمّل في مباحث علم القراءات يدرك جهود الإمام ابن الجزري بالنسبة لما سبقوه، لا من حيث القراءات الثلاثة والطرق الكثيرة التي أضافها بعد تحقيق سندها وإثبات تواترها عموماً، وإنما كذلك من حيث ضبطه لأركان القراءة الصحيحة، وعدوله عن ركن التواتر.

وبهذا الإدراك تتبلور معه إشكالية مفادها: ما هي الأمثلة التي تطرح في القراءات العشر ولا يوجد له جواب يستقيم إلاّ في مذهب ابن الجزري؟ ويتجلى الأمر في اشتمال بعض كتب القراءات المشهورة على أوجه لا توجد إلا في كتاب أو اثنين من كتب القراءات وهذا لا يثبت به التواتر، إلى أن جاء الإمام ابن الجزري وألحقها بالقراءة الصحيحة، لصحة سندها واشتهارها وتلقيها بالقبول، وهل قال العلماء بقرينه بشرط؟ وكيف كان ابن الجزري يرفع وينتصر لمذهبه؟

ومن أهم نتائج هذا البحث:

- إن القراءات القرآنية العشر المقروء بها اليوم هي قراءات متواترة بالجملة، وما لم يتحقق فيه التواتر فلها حكمه لإفادتها القطع بعد أن استفاضت شهرتها، ووافقها الرسم العثماني، والعربية وتلقاها الأئمة بالقبول، والقطع الذي أفادته هو غاية ما يفيد التواتر.
- إنَّ الرأي الراجح هو أن القراءة المقبولة هي القراءة المتواترة، والتي صح سندها واشتهرت واستفاضت وتلقتها الأمة بالقبول.

Le résumé

Le méditant dans les recherches de la science des lectures sais les efforts de l'imam Ibn El-Jazari par rapport à ces prédécesseurs, non seulement sur les trois lectures et les nombreuses façons qu'il a ajouté, après avoir vérifié leurs origines et prouvé leur transmission en général, mais aussi concernant la régie des règles de la bonne lecture, et impartialité concernant la transmission.

De cette prise de conscience jaillit la problématique suivante: quels sont les exemples présents dans les dix lectures et qui n'ont de réponses correctes que dans le courant d'Ibn Al-Jazari? Cela se reflète dans la fait que certains livres des célèbres lectures contiennent des lettres qui n'existent que dans un ou deux livres des lectures ce qui ne prouve pas la transmission de génération en génération, jusqu'à ce que l'Imam Ibn Al- Jazari lui fasse correspondre la lecture correcte, pour son origine solide, sa célébrité et son acceptation. Les savants avant lui le lui ont-ils imposé? Et comment Ibn Al-Jazari se défendait et triompha pour son courant?

Parmi les résultats les plus importants de cette recherche:

- Les dix lectures coraniques utilisées aujourd'hui sont des lectures transmises phrase par phrase, ce dont la transmission n'est pas prouvée est certifié par la célébrité et fut acceptée par les écritures ottomanes et arabes et il fut accueillie par l'acceptation de la part des Imams, la certitude qu'elles ont eu est le but même de la transmission.

- L'opinion équitable est que la lecture acceptée c'est celle dont la transmission à été prouvée en plus de la célébrité ainsi que l'acceptation des Imams.